E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/8
16 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية

الدورة الثلاثون

١ - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

الإحصاءات الاقتصادية: إحصاءات اقتصادية أخرى

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير الخبير الاستشاري عن تقييم برنامج المقارنات الدولية الوارد في المرفق. وقد أعد التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين[1] برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤ (E/1997/24)، الفقرة ١٢ (ي) إلى (ل).

المرفق

تقرير الخبير الاستشاري عن تقييم برنامج المقارنات الدولية*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
ملخص تنفيذي		١-٢١	٥
	لماذا أعد هذا التقرير؟	٢-٦	٥
	الانتقادات السابقة وردود الفعل السالفة	٧-١١	٧
	هل تعادلات القوة الشرائية مطلوبة؟	١٢-١٧	٩
	هل تقديرات برنامج المقارنات الدولية ذات مصداقية؟	١٨-٢٠	١١
	التوصيات	٢١	١١
	الاستنتاجات	٢٢	١٣
أولا -	مقدمة	٢٣-٣٠	١٤
ثانيا -	استعراض برنامج المقارنات الدولية	٣١-٤٥	١٦
	ما هو موضوع برنامج المقارنات الدولية؟	٣١-٣٧	١٦
	كيف تدخل المقارنات الدولية في المناقشة اليومية؟	٣٨-٤١	١٧
	لماذا وضع هذا التقرير؟	٤٢-٤٥	١٨
ثالثا -	ما هو هذا التقرير وما ليس هو: الكتابات الموجودة والمشاكل المتوقعة	٤٦-٥٠	٢٠
رابعا -	لماذا "عدم الارتياح" إزاء برنامج المقارنات الدولية؟	٥١-٦٥	٢٣
	هل لبرنامج المقارنات الدولية ما يبرره من حيث تطبيقاته؟	٥١-٥٦	٢٣

---

* أعد هذا التقرير السيد يعقوب رايتن برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة.

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	هل لبرنامج المقارنات الدولية ما يبرره من حيث نوعية البيانات التي يحتمل أن يعطيها؟	٥٧	٢٧
	هل عدم الحصول على بيانات تعادلات القوة الشرائية أفضل من الحصول على البيانات التي ينتجها برنامج المقارنات الدولية؟	٥٨-٥٩	٢٧
	ما هو أدنى استثمار لازم لإحداث تحسن كبير في نوعية بيانات تعادلات القوة الشرائية؟	٦٠-٦٢	٢٨
	كيف لنا أن نعرف البيانات ذات الجودة الأعلى إذا رأيناها؟	٦٣-٦٤	٢٩
	هل يزعجنا الغموض في التجميع أو مقارنات الأسعار الفعلية فيما بين البلدان؟	٦٥	٣٠
خامسا -	الفروق بين التوصيات الواردة في تقرير كاسلز والواردة في هذا التقرير	٦٦-٧٢	٣٠
	أوجه الإنفاق	٦٧	٣١
	الاختلافات في الرأي	٦٨-٦٩	٣١
	توصيات جديدة	٧٠	٣٢
	مراجعة الحسابات والتقييم	٧١-٧٢	٣٢
سادسا -	المصداقية والعملية: كيف ينظر إلى العملية الجارية؟	٧٣-٧٧	٣٣
سابعا -	الظروف الخاصة والآراء النقدية والمآزق	٧٨-٨٣	٣٥
	الظروف الخاصة التي تؤثر على برنامج المقارنات الدولية	٧٨	٣٥
	الانتقادات التي تصل إلى الآذان	٧٩	٣٧
	مآزق المراحل القادمة	٨٠-٨٣	٣٩
ثامنا -	الإجابات الممكنة والخطوات العملية	٨٤-٩٦	٤٣

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	الإجابات الممكنة	٨٤-٨٦	٤٣
	الشروع في مرحلة من مراحل برنامج المقارنات الدولية	٨٧-٩٣	٤٤
	التجميع والتغذية المرتدة	٩٤-٩٦	٥٠
تاسعا -	مزيد من الأسئلة والأجوبة	٩٧-١٣٧	٥١
	مسألة أوزان الناتج المحلي الإجمالي	٩٧-١٠٠	٥١
	ما مقدار الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي تغطيته؟	١٠١-١١٥	٥٣
	مسألة تجميع الناتج المحلي الإجمالي	١١٦-١٢٠	٥٧
	البلدان الجسور	١٢١-١٢٣	٥٩
	اقتراح بشأن طريقة أسرع لإخراج النتائج	١٢٤-١٣٠	٦٠
	مسألة جغرافيا	١٣١-١٣٧	٦٢
عاشرا -	خطوات تتخذ على الأجل القصير	١٣٨-١٥٤	٦٥
	ثلاثة ملامح ضرورية	١٣٨	٦٥
	مكتب المساعدة	١٣٩-١٤٢	٦٥
	مبادئ توجيهية للتحرير	١٤٣-١٤٧	٦٦
	مقدرة تحليلية	١٤٨-١٥٤	٦٨
حادي عشر -	التكلفة والتوصيات والاستنتاجات	١٥٥-١٦١	٧٢
	كم تكون التكلفة؟	١٥٥-١٥٩	٧٢
	التوصيات	١٦٠	٧٥
	الاستنتاجات	١٦١	٧٦

ملخص تنفيذي

١ - فيما يلي العناصر الأساسية للتقرير:

لو فرض أن ثمة فقرة واحدة يمكن فيها ضغط خلاصة هذا التقرير، فإنها تبدأ بالقول إن هناك سببا معقولا للإبقاء على برنامج المقارنات الدولية ولكن يجب أن تصبح النتائج التي يتوصل إليها البرنامج أكثر مصداقية وأكثر نفعا. ولإحداث التغيير المطلوب ينبغي أن تجد الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة "منسقا عالميا" لديه من الخبرة والأقدمية ما يلزم لذلك النوع من العمل. وينبغي أن يطلب إلى المنسق أن يضم اتحادا للتمويل يتألف من المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية لضمان نجاح المرحلة التالية من برنامج المقارنات الدولية؛ وأن يعيد كتابة دليل برنامج المقارنات الدولية[أ] ليكون واضحا أن العملية علنية وموضوعية وفعالة؛ وأن يجد وسيلة لتوصيل النتائج إلى أيدي المستعملين بأسلوب حسن التوقيت. والبديل لعدم فعل أي شيء هو الأسوأ؛ ولكن عمل شيء موثوق سيتطلب نفقات إضافية.

(أ) دراسات في الطرائق، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12).

لماذا أعد هذا التقرير؟

٢ - الغرض من هذا التقرير هو بحث الظروف التي يجد برنامج المقارنات الدولية نفسه فيها بعد انقضاء ٣٠ عاما على إنشائه، والحكم على آفاقه في المرحلة التالية. ولكي يتم هذا يتناول التقرير مسائل من قبيل:

(أ) هل تخدم إحصاءات تعادل القوة الشرائية وإحصاءاتها المعدلة التي يصدرها البرنامج أغراضا مفيدة لم يكن من الممكن خدمتها ببدائل أرخص أو أفضل؟

(ب) هل تخدم الإحصاءات التي ينتجها البرنامج في قالبها الحالي تلك الأغراض ذاتها بجودة كافية؟

(ج) ما أنواع التدابير التي ينبغي اتخاذها إذا كان من الضروري إجراء تحسينات، حتى تجرى التحسينات، وما السبب؟

(د) كيف تدار تلك التحسينات؟

(هـ) كم يمكن أن تتكلف؟

(و) كيف يمكن للمرء تدبير التمويل اللازم لاتخاذ تلك التدابير؟

(ز) ما أول شيء يتعين بحثه لو ظهر أن التوصيات المدرجة في التقرير معقولة؟

٣ - يتناول الفرع ثانيا من التقرير هذه الأسئلة ويجيب عليها. وهو مصمم أساسا من أجل الذين تنحصر اهتماماتهم في الجزء ذي الوجهة العملية من التقرير، أو الذين لا تمتد اهتماماتهم بالبرنامج إلى أبعد من أن يكونوا على علم عموما بما يوصي به التقرير. وتتناول الفروع اللاحقة الأسئلة واحدا تلو آخر وتمتد إلى ما يقود إلى الردود المبينة في الفرع الأول. ويلخص التذييل الأول* نتائج المقابلات التي أجراها الخبير الاستشاري مع مستعملي البيانات، والمستعملين المحتملين ومقدمي المعلومات الأساسية في المكاتب الوطنية والدولية.

الظروف المحددة التي أسفرت عن إعداد التقرير مسجلة في محاضر الدورة التاسعة والعشرين للجنة الإحصائية (نيويورك، شباط/فبراير ١٩٩٧). وقد استدعت إجراء مشاورة ينتج عنها تقرير يقدم إلى اللجنة بشأن الأوضاع الراهنة لمشروع مقارنة الأداء الاقتصادي باستخدام تقنيات تعادل القوة الشرائية. واختصاصات المشاورة مبينة في المرفق بهذا التقرير E/CN.3/1997/3/Add.1. ورعاة التقرير المباشرون هم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤ - وهذا ليس أول تقرير من نوعه. فقد كتب خبير استشاري آخر تقريرا مماثلا له في القصد ولكن كان نطاقه هو القسم الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من هذا البرنامج. وكان ذلك التقرير في الساحة العامة على مدار جزء كبير من السنة، وجرت مناقشته في عدد من الاجتماعات الرسمية[1]، وتماثل تقييماته ومشورته من بعض النواحي ما جاء في هذا التقرير وتختلف من نواح أخرى. وفي التذييل الثاني* ترد مناقشة تفصيلية لنقاط الاتفاق والاختلاف بين التقريرين.

---

* تذييلات هذا التقرير متاحة للتشاور بنصها الإلكتروني على الشبكة في www.un.org/Depts/unsd.

(١) بوجه خاص في أحد اجتماعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تعادل القوة الشرائية، عقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وفي الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق التابع للجنة الإحصائية (نيويورك، ١٠ - ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨).

٥ - وبما أن هذا التقرير غير مصمم لكي يكون رواية مثيرة فلا معنى لأن تبقى استنتاجاته الرئيسية إلى النهاية. وباختصار شديد فإن تلك الاستنتاجات هي أن برنامج المقارنات الدولية يستحق الحفظ غير أن حالته الراهنة، إن لم يفعل شيء يذكر من حيث مصداقيته ونوعية نواتجه وتوقعات بقائه، حالة سيئة. ويوصى باتخاذ عدد من التدابير، بعضها مصمم للإجراء السريع وغيرها يوزع على مدى الأعوام القليلة المقبلة، ولكن روعي فيها كلها احتمال تقديم مساعدة مالية كافية للبرنامج. ومن الاستنتاجات الأخرى أنه إن لم يفعل شيء يذكر لإنقاذ البرنامج فمن المرجح ببساطة أن "يتضاءل تدريجيا" كالجندي الهرم في الأغنية المشهورة.

٦ - وبعض ما ذكر في هذا التقرير بالغ الأهمية وقد يكون وقعه شديدا على من عملوا بجد على تعزيز فائدة البرنامج والحفاظ على سلامته. فقد أدى هؤلاء عملا رائعا في ظروف سيئة وفي مجال يغص بالمصاعب العملية

والمفاهيمية. وينبغي أن تشعر الإوساط الإحصائية الدولية بالامتنان لهم. ولكن لن يجدي فتيلا أن يبرز التقرير مثالب البرنامج دون أن يبين آثارها السلبية على مصداقيته. ومغزى التقرير هو التبرير عن كثب بقدر الإمكان لكل تدابير الإصلاح التي يدعو إليها، وهذا ينطوي على نظرة غير متحيزة لحالة البرنامج وآفاقه الراهنة.

الانتقادات السابقة وردود الفعل السالفة

٧ - المسائل المطروحة في هذا التقرير ليست جديدة. فقد أثيرت مرارا وتكرارا من مستعملي البيانات ومقدميها على حد سواء، وربما كان ذلك على غير هوى مناصري البرنامج الذين ظلوا يناضلون ضد غرائب متزايدة للحفاظ على سلامة البرنامج وفائدته. وفي أحد الردود على انتقاد وجهة نظر بول صويلسن حول عناد البنك الدولي بنشر "الأرقام الخاطئة"[٢] علق وكيل نائب رئيس البنك الدولي وقتها قائلا:

"... إن المهام الرئيسية التي تواجهنا [قبل بدء تطبيق تعادلات القوة الشرائية من أجل الأغراض التنفيذية للبنك] هي توسيع التغطية القطرية والتأكد من توافر بيانات برنامج المقارنات الدولية بأسلوب حسن التوقيت وبانتظام".

وكان تشخيصه كما يلي:

"... لقد وجدت [بلدان نامية كثيرة] أن العمل يشكل عبئا ماليا ثقيلا ولم يروا فائدة سياسية تذكر بالنسبة للتقديرات الناتجة. وثانيا، كانت بعض البلدان النامية تخشى من استخدام نتائج برنامج المقارنات الدولية، التي أظهرت تقديرات أعلى للناتج المحلي

---

(٢) الجداول المقارنة للناتج المحلي الإجمالي محولة حسب سعر الصرف السائد.

الإجمالي... بما يضر بمركزها في وكالات الإقراض المتعددة الأطراف. وثالثا، لم يؤيد القدرات الإحصائية لبعض هذه البلدان تأييدا فوريا، كامل نطاق الدراسة الاستقصائية للبرنامج".

وكانت الخطوتان المصممتان للتغلب على بعض الصعوبات التي لوحظت وذكرت على وجه التحديد هما "... أن تشمل البلدان التي استبعدت من خلال 'نهج سلعي محدود'" و "أن تتعاون المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الرئيسية مع البنك في نوع من ترتيبات تقاسم التكاليف".

٨ - وبالإضافة إلى كون هذا التقرير يقدم أسباب الموافقة على الانتقادات وتدابير معالجتها فهو يبحث في عدد من الآراء النقدية الإضافية ويدعو إلى اتخاذ تدابير لتناولها. وهو بوجه خاص يعالج باستفاضة افتقار البرنامج إلى المصداقية في أعين مستعملي البيانات ومقدميها على السواء ويبحث في وسائل تعزيزها. فهو يبحث في عوامل الجودة وخاصة افتقارها غير المقبول إلى التوقيت الجيد، ويقترح سبل التغلب على هذا النقص.

٩ - وأخيرا فإن التقرير يبحث في قضايا إدارة البرنامج وتنظيمه ويشير إلى أوجه القصور في الإدارة والتنظيم ويدعو إلى الاعتماد السريع لتدابير تعزيز إدارة البرنامج. وهو يقترح التدابير التي يمكن أن يشملها ويسعى إلى الإفصاح عن الشعور بالعجلة في كسب الزخم والحفاظ عليه، إن أريد إنقاذ البرنامج. والعناصر الرئيسية في توصياته تشبه إلى حد ما العناصر المستخدمة في استهلال تصنيف أغراض المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والتي تخدم البيوت. وهي تتألف من:

(أ) إيجاد منسق ذي مركز ومصداقية يتناسبان مع الأهمية التي ينبغي أن يحظى بها البرنامج في نظر الأوساط الإحصائية الدولية؛

(ب) دفع أكبر عدد ممكن من المكاتب الإحصائية الوطنية المتقدمة إلى تعيين موظفين في حفنة من الوظائف - على نفقتها - لدعم المنسق. ويستخدم تلك الوظائف رعاتها للتدريبات في منتصف الخدمة الوظيفية.

١٠ - ولا يتعلق هذا التقرير بالبحث عن نقاط الضعف في الطرائق المتبعة حاليا في تفسير وتجميع البيانات الأساسية. ولكنه يعتبر أن المشورة المقدمة في نظام الحسابات القومية[٣] لعام ١٩٩٣ واجبة التنفيذ وأنه لا معنى الآن بالذات لتحويل الجهود إلى أي شيء غير التحليل المنهجي للفوارق في المجملات التي تم التوصل إليها بالطرق المختلفة.

---

(٣) الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣، الورقات الإحصائية، السلسلة واو، رقم ٢، التنقيح الرابع (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4)؛ انظر الفرع ١٦-١٠٣، البندان (أ) و (ب)؛ وكانت هذه التوصية مقبولة ضمنا لدى الأوساط الإحصائية الدولية وصراحة لدى خمس منظمات صدر برعايتها نظام الحسابات القومية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفرع تاسعا أدناه.

١١ - كما أن التقرير لا يتعلق بتصميم طريقة تساعد المكاتب الإحصائية الوطنية في جهودها الرامية إلى جمع البيانات الأساسية المقارنة. وفي هذه المرحلة من عمر البرنامج، وفي مواجهة المشاكل التي تضع بقاءه في الميزان، لا يعتقد أن طرائق الإجمال الأكثر تنقيحا أو نظم أخذ العينات المحسنة، من المسائل التي تحتل رأس الأهمية.

هل تعادلات القوة الشرائية مطلوبة؟

١٢ - ثمة إجابة عامة على هذا السؤال يمكن مشاهدة إغرائها على الفور في الأوساط الإحصائية الدولية. فقبل عشرين عاما اتخذ قرار بالشروع فيما أدى إلى عقد أدق جولة تنقيح لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية وأكثرها تكلفة. وكانت لتلك الممارسة أغراض كثيرة. ولكن كان أحدها هو تأكيد وجود لغة دولية للإحصائيين الذين يجمعون إحصاءات الاقتصاد الكلي وكفالة أن يعنوا الشيء نفسه عندما يتحدثون بالأسلوب نفسه. ولن يأتي الاستثمار الذي ساير التنقيح، بكل مردوداته إلا حين تسمح البيانات بأن تقارن معدلات النمو ومستويات المجمل العريض للاقتصاد. ولكن لكي يحدث هذا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (ولعناصر الناتج المحلي الإجمالي) يجب الا نجد أنفسنا خائفين من وجود عملات مختلفة أو أن نصبح معتمدين حصرا على أسعار الصرف السوقية بين العملات. ومن الناحية المفاهيمية والنظرية والعملية لن يكتمل برنامج الأمم المتحدة للحسابات القومية إلا عندما يشمل برنامج المقارنات الدولية.

١٣ - ويمكن إرجاع هذه النظرة إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بمنهجية برنامج المقارنات الدولية وتنفيذه وإلى رد الفعل التالي على تقريره في الدورة السابعة والعشرين للجنة الإحصائية:

"أعربت اللجنة عن تأييد الخطة [التي] ... فسوف يكون هناك تحول عن الممارسة المرتفعة التكلفة لاستهلال مقارنات سنة مرجعية كل خمس سنوات والاتجاه نحو التكامل مع الأعمال المتعلقة بالحسابات القومية ومؤشرات الأسعار بالنسبة للمستهلك".

١٤ - ولكن قلما تجد الحكومات الوطنية أسبابا عامة من هذا النوع مقنعة. ولكي تحظى بتقديرات تعادل القوة الشرائية بالشرعية المتزايدة في عيون الإحصائيين بالحكومات الوطنية وقبل ذلك في عيون دافعي الضرائب لديها فإنها تتطلب تطبيقات سياسة قابلة للوصف ومهمة بقدر معقول. وقد قدمت المقابلات التي أجريت كجزء من العملية التي افضت إلى إعداد هذا التقرير دلائل مقنعة على أن الأرقام الواردة في تعادل القوة الشرائية والأرقام المعدلة للناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية لازمة فعلا لعدد من أغراض تحليل السياسات. والواقع أنه لولا نقاط الضعف المتخيلة في الطرائق الحالية لأمكن الآن إيجاد تطبيقات تشغيلية هامة. وهناك مزيد من التفصيل لهذه التطبيقات في الفرع ذي الصلة بهذا التقرير. وفيما يلي اربعة أمثلة للتطبيقات الهامة:

(أ) تحسين تقديرات الفقر وتوزعه الذي لولاه ربما كان تخصيص الأموال النزرة للمتلقين المحتاجين اقل فعالية؛

(ب) تحسين أساس إصدار الحكم على حصص صندوق النقد الدولي وسحب حقوق البلدان الأعضاء؛

(ج) تحسين التخمينات الأولى عند تحديد أسعار الصرف بالنسبة للبلدان التي تتبع الانفتاح الاقتصادي أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين؛

(د) زيادة وضوح فهم آثار المنافسة على التجارة الخارجية، وما يترتب عليها من آثار على نوعية مشورة السياسة التجارية.

١٥ - ولا مراء في أنه ينبغي أن تكون أرقام الناتج المحلي الإجمالي المعدلة في تعادل القوة الشرائية تكملة مهمة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وأن مجموعتي التقديرات ينبغي أن تؤديا دورا متساويا في شرح النمو الاقتصادي في عالم سرعة التوسع في التجارة الدولية والاستثمار. ولئن كانت هذه الحجج كلها قد لا تكون مقنعة فإنها معا تؤيد التأكيد على أنه لولا تعادل القوة الشرائية فإن نظام الإحصاءات الاقتصادية الدولية اللازم للإعلام في مجال رسم السياسات والرصد والتقييم يسوء بقدر كبير.

١٦ - ولا شيء مما سلف يجيب على الأسئلة عن فائدة تعادلات القوة الشرائية بحالتها الراهنة. وتنقسم تلك القضايا إلى فئتين:

(أ) هل تعادلات القوة الشرائية بما تتميز به حاليا من حسن توقيت ومصداقية تستحق الاحتفاظ بها؟

(ب) هل التقديرات الحالية في تعادلات القوة الشرائية عرضة للتحسن بتكلفة تطيقها الأوساط الإحصائية الدولية؟

١٧ - أما المسائل المتعلقة بنتائج تعادلات القوة الشرائية وكيفية مقارنتها بالبدائل فيشار إليها في الفرع رابعا أدناه. وبوجه خاص فثمة إشارة إلى ما يعرب عن القوة التفسيرية لتعادلات القوة الشرائية بالنسبة إلى بديل سعر الصرف السوقي.

هل تقديرات برنامج المقارنات الدولية ذات مصداقية؟

١٨ - إنها ليست كذلك، وهنا تكمن معظم مشاكل البرنامج. "فقيمة الاستخبارات تتوقف على استيلادها" حسب قول مؤلف معروف لروايات الجاسوسية[٤]. والأمر نفسه ينطبق على الإحصاءات. لأننا لو نظرنا إليها من الخارج يمكن أن نقدر قيمتها المحتملة ولكن ليس مصداقيتها. ولمساعدة أنفسنا في تقدير "الاستيلاد" نعتمد بقدر كبير على مصداقية العملية وعلى الثقة التي نضعها في المسؤولين عنها. ويناقش معظم هذا التقرير "استيلاد" تقديرات برنامج المقارنات الدولية. فقد كانت هذه التقديرات موضع انتقادات ويرتبط معظمها بعملية جمع الإحصاءات التي ينتجها البرنامج وتجميعها ونشرها.

١٩ - وإلى حد لا يعدله أي إحصاء آخر على الساحة الدولية تعتمد تعادلات القوة الشرائية على التعاون الحميم بين المكاتب الإحصائية الوطنية وأسلحة الإحصاء في الوكالات الدولية. ومع هذا فالآليات التي تدعم المشاركات التي ينبغي أن تكون سهلة وحميمة معظمها في المرحلة الجنينية. وفي بعض الحالات لا تكون موجودة أصلا. وفي الماضي أولي اهتمام كبير لكيفية إجمال البيانات الأساسية بمجرد توافرها، ولكن لم يول اهتمام كاف لكيفية جمعها في المقام الأول. والخطوات التي يدعو هذا التقرير إلى اتخاذها مصممة من أجل تعزيز "استيلاد" البياناتن وتعزيز قيمتها في نظر المستعملين المحتملين؛ وتوثيق الروابط الحيوية بين المكاتب الوطنية والدولية المعنية بتجميع تعادلات القوة الشرائية.

٢٠ - وبطبيعة الحال فإن الخطوات المقترحة تكلف مالا، ويصبح من السخف التظاهر بأن البرنامج يمكن تضبيطه بلا تكاليف. والواقع أن التقرير يقول إن الموارد التي يستهلكها قليلة إذا قورنت بالأهمية التي يمكن أن تكتسبها إحصاءات تعادلات القوة الشرائية إن هي أنتجت فقط بأسلوب منتظم ومنهجي وحسن التوقيت. وهناك سبل لمحاولة تأمين موارد إضافية، والتقرير يشمل مقترحات بشأن كيفية ذلك. وهناك بالطبع بدائل - عدم فعل أي شيء وترك البرنامج يذوي، أو تعمد التعجيل بوفاته. وبينما أصبح هذا البديل الأخير غير محتمل حسب مجرى الأحداث - فالأوساط الإحصائية الدولية تعارض بشدة عقوبة الإعدام - فإن البديل الأول هو المرجح، وهو لهذا السبب مستنكر في التقرير باعتباره خيارا سيئا. وهذا ما يقوله التقدير أساسا. ومن الآن فصاعدا يأتي الجدل والتفصيل.

التوصيات

٢١ - فيما يلي توصيات هذا التقرير:

١ - ينبغي عدم إنهاء برنامج المقارنات الدولية أو يسمح له بالضعف. والواقع أنه ما لم يمكن توفير الدعم المالي الكافي له سيكون مصير ضعفه أسوأ مصير.

---

(٤) John Le Carré in Murder of Quality, (Victor Gollancz, 1962).

٢ - تأمين التمويل على نطاق أوسع يتضمن التزاما بإنتاج بيانات موثوقة وحسنة التوقيت بطرائق جيدة التوثيق وتعليق تحليلي سليم.

٣ - بينما يبقى الهدف للأجل الطويل هو تقييم كل عناصر الطلب النهائي، ينبغي أن يكون لدى المجمعين في المرحلة الأولى قدر من التواضع للصبر على تقديرات الأسعار للإنفاق المنزلي.

٤ - وينبغي أن تغرس الوفورات المتجمعة من زيادة القيود على جمع الأسعار في البرنامج مباشرة.

٥ - ويجب أن يكون للبرنامج منسق عام أو عالمي.

٦ - ويجب أن يكون المنسق معروفا ومحترما وذا قدرات إدارية ومهنية واضحة (وينطوي تعبير "مهني" على الإلمام بتعقيدات التطبيقات المحاسبية الوطنية والإحصاءات الأساسية) كي ينسق أي مشروع بهذا الحجم وهذه التعقيدات.

٧ - ويجب أن تبدأ أي مرحلة جديدة من مراحل المشروع بقرار تعتمده اللجنة الإحصائية. وينبغي أن يأتي ذلك القرار بعد تقديم وثيقة تحدد بصورة لا لبس فيها كل المتوقع وسبب عمله والوسائل المستخدمة ومسؤوليات وتبعات المشاركين ومعايير الجودة المتوقعة فيما يتصل ببرنامج المقارنات الدولية.

٨ - وينبغي أن يأتي قرار اللجنة نتيجة وليس سببا لتعبئة الموارد. ويكون هذا الأخير تمهيدا للموافقة النهائية.

٩ - وينبغي أن تصمم المرحلة التالية بطريقة ينتج عنها استمرار استناد المعلومات إما إلى دراسة مرجعية وإما أن تستكمل المعلومات بالاستعانة بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين وأسعار الصرف.

١٠ - وينبغي الحصول على موارد إضافية للمشروع بإيجاد وظائف تدريب تلحق بالمنسق وتمول من المكاتب الإحصائية الراعية[٥].

(ه) تبحث طرائق تنفيذ هذا الاقتراح وتخضع للقيود الإدارية والمالية المفروضة من الأمم المتحدة، من ناحية، ومن البلدان المانحة من جهة أخرى؛ ولكن لم تعد ثمة حاجة لاتخاذ المواقع الدائمة في نيويورك أو واشنطن العاصمة أو باريس أو لكسمبرغ طالما أن شبكة الاتصالات جيدة وتتيح عقد المؤتمرات الفيديوية والتبادل المكثف للآراء عبر البريد الالكتروني أو الهاتف أو الفاكس.

١١ - ويجب تقاسم نشاط النشر بين المكاتب الإحصائية الوطنية والفروع الإحصائية بالوكالات الدولية. ويجب حشد المكاتب الإحصائية القطرية لزيادة الشفافية في المشاريع وتعزيز الإحساس بالأهمية.

١٢ - وينبغي أن تعبئ الأطراف المعنية (الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية الآسيوية وفي البلدان الأمريكية، ومكاتب إحصائية وطنية منتقاة) الموارد اللازمة بتوجيهات من المنسق العالمي وذلك بغية:

(أ) إعداد نشرة تمهيدية لبرنامج المقارنات الدولية كوسيلة للمناقشة مع المساهمين المتوقعين؛

(ب) تعيين أول مجموعة من المساعدين بعقود قصيرة الأجل بعد تحديد طرائق التعاقد معهم؛

(ج) الشروع في صياغة كتيب منقح وموسع (قد يكون تعبير دليل هو الأفضل) يقدم التوجيهات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية المشتركة في برنامج المقارنات الدولية.

الاستنتاجات

٢٢ - ليس هناك برنامج إحصائي له بُعد دولي بحاجة إلى تنسيق مركزي وإلى علاقة فعلية مع المكاتب الإحصائية الوطنية أكثر من برنامج المقارنات الدولية. وتتطلب سلامة البرنامج أن تقوم المكاتب الوطنية والدولية بدورها بصورة فعالة. ونتيجة لذلك يصبح البرنامج أضعف من المتوسط أمام الصراعات الشخصية والتغييرات الطفيفة في الميزانية والافتقار الواضح إلى التوجيه وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، وهي ناحية قوية فإن الإحساس بالالتزام والغرض والتسابق إلى الدعم من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية يمكن أن يقلب الوضع سريعا رأسا على عقب. وأي تقييم للبرنامج هو فرصة لتوجيه أسئلة أساسية حول الحكمة من الإبقاء على حياة البرنامج. وإذا كانت الإجابة ب "نعم" وأمكن تحمل التكلفة فلن يكون اتخاذ القرارات التي تكفل بقاءه عسير أمرا عسيرا.

أولا - مقدمة

يأتي هذا التقرير نتيجة لتقييم لبرنامج المقارنات الدولية أجري على مدار الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٧ بناء على طلب اللجنة الإحصائية وبرعاية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبينما جرت مناقشة محتويات التقرير مع الجهات الراعية فإن جميع الآراء والتوصيات والاستنتاجات كلها لمعد التقرير.

٢٣ - إن عمر برنامج المقارنات الدولية هو ٣٠ عاما وقد جرب واختبر في عدة مناسبات. وهو أصل صندوق كبير للبيانات القيمة التي استخدمت بنجاح كتكملة للبيانات ذات الصلة التي جمعت في إطار الحسابات القومية لآحاد البلدان. وهناك كتابات كثيرة عن موضوع تعادلات القوة الشرائية يكمن تقييمها في جذور برنامج المقارنات الدولية، وتحلل تلك الكتابات النتائج التي تم التوصل إليها فيما مضى وتناقش الوسائل البديلة للتقييم والتجميع. وتبين بصورة مقنعة السبب في أن المقارنات المشتركة بين البلدان والتي تعتمد على أسعار الصرف السوقية يمكن أن تأتي بنتائج مضللة بالنسبة لتصميم السياسات واختبار الفرضيات الاقتصادية.

٢٤ - ومع هذا فبرنامج المقارنات الدولية يمر بأزمة بالنسبة للسبب في طلب تقييم لحالته وتهدد هذه الأزمة فرص بقاء البرنامج على أساس مالي سليم ويقوض بشكل خطير مصداقية الأرقام التي يقدرها. فلا البلدان المشتركة في البرنامج ولا المنظمات الدولية المشتركة في إدارته ترى أن البرنامج في وضع متوازن، أو أن هذا التوازن مستقر. وهذا الإحساس الذي وصف بأنه "قلق جماعي" أثار بضع أسئلة أساسية، تحاول هذه المقدمة الإجابة عليها بإيجاز.

٢٥ - ويجيب هذا التقرير بحزم على السؤال عما إذا كان الأمر يستحق بذل مجهود الآن للحفاظ على البرنامج برنامجا تدوي له كلمة "نعم". ويرى التقرير أن هناك عددا من التطبيقات الجادة للنتائج يبرر هذا الاندفاع. ومن تلك التطبيقات ما يلي:

(أ) جميع المقارنات المشتركة بين الأقطار والتي تشمل مستوى الأداء الاقتصادي؛

(ب) التخصيصات الرشيدة للمستحقات النزرة كحصص صندوق النقد الدولي أو حقوق السحب؛

(ج) تحديد أسعار الصرف الملائمة للبلدان التي تمر بعملية انفتاح اقتصادها أمام التجارة والاستثمار الدوليين؛

(د) تحسين فهم العوامل التي تحدد المنافسة الدولية؛

(هـ) إلقاء ضوء جديد على العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي.

٢٦ - ومع هذا فنطاق التطبيقات التي استخدمت فيها نتائج برنامج التطبيقات الدولية لا يشمل أمثلة مقنعة كتخصيص الأموال النزرة المرصودة لمكافحة الفقر، أو تخصيص الائتمانات المشروطة للاستثمار في البنى الأساسية برعاية

البنك الدولي. فلو كانت تلك ضمن الأغراض التي من أجلها ينفذ البرنامج سوف يختفي كثير من الشكوك حول مستقبله، ويختفي الإحساس بالالتزام والرغبة في المشاركة من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية.

٢٧ - ولا جدال في أن البرنامج ليس في وضع يبرر إضافة تخصيص الأموال النزرة لأهدافه. فليس من المؤسف افتقاره إلى حسن التوقيت فحسب بل إن نتائجه ليست مقبولة عموما بالطريقة نفسها التي تقبل بها الإحصاءات الأساسية التي تنتج عن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو الناتج القومي الإجمالي لآحاد البلدان. ومع هذا لا يمكن زيادة مصداقية البرنامج وتقبله إلا لو أحس جميع المشاركين - المكاتب الإحصائية الوطنية والفروع الإحصائية للوكالات الدولية - إحساسا عميقا بالالتزام بجودة البرنامج. وهذا الإحساس بالالتزام لن يحدث إلا لو شكلت تطبيقات البرنامج أسبابا مقنعة لدعمه.

٢٨ - وثمة دائرة قوية أخطأها بشكل ما مديرو البرنامج. فكون أهداف البرنامج لا تعتبرها المكاتب الإحصائية الوطنية أو في الواقع السلطات الاقتصادية الوطنية، ذات أهمية أساسية يحرم البرنامج من أحد مصادر الدعم الأساسية، ومن غير هذا الدعم تضيع على البرنامج بشكل خطير ملامح نوعيته - حسن التوقيت ومصداقية النتائج وشفافية الطرائق ولكن الدعم لن يتأتى إذا لم تكن أهداف البرنامج قد تحسنت كثيرا ضمن أشياء أخرى.

٢٩ - ويدرس هذا التقرير دراسة متأنية أسباب أزمة برنامج المقارنات الدولية ويوصي باتخاذ عدد من الخطوات المصممة من أجل إخراج البرنامج من حالته الراهنة. وتستند التوصيات إلى افتراض أن تتخذ خطوات تدريجية وإلى أنه مع زيادة جودة البرنامج يزداد مقدار الدعم المقدم إليه من آحاد المكاتب الإحصائية الوطنية. وهناك مع هذا عدد من الخطوات الأولية لولاها سوف يستمر هرب الدائرة القوية من قبضة البرنامج. وتشمل تلك الخطوات ما يلي:

(أ) تعيين منسق عالمي يوفر قيادة قوية - إحساسا بالاتجاه وإحساسا بالثقة؛

(ب) الاعتماد الفوري لطرائق تحسين توقيت البرنامج ولو كان ذلك على أساس تقديرات تمهيدية؛

(ج) الاستقصاء المنهجي للمشاركين المحتملين بغية كفالة فهمهم لنطاق البرنامج وفائدته وأهميته المحتملة لهم (السلطات الوطنية) كبرنامج حسن الإدارة؛

(د) الاثبات الواضح للشفافية في الطرائق والتطبيقات المقترن بالرغبة في تقاسم دروس النجاح والفشل مع المشاركين.

٣٠ - لم يعهد في الأوساط الإحصائية الدولية رغبتها في الإسهام في برامج منسية لا تقدم إلا أقل مما تتوقعه منها في البداية. وهذا المسلك يمكن فهمه والحكمة منه. ومع ذلك فهو ينطوي على مخاطر جسيمة إذا لم يصل الدعم القوي للبرنامج وإذا لم تتح له فرصة أخرى لإثبات أن نتائجه مفيدة ومقنعة بوجه عام وأن أسوأ ما يمكن أن يحدث له هو بديل ذلك أي تركه يضعف. وينبغي النظر إلى هذا التقرير باعتباره مناقشة مستفيضة لمنع وقوع الأسوأ.

ثانيا - استعراض برنامج المقارنات الدولية

ما هو موضوع برنامج المقارنات الدولية؟

٣١ - يظن المرء لأول وهلة أن المسألة التي يثيرها البرنامج هينة. ولمجموعة أسباب مختلفة يسعى المرء إلى مقارنة الأداء الاقتصادي لبلد ما ببلدان أخرى. وبقدر ما تعتمد فرادى البلدان عملتها تتطلب المقارنات تحويل العملات بغية التعبير عن قيم متماثلة بالعملة نفسها. والمحول الطبيعي هو سعر الصرف. ولكن أسعار الصرف متقلبة. إذ يحكمها جزئيا توقعات سلوك أسعار الأصول على المدى القصير، وليست السلع والخدمات التي ينتجها أحد البلدان كلها - بل بالأحرى الأقلية منها فقط - هي التي تدخل في التجارة العالمية[٦]. وعلى هذا يقترح استخدام محول أكثر مغزى - محول يحدد بأنه النسبة بين عدد وحدات عملة البلد ألف، اللازمة لشراء القدر نفسه من السلع والخدمات في البلد ألف الذي يمكن أن تشتريه وحدة واحدة من عملة البلد باء في البلد باء.

٣٢ - ولنفكر في عالم صغير للغاية به بلدان (يوطوبيا ويكرونيا) وسلعتان أساسيتان (هامبورغر وكوكاكولا). والعملة في اليوطوبيا هي "غطاء الزجاجة" والعملة في يوكرونيا هي الرجاجة. فإذا كان غطاء الزجاجة الواحد في يوطوبيا يشتري زجاجة واحدة من الكوكاكولا وهامبرغر واحدة، ولكن يلزم ثلاث رجاجات لشراء الشيء نفسه في يوكرونيا فإنه لو كان أي سعر صرف هو ثلاث رجاجات لكل غطاء زجاجة لوجد تعادل قوة شرائية بين يوطوبيا ويوكرونيا أيا كان سعر الصرف بين البلدين قولا أو عملا.

٣٣ - وكل ما تنطوي عليه هذه المسألة هو أنه كلما كانت مستويات يوطوبيا للأداء الاقتصادي معبرا عنها من حيث القيمة تقارن بيوكرونيا وإلى إشعار آخر (يفرضه تغيير في الأسعار النسبية) فإن سعر التحويل وهو ثلاثة إلى واحد هو الذي ينبغي استخدامه. ولا ينطوي استخدام معدل التحويل هذا على التنبؤ بما سيحدث في سعر الصرف السوقي "لأغطية الزجاجات" أمام "الرجاجات".

---

(٦) ما لم يكن البلد أو المنطقة مركزا تجاريا كهونغ كونغ، الصين أو سنغافورة، وحتى في هذه الحالة لا تدخل خدمات كثيرة في التجارة.

٣٤ - ولو حدث بالإضافة إلى المقارنات أن كانت هناك ضرورة لتجميع معلومات لذلك العالم المؤلف من اليوطوبيا واليوكرونيا فإن القاعدة التي تطبق هي إما التعبير عن جميع القيم "بأغطية الزجاجات" بعد قسمة القيم المعبر عنها بـ "الرجاجات" على ثلاثة، وإما بالعكس وإما بتحويل "أغطية الزجاجات" و "الرجاجات" إلى عملة وطنية ثالثة طالما حافظت أسعار الصرف على النسبة ثلاثة إلى واحد بين عملتينا الفرضيتين.

٣٥ - ولو فرض أننا نعيش في ذلك العالم البسيط بعدد تافه من السلع الأساسية وثبات في الأذواق والتكنولوجيات فإن تلك تكون نهاية مشكلة تعادل القوة الشرائية. ولكننا لسنا كذلك. وفي العالم الذي نعيش فيه توجد بلدان كثيرة

وسلع وخدمات كثيرة وتتفاوت الأذواق والتكنولوجيات بين البلدان وتتغير بتغير الزمان. ولا يستقيم أن يحدد تكوين الشراء القياسي - هل يعكس أذواق يوطوبيا أو يكرونيا أو بلد ثالث، وإذا كان الأمر كذلك، فأي بلد؟ - ولا هو يكفل أن ترضى السلع والخدمات المختارة خاصية الاستهلاك الواسع النطاق في كل بلد في المقارنة، وفي الوقت نفسه يظل قابلا للمقارنة من بلد إلى الذي يليه.

٣٦ - ولا يستقيم أيضا أن تحدد كيفية إضافة نتائج الأداء الاقتصادي المعبر عنها بعملات مختلفة. وقد اقترحت تقنيات مختلفة ولكنها تأتي بنتائج مختلفة. ولا توجد نظرية للآن تفضل الاستخدام الغامض لأحد أشكال التجميع على غيره، كما لا توجد وسيلة تحليل تشرح طريقة تغير الفروق بين التجميعات المختلفة بمرور الوقت. ونتيجة لهذا تبقى مسألة كيفية مقارنة الأداء الاقتصادي للبلدان باستخدام مقياس مشترك، دون حل بسيط ومقنع؛ رغم إنفاق جهد كبير في تحسين فهمنا للمشكلة وإثبات براعة فكرية هائلة في تلافي بعض الثغرات الضارة.

٣٧ - ورغم العمل والبراعة مما ورد في الكتابات النظرية عن تعادلات القوة الشرائية تظل هناك أسئلة خطيرة حول صلاحية النتائج ومصداقيتها وفائدتها. وجاء الإعراب عن هذه الأسئلة بين مستعملي البيانات ومستعمليها المحتملين وعلى مستوى مختلف بين المنتجين الوطنيين للبيانات الخام اللازمة لإجراء المقارنات. وهذه الأسئلة بالذات هي التي أدت إلى إعداد هذا التقرير.

كيف تدخل المقارنات الدولية في المناقشة اليومية؟

٣٨ - تعتبر المقارنات الدولية والأقاليمية إلى حد كبير جزءا من لغة كل يوم. فنحن نقول إن الحياة في نيويورك أكثر تكلفة منها في موبايل، ألاباما، أو إن زيارة باريس أقل تكلفة من زيارة روما. ونتصرف تبعا لذلك. وتسعى المؤسسات ذات السمعة الدولية إلى مكافأة موظفيها بطريقة تعوضهم عن اختلاف تكاليف المعيشة. وفي بعض الأحيان تكون تلك الجهود منهجية. وعلى سبيل المثال، فللأمم المتحدة طريقة مفصلة لتأكيد الفروق في نفقات المعيشة عن طريق استقصاءات زمنية ومكانية. وتساور وزارات الخارجية شواغل مماثلة فهي إما تستعير المعلومات من الأمم المتحدة وإما تجري استقصاءاتها الخاصة بها. وتجري الهيئة الإحصائية بكندا تلك الاستقصاءات نيابة عن الحكومة الكندية. ويرى أن النتائج ضرورية لكفالة المساواة في نظم مرتبات الموظفين الحكوميين الكنديين العاملين في الخارج. وتستشير كثير من الشركات الكبيرة التي مقرها في كندا ولها عمليات في الخارج، الهيئة الإحصائية الكندية بصورة منتظمة كي تكيف برامج مرتباتها. وهذه كلها أمثلة لمقارنات نفقات المستهلكين التي تجري بغية تعديل الإيرادات تبعا لذلك. وعلى سبيل المثال، تبذل جهود مماثلة في البلدان الكبيرة التي تتفاوت فيها ظروف المعيشة تفاوتا كبيرا من حيث التكلفة بين منطقة وأخرى رغم وجود عملة واحدة وعدم وجود تعريفات داخلية.

٣٩ - ونقول أيضا بصفة عامة إن يوطوبيا بلد أكثر ثراء من يوكرونيا، وإن البلد ألف فقير وإن لم يكن فقيرا مثل باء، وإن البلد جيم على الأقل أربعة أمثال إنتاج دال. وبعض هذه المقولات انطباعي خالص. ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك ويشترطون أدلة كمية داعمة. ولعدم توافر الأفضل فإن الدليل يقدمه تطبيق أسعار الصرف السوقية. ولكن استخدام تلك الأسعار ينهار بسهولة في المكان والزمان معا. وفي حالات كثيرة، بما في ذلك بعض ما يتعلق بالمناقشات حول الفقر، تكون هناك أسعار صرف سوقية أهمها تلك التي تبعث على استياء السلطات في البلد. وفي حالات أخرى تحدد الأسعار بشكل مصطنع لعدم وجود تجارة دولية حرة أو استثمار حر، ويرجح أن تتحدى نتائج التحويل المنطق العام.

٤٠ - ولقد شهدنا مؤخرا حالات هبوط شديد في قيمة عدة عملات، لا عملة واحدة من ولدينا أدلة توحي بأن ما ينشأ من فقر يبالغ فيه كثيرا إذا أراد المرء استخدام أسعار الصرف السوقية الجديدة دون كفاءة. فمن المؤكد أن المرء لا يجري مقارنات زمنية تشمل إنتاج السلع والخدمات باستخدام تلك الأسعار.

٤١ - وفي نهاية المطاف فإن نتائج برنامج المقارنات الدولية تتيح لنا إصدار هذه الأحكام أو هي تشكل محكمة استئناف كلما كانت لدينا انطباعات متضاربة. ولهذه الأسباب لا تكون المناقشات التي تنتج عنها مناقشات عن حقها في الوجود من حيث المبدأ بل عما إذا كانت مقومة بالقدر الكافي بالنسبة لمعظم الأهداف المطروحة. وعما إذا كانت فائدتها تزيد أو لا تزيد بحالتها الراهنة عن أسعار الصرف السوقية، فذاك سؤال مشروع، ولكن إجابته تتوقف كثيرا على قرارات السياسة التي نسعى إلى إبلاغها والحواجز المفاهيمية المطلوب التغلب عليها والوسائل التي نرى أنه ينبغي توفيرها للمسؤولين عن برنامج المقارنات الدولية.

لماذا وضع هذا التقرير؟

٤٢ - لقد نوقشت الحالة الراهنة لبرنامج المقارنات الدولية مرات عديدة في دورات اللجنة الإحصائية. وبإيجاز فإن تاريخ البرنامج[٧] يتلخص في أنه بدأ كمشروع تعاوني بين جامعة بنسلفانيا

---

(٧) انظر الأمم المتحدة، كتيب برنامج المقارنات الدولية، دراسات في الطرائق، السلسلة واو، الرقم ٦٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12)، المرفق الأول، للاطلاع على تاريخ موجز للبرنامج.

والمكتب الإحصائي بالأمم المتحدة (كما كان في ذلك الحين). ومر بسبعة أحداث أو مراحل بدأت أولاها في عام ١٩٦٨ وأسفرت عن انطلاقة نشر النتائج في عام ١٩٧٥[٨] لتسجل عمر المشروع. وابتداء من المرحلة الثالثة تمت ترقية المشروع ليصبح برنامجا واضطلعت جامعة بنسلفانيا بدور استشاري مقابل دور المدير المشارك واعتمد جدول زمني لكل خمس سنوات للقياسات الجديدة. وبحلول المرحلة الرابعة تحول المشروع إلى الإقليمية وتم التخلي عن التوجيه المركزي الذي ميز حياته السابقة لينتقل إلى التنسيق المركزي. والتغيير الوحيد منذئذ هو أن جدول السنوات الخمس قد انتهى عمليا وإن لم يفصح عن ذلك.

٤٣ - وفيما بين انتهاء المرحلة الرابعة والمرحلة السادسة تميز البرنامج بأداء إقليمي غير ثابت، وبزيادة كبيرة في عدد البلدان المشاركة فيه. فبينما نجحت بلدان الاتحاد الأوروبي بالفعل في إدراج البرنامج ضمن أنشطتها المعتادة ونفذته على اساس سنوي، كان النشاط في أجزاء أخرى من العالم متقطعا. فبالنسبة للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تكن مشاركتها دائما حماسية. وبالرغم من أن شريحة هذه المنظمة من البرنامج جزء من جدول منتظم كانت هناك تساؤلات عن المشاركة بوجه عام. ومن معوقات زيادة استقرار الحالة انعدام التناسب بين الموارد المخصصة للممارسة وضخامة المهام المتصلة بها.

٤٤ - وبالإضافة إلى الصعوبات المالية المزمنة كان على البرنامج أن يواجه المصداقية المحدودة من قبل عدد من مقدمي البيانات المحتملين، من حيث أسسه المفاهيمية وفائدته والتفاصيل العملية لتنفيذه. وبما أن الانتقادات التي هذا

طابعها لم تجد ردا كاملا بعد فقد ألهبت ردود الفعل غير النهائية شكوكا متزايدة حول قيمة المشروع. وانعكست هذه الشكوك أولا في تقرير فرقة عمل صغيرة شكلتها الأمانة العامة لمناقشة المشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية. وقدم التقرير إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين التي قامت فيها اللجنة بما يلي:

"وافقت على ضرورة إجراء تقييم لبرنامج المقارنات الدولية العالمي للتصدي لتحفظات بعض الدول الأعضاء على تنفيذ البرنامج وفوائد نتائجه، والحاجة إلى التماس سبل تحسين مصداقية بيانات البرنامج. ولاحظت اللجنة أن توقيت إجراء تقييم توقيت ملائم..."[٩].

---

(٨) A System of International Comparisons of Gross Product and Purchasing Power (Baltimore and London, John Hopkins University Press, 975).

(٩) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤ (E/1997/24)، الفقرة ١٣ (ي).

واقترحت اللجنة أيضا أن تقوم اللجنة التوجيهية، لدى استعراض صلاحيات تقييم برنامج المقارنات الدولية العالمية بما يلي:

"مراعاة المشاكل الخاصة للغاية التي ينطوي عليها إجراء المقارنات بين البلدان المتقدمة النمو جدا والبلدان النامية، ومن أمثلة ذلك كيفية كفالة أن تعكس البنود المختارة الخصائص المشتركة وأن تمثل جميع البلدان التي تقارن"[١٠].

٤٥ - وهذا التقرير ليس واحدا من نوعه ولكنه واحد من اثنين. ولأغراض تحليل المشكلة إلى مكونات أيسر في السيطرة عليها، ولأن الظروف لا تؤثر على البلدان المشاركة بقدر متساو، قسم برنامج المقارنات الدولية العالمي إلى بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان ليست أعضاء فيها. ويرد وصف للطريقة التي يعمل بها البرنامج في منطقة المنظمة في تقرير Castles كاسلز الذي أصدرته المنظمة[١١] ونوقش في اجتماع بشأن تعادلات القوى الشرائية عقدته المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويرد ما يتعلق ببقية أنحاء العالم في النص التالي. وبما أن تقرير كاسلز ظل منشورا طوال عام تقريبا فهناك إشارات في هذا التقرير إلى النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها فيه. كما ان هناك مناقشة في التذييل الثاني* عن كيفية اختلاف التوصيات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن النتائج والمشورة الواردة في تقرير كاسلز.

ثالثا - ما هو هذا التقرير وما ليس هو

الكتابات الموجودة والمشاكل المتوقعة

٤٦ - رغم البساطة الظاهرية فالمشاكل التي يثيرها تنظيم معالم برنامج المقارنات الدولية والنجاح في إدارتها مشاكل عويصة. ولذا يمكن فهم السبب في مناقشة اجتماع الخبراء في عام ١٩٩٣ مناقشة مستفيضة لبدائل أعباء وضع معلم لخمسة أعوام. وربما كان من المستغرب أن تبرز بدائل ملموسة، وخاصة بدائل تهدئ الشواغل حول فائدة البرنامج، وفي الوقت نفسه تكون أبسط كثيرا من الممارسة

---

* تذييلات هذا التقرير متاحة للرجوع إليها في النسخة الالكترونية: www.un.org/Depts/unsd.

(١٠) المرجع السابق، الفقرة ١٣ (ل).

(١١) "استعراض برنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية"، Ian Castles، (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الوثيقة STD/PPP (97) 5.

الحالية. وبسبب أصول البرنامج وكفاحه المزمن من أجل تأمين مركز مالي سليم تحدثت الكتابات عن كثير من الطرق البديلة لاستمرار البرنامج - لا من نوع الكتابات المنتجة في سياق إدارة المنظمات الدولية فحسب بل وفي الدوائر الأكاديمية.

٤٧ - ومن ثم فهناك عدد كبير من المقالات عن خواص خطط التجميع المستخدمة للآن وكذلك عن المقترحات المبتكرة لاعتماد المزيد من مهام التجميع الأكثر تطورا[١٢]. وهناك بالقدر نفسه مقالات وفيرة عن التحيزات التي تحدثها الأشكال البديلة من التجميع والإسناد. وقد طلبت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والعشرين إعداد كتيب عن برنامج المقارنات الدولية على أساس ضرورة إيجاد طريقة فعالة تجعل مقدمي البيانات الأساسية في مقدمة التقدم النظري الذي يؤيد البرنامج. وبالفعل أعد كتيب برنامج المقارنات الدولية[١٣]، وهو يشمل مناقشة صريحة للطرائق الرئيسية لإسناد وتجميع البيانات الأساسية. وليس من أغراض هذا التقرير الإسهام في تلك المناقشة ويرجع ذلك بقدر كبير إلى أن هذا ليس أشد نقاط الضعف في البرنامج.

٤٨ - وثمة سمتان على الأقل لبرنامج المقارنات الدولية يبدو أنهما أهملا أو على أفضل الأحوال لم تعط لهما الأهمية التي تستحقانها. وإحدى السمتين هي التنظيم المادي لجمع وتحرير البيانات الأساسية؛ والثانية هي القالب الذي ينبغي أن تنشر فيه النتائج. ولا بد أن الافتراض الكامن الذي يفسر نقص التوجيه في مجال التحرير هو أن المشورة الدولية ينبغي أن تنحصر في المسائل المعروفة للمكاتب الإحصائية الوطنية. ويصعب فهم العجز عن التفكير الجاد في أكثر الطرق فعالية لنشر النتائج. ويرد أدناه تناول للمسألتين بشيء من التفصيل.

٤٩ - وبصفة أساسية فإن هذا التقرير يحاول معالجة عدد قليل من الأسئلة الأساسية التي وجهت خلال اجتماع عام ١٩٩٨ للفريق العامل التابع للجنة الإحصائية والمعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي:

---

(١٢) See R. J. Hill, "Comparing price levels and living standards across the ESCAP countries using spanning trees and other aggregation methods" (Beijing, 1997).

(١٣) الأمم المتحدة، كتيب برنامج المقارنات الدولية، دراسات في الطرق، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12)؛ وبينما صمم الكتيب في معظمه لتقديم التوجيه إلى مقدمي البيانات الأساسية، فما من أحد في المكاتب الإحصائية الوطنية التي تمت زيارتها بدا أنه مدرك لوجوده.

أربعة أسئلة أساسية[أ]

١ - لماذا يسود شعور بعدم الارتياح إزاء برنامج المقارنات الدولية؟

٢ - لماذا لا تبعث العملية المعتمدة لتقدير تعادلات القوة الشرائية على الثقة؟

٣ - لماذا لم يكترث أحد لنتائج برنامج المقارنات الدولية؟

٤ - لماذا لا توجد كتابات كثيرة عن التجميع، وتقل الكتابات عن التقييم الأساسي؟

(أ) هذه الأسئلة هي صياغة جديدة للنقاط التي عرضها النقاد في أوقات مختلفة وفي دورات اللجنة: فالسؤال ١ وجهه تيم هولت؛ والسؤال ٢ مأخوذ من تعليق بيل ماكليننان؛ والسؤال ٣ وجهه إيفان فيليغ في الدورة السادسة والعشرين للجنة؛ والسؤال ٤ وضع على أساس تعليق غير رسمي من مايكل وارد. ويعتبر المؤلف أن هذه الأسئلة تعبير عن تحفظات المكاتب الإحصائية الوطنية على هذا البرنامج.

٥٠ - وأول هذه الأسئلة عام بما يكفي لضمان القول إن هذا التقرير هو تحليل لسبب عدم الارتياح. ومفروض أن السؤال الثاني يتناول عدم وجود عملية موثقة وعزو محدد للأدوار والمسؤوليات. ويخصص التقرير قسمين للمقترحات المتعلقة بكيفية زيادة منهجية العملية ووضوحها. ويفسر السؤال الثالث بأنه لبيان الأزمة التي أوجدها سوء سياسات النشر. فإما أن المشاكل التي يتوقع أن تلقي معادلات القوة الشرائية عليها الضوء غير مهمة في نظر المستعملين المحتملين (دليل على انعدام رد الفعل) وإما - إذا كان العرض يوجد الطلب - أن بيع نتائج البرنامج كان سيئا لدرجة أن المستعملين المحتملين لا يدركون أهميتها. والتقرير يصف القدرات التي يلزم توافرها على المدى القصير لاختبار الاقتراح بأن

الإحصاءات المعدلة عن تعادل القوة الشرائية مطلوبة للمستعملين الفعليين لحل مشاكل فعلية. وآخر الأسئلة يتعلق بالقصور المزمن في برنامج المقارنات الدولية. وتدور معظم المناقشة التقنية حول كيفية تجميع البيانات الأولية ولكن الاهتمام قليل نسبيا بالأخطاء والعثرات التي ينطوي عليها جمع البيانات. وقد تكون لهذا علاقة بأن المشاركين في المناقشة في معظمهم رجال اقتصاد تطبيقي ومحاسبون وطنيون بينما تبقى جهود الجمع والتجميع في أيدي إحصائيين ليس لهم موقف بالنسبة لجودة وفائدة النتائج النهائية. ويحاول التقرير إيجاد توازن أفضل بتناوله القضايا المتصلة بـ "التقييم" بقدر كبير جدا من التفاصيل.

رابعا - لماذا "عدم الارتياح" إزاء برنامج المقارنات الدولية؟

هل لبرنامج المقارنات الدولية ما يبرره من حيث تطبيقاته؟

٥١ - تكفل تطبيقات مشروع تعادل القوة الشرائية بقاء المشروع بمستويات الإنفاق الحالية، وهي في الواقع تكفل زيادة كبيرة في الإنفاق كما هو مبين فيما بعد في هذا التقرير. وينبغي أن تتحمل البلدان المشاركة هذه الزيادة في الإنفاق، ويقترح هذا التقرير سبل حشد وتنظيم دعمها.

توجيه السؤال بطريقة معكوسة

ثمة شيء من السخرية في الأسئلة التي توجه بشأن صلاحية ونفع برنامج المقارنات الدولية. وعلى سبيل المثال فتقرير البرنامج لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبين أن ترتيب الأقطار، باستثناء واحد، يترك في معظمه بلا تغيير ونحن ننتقل من أسعار الصرف السوقية إلى فئات تعادل القوة الشرائية المعدلة للطلب النهائي. ويقول السؤال: إن لم يوجد اقتراح تحليلي هام بتغيير، فلماذا الاهتمام بتعديلات تعادل القوة الشرائية بدلا من استخدام أسعار الصرف بعد استبعاد التقلبات العشوائية، باستخدام متوسطات تحرك معقولة؟ وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وما تبعها من خلل في النظام الدولي لأسعار الصرف كان السؤال يطرح بشكل معكوس: أي هل للمرء أن يقلق عند النظر إلى أسعار الصرف إذا بلغته معلومات عن القوة الشرائية؟ ومن ثم فلتحديد أسعار الصرف التي ينبغي اعتمادها كانت الإجابة هي الاستفادة الحكيمة من مقارنات القوة الشرائية والوصول إلى المستوى الصحيح بأسرع ما يمكن (انظر J. M. Keynes, Tract on Monetary Reform. chap, 3). **وكانت الفكرة هي أنه لو وجد السوق السعر المناسب في نهاية المطاف فإن الطريق الموصل إلى ذلك يمكن ألا يحتمل من الناحية السياسية. وعلى هذا كان طريق العمل الحكيم هو عقد مقارنات القوة الشرائية ومحاولة تحديد أولي لأسعار الصرف وترك الأسواق تبحث عن المستوى الصحيح في النهاية. ويبين كينيس في الوثيقة** "Economic consequences of Mr. Churchill" **نتائج التقاعس عن النظر في تعادلات القوة الشرائية ذات الصلة، في محاولة للعودة إلى مستوى ما قبل الحرب بالنسبة للجنيه الاسترليني.**

وليس غريبا بعد انهيار النظام السوفياتي عندما رغبت جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وعلى الأخص بلدان وسط وشرق أوروبا التي كانت تشكل جزءا من الكتلة، في أن تثبت أسعار الصرف، أن وجدت أن الحسابات القائمة لتعادلات القوة الشرائية توفر أول عملية تقريب لازمة.

٥٢ - ومن بين التطبيقات التي وجدت يبدو أن التطبيقات التالية هي من أهما:

(أ) إمكانية عقد مقارنات تتضمن مستويات الإنفاق عبر الأقطار. ولقد كان من العبث تماما أن يستغل الجزء الأكبر من الثمانينات في دقائق وضع إطار لنظام دولي للحسابات القومية يكفل وجود مجال للمقارنة بين البلدان لمجرد حرمان أنفسنا من الحق في مقارنة مستويات الأداء الاقتصادي حيث لا توجد عملة مشتركة.

(ب) ضرورة مراعاة عناصر غير تلك المتعلقة بأسعار الصرف السوقية عند البت في تخصيصات الموارد النزرة. وعلى سبيل المثال فأيا كان النظام الإداري المطبق، هل يستطيع المرء أن يأخذ في اعتباره المتغيرات الاقتصادية المصممة لتعادلات القوة الشرائية عند تحديد سبيل الحصول على الائتمان؟

هل التطبيقات الإدارية والتنفيذية شديدة الجدية؟

هذه قضية دقيقة. وعلى سبيل المثال فكتيب برنامج المقارنة الدولية غامض بالنسبة لهذه المسألة، وهو في النهاية لا يقدم توجيها ولا يعرض سبيلا للتقدم:

"... وعلى الصعيد العالمي عموما فإن نتائج برنامج المقارنات الدولية لم تستخدم للتقييم في الأمم المتحدة ولا في معدلات القروض الميسرة في البنك الدولي. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن هاتين المؤسستين لم يكن بهما نظام تنفيذي مطبق قبل برنامج المقارنات الدولية، وكان هناك تخوف من تغييره الفوري عند توافر التقديرات المحسنة. ثم إن التقديرات القياسية كانت تتوافر في العادلة متخلفة عدة سنوات ولم تكن تشمل إلا قسما من البلدان التي تهم الأمم المتحدة والبنك الدولي. وكان الموقف السائد للجنة الإحصائية في الدورات الأخيرة هو أن نتائج البرنامج لن تستخدم، على المستوى العالمي، للأغراض الإدارية[أ]".

ولم لا؟ إن الغرض من إنتاج إحصائية ليس، بالتأكيد، أن تكون من النقاء بحيث لا تنكر موضوعيتها، وإنما أن تكون فائدتها العملية ذات بال. والأسباب الواردة في الكتيب أسباب عابرة. ومن المرجح أن تتداعى نظم التقييم الحالية، وإذا تحسنت صحة برنامج المقارنات الدولية فلا بد له أن يؤتي ثماره بأسلوب عصري. فهل يتعين مناقشة مسألة التطبيقات التنفيذية في تلك المرحلة؟ واضح أن مواصلة المناقشة لها مبررها. وعلى الرغم من موقف البنك الدولي[ب] الذي يؤكد للبلدان أن تعادلات القوة الشرائية لا تستخدم في الأغراض الإدارية (وهذا صحيح رسميا) فمن الصعب تخيل ألا يضعها المرء في اعتباره إطلاقا، حتى عندما يواجه بضرورة تحديد حل للعقدة.

(أ) انظر دراسات في الطرائق، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12)، الصفحة ١٠ (من النص الانكليزي).

(ب) س. أحمد "برنامج المقارنات الدولية: ما هو وما حاله الآن؟" (بيجين، ١٩٩٧).

(ج) تحسين تفهم كيفية ترابط المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي (الإنتاجية، الناتج القومي الإجمالي، تكوين رأس المال). ولا تقتصر أهمية ذلك على اعتباره مسألة فهم عام للنمو الطويل الأجل، بل وباعتباره مسألة تهم راسمي السياسات الفعليين، وخاصة من كان منهم في بلدان الاقتصادات النامية، الذين يلتمسون التوجيه من مقارنات ظروفهم بظروف البلدان المشابهة أو البلدان التي تمر بمرحلة التنمية ذاتها.

اختبار جودة تعادلات القوة الشرائية: تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفرد

هناك وثيقة كتبها سامرز وهيستون[أ] قبل عام لحلقة دراسية لبرنامج المقارنات الدولية عقدت في بيجين، هي الوحيدة التي تسأل الأسئلة الرئيسية التالية (وتجيب) عليها: "... ومما لا شك فيه أن تعادلات القوة الشرائية الصحيحة هي المفضلة لأسعار الصرف للتحويلات الموجهة إلى مقارنات الناتج، ولكن من الممكن على الأقل أن تكون التقديرات المتاحة من برنامج المقارنات الدولية لتعادلات القوة الشرائية رديئة النوعية بحيث تكون تقديرات تعادلات القوة الشرائية الصحيحة أقل دقة من أسعار الصرف". ويقتبس المؤلفان من دراسة مشهورة عن النمو الاقتصادي المقارن[ب] تتضمن نتائج تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعدد من المتغيرات حيث تستعمل أسعار الصرف وتعادلات القوة الشرائية بالتناوب. والاستنتاج هو أن "التراجعات تفضل صيغة سامرز - هيستون للمستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي".

(أ) R. Summers and A. Heston "use of ICP results: a note on estimates of GDP per capita", Beijing, 1997.

(ب) R. J. Barro and X. Sala-I-Martin. Economic Growth (McGraw-Hill, 1994).

(د) مجموعة متنوعة من التطبيقات التي تهدف إلى وضع أسعار صرف قابلة للتحويل، للبلدان التي تخرج من نظام للتجارة الخارجية غير قابل للتحويل ومقيد؛

(هـ) رأي أقل تشوها لمدى الفقر وما يتصل به.

٥٣ - وإذا كانت هذه أمثلة جيدة للتطبيقات الجادة لتعادلات القوة الشرائية فلماذا يتعرض البرنامج لهذه الموجة من التشكيك؟ ذلك لثلاثة أسباب على الأقل موضحة فيما يلي. والتوصية الواردة في هذا التقرير هي لمعالجة الأسباب الثلاثة جميعها.

التطبيقات التنفيذية والبحثية

لم يطرح أي من هذه الأسئلة داخل الاتحاد الأوروبي، حيث (أ) أدمج برنامج المقارنات في برامج التسعير العادية؛ (ب) وتوجد تطبيقات تنفيذية معروفة تنبع من التقرير المنتظم لتعادلات القوة الشرائية؛ (ج) ورسخت شبكة الاتصالات والاجتماعات الرامية إلى الحفاظ على أهمية البرنامج وتحديثه.

٥٤ - ليس هناك تدفق مستمر للمعلومات المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية كالموجود فيما يتصل بأسعار الصرف وبالرقم القياسي لأسعار المستهلكين. وأهم عامل وحيد ينتقص من أهمية هذا التدفق المستمر في نظر المستعملين والمنتجين[١٤] هو تخطيط تعادلات القوة الشرائية بوصفها ممارسة عالمية النطاق تتم مرة كل سنوات طويلة. ولن تنال الإحصاءات التي لا تترتب عليها سوى نتائج تنفيذية قليلة الدعم المالي الذي تتطلبه صعوبات إنتاجها وصيانتها وتطويرها. وما أن تعجز هذه الإحصاءات عن الحصول على الدعم المالي حتى تفقد الملامح اللازمة لاستخدامها في التطبيقات ذات المظهر الرفيع. وعلى هذا فالتوصيات تشمل حث منظمي البرنامج على النظر في إحداث تدفق مستمر للمعلومات المستمرة عن تعادلات القوة الشرائية بدلا من قصر الأخبار التفصيلية على مرة واحدة كل خمس سنوات.

٥٥ - ولقد كان من الصعب الوصول إلى عرض تعادلات القوة الشرائية صعب الوصول إليه، ولم يكن معنى نتائج كل جولة جديدة موضع نشر يقارن مثلا بما يصاحب أرقام موازين المدفوعات أو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. ويكون عسيرا، لو كان المرء مستعملا، أن يقيم إحصاء بعينه إن لم تكن القصة التي يحكيها وأهميتها واضحة لكل ذي عينين. ويمكن للتقدم المحرز في حسن توقيت نشر المعلومات الذي يصاحبه وسيلة نشر ذكية وجذابة، أن يجود تفهم محللي السياسات الاقتصادية لأهمية تعادلات القوة الشرائية. ومع ظهور نتائج البرنامج اليوم يهملونها[١٥].

---

(١٤) لعل من عوامل انتقاص أهمية بعض المكاتب الإحصائية في نظر حكوماتها ان أهم الأرقام التي تتحمل مسؤوليتها - الحسابات الاقتصادية للأمة - تظهر متأخرة تأخرا شديد يقلل أهميتها التنفيذية.

(١٥) عندما أعلنت الهيئة الإحصائية الكندية نتائج مقارنة ثنائية لتعادلات القوة الشرائية مع الولايات المتحدة قوبل الخبر بالنقص الخطير في اهتمام الوزارات المعنية المحتملة واهتمام الصحافة. ولعل العرض التحليلي ترك الكثير مما كان يرجى، ولكنه على أي حال لم يتهم بالجهل أو التفاهة. وكانت المشكلة هي أنه كان يشير إلى حالة مضى عليها ثلاثة أعوام ولذا قلت أهميتها العملية.

٥٦ - ولم تبذل محاولة حسنة التنظيم لإدراج اهتمامات المستعملين المحتملين داخل البلدان. وإلى حد بعيد اعتبرت ممارسة تعادلات القوة الشرائية في العالم الثالث شيئا يهم المنظمات الدولية لكنه لا يهم مواقع اتخاذ القرارات في المنظمات الدولية. ويتضمن التقرير توصيات بشأن كيفية إدراج اهتمامات المستعملين المحتملين في البلدان الأعضاء.

هل لبرنامج المقارنات الدولية ما يبرره من حيث نوعية البيانات التي يحتمل أن يعطيها؟

٥٧ - إن جودة البيانات المقدمة معروفة وقد جربت رغم أن ذلك تم في معظمه في بيئة أكاديمية. وتعرضت أيضا للنقد اللاذع. وقد تكون الطريقة التالية هي الأفضل للتعرف على جودة البيانات:

(أ) فبالنسبة لمنطقتين على الأقل (هما أمريكا اللاتينية والمنطقة التي تغطيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ) يبدو أن النتائج على مستوى التجميعات الرئيسية معقولة ثم إنها عند

تجربتها (انظر هيستون وسامرز بشأن برنامج المقارنات الدولية والناتج المحلي الإجمالي للفرد) توحي بسلوك أكثر قبولا من المتغيرات نفسها المحولة بأسعار الصرف السوقية؛

(ب) ورغم هذه النتيجة العامة هناك استثناءات في المنطقتين. وللخبراء في المنطقة تساؤلات بشأن ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد في شبه القارة الهندية، والنتائج المقدرة للمكسيك تبدو غير بديهية بسبب الموقع الذي يضعون فيه المكسيك في جدول الرابطة للمنطقة؛

(ج) وفي مستويات التفاصيل الأدنى من ذلك فإن النتائج لا تكون قابلة للتفسير عموما، أي أن هناك عددا من النتائج إما لا يسهل فهمها لأول وهلة وإما لا يوجد تفسير اقتصادي مقبول لحدوثها؛

(د) ويسود وضع مماثل في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يحدد تقرير كاملز ثلاثة مجالات (تجميع العناوين الأساسية) تكون النتائج المقدمة فيها عرضة لتحد خطير. والتحدي الذي نتحدث عنه هو أن التغييرات في جداول الرابطة من معلم إلى آخر لا تحتملها التطورات إما في الأسعار الداخلية وإما في أسعار الصرف. والتغيرات واسعة الانتشار وعميقة الجذور لدرجة يصعب معها شرحها بتقلبات التغييرات الصغيرة.

وبصفة عامة، فالجمع بين الزمن واستعراض نتائج برنامج المقارنات الدولية الشامل للقطاعات يثير كثيرا جدا من الحالات التي تبدو مضادة للحدس.

هل عدم الحصول على بيانات تعادلات القوة الشرائية أفضل من الحصول على البيانات التي ينتجها برنامج المقارنات الدولية؟

٥٨ - الظاهر أن البيانات الرسمية جيدة بالقدر الذي نرجوه لها ومفيدة بالقدر الذي نتوقعه منها وهذا ليس صحيحا تماما لأن هناك بعدا زمنيا هاما مفقودا في هذا القول. ولنفرض أن برنامج المقارنات الدولية يواصل جمع البيانات لسنوات ومراحل طويلة أخرى. فالبيانات المتجمعة وقت استخدامها تكون أكثر فائدة مما لو كان ما يظن اليوم أنه بيانات من نوعية كاملة لم يكن موجودا. والذي ينقص البيانات هو تقدير مدى بعدها عن المعلم.

٥٩ - وينبغي عدم الخلط بين هذه الملاحظة ونوع ما من المقاييس الرئيسية للمصداقية، لأن ذلك غير موجود ولن يوجد في المستقبل المنظور[١٦]. ولو كان لدينا ذلك التقدير مهما كان تقريبيا في مراحلة الأولية فإنه يقطع شوطا طويلا نحو توطيد المصداقية وتكون تلك المصداقية اساسا سليما لاستخدامه المتواصل. وتخطو تدابير التوزع المقترحة في التذييل الثالث* خطوة أولى في سبيل بيان ما يمكن أن تكون هناك من أخطاء. ولكن من الواضح أن هذا مجال يثمر البحث فيه كثيرا إذا قورن بزيادة البحث في التجميع الذي قد يتم في مجال مردوداته سريعة الزوال.

ما هو أدنى استثمار لازم لإحداث تحسن كبير في نوعية بيانات تعادلات القوة الشرائية؟

٦٠ - هناك أمران يجب الفصل بينهما، الاستثمار، وضرورة تمويله. فالاستثمار لا يمكن اعتباره أمرا هينا. وفي الغالب يكون الاستثمار المطلوب لفئتين من الناس: المحللون ومديرو العمليات. والفئة الأخيرة مطلوب منها التنسيق وتجميع

البرامج المالية اللازمة لبدء المراحل الجديدة من برنامج المقارنات الدولية. والأهم من ذلك إقناع المستعملين المحتملين المترددين بفائدة النتائج وبأنها إن لم تستخدم بشكل مكثف لن تتحسن. ولكي تجد هذه النقطة الأخيرة حلقة من التشجيع من حولها يجب أن توضع النتائج في أيدي المستعملين بأسرع كثيرا مما يحدث الآن.

٦١ - ومن الصعب تقرير الإنفاق الحالي على البرنامج على المستوى العالمي لأنه لا توجد طريقة واضحة لتقدير الجهود التي تبذلها المكاتب الإحصائية الوطنية في هذا البرنامج. ويرجح أن التكلفة الكلية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمركز الأوروبي لمقارنة تكاليف المعيشة) في حدود ١,٧ مليون دولار أمريكي للجهود المبذولة خارج منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد وزعت هذه التكاليف على فترة تزيد عن عام (وقد تقرب من ثلاثة أعوام) وهي تشمل:

---

* تذييلات هذا التقرير متوافرة للرجوع إليها بصيغتها الالكترونية في www.un.org/Depts/unsd.

(١٦) كثيرا ما يطلب مستعرضو البرامج الإحصائية ذوو الخبرة في مراجعة الحسابات مقياسا عدديا للامتثال مع المعايير والإجراءات والخطأ القابل للقياس - أي البرنامج الكامل للتوصل إلى عدد واحد يعبر عن "مصداقية" الأحصاءات. وهذا العدد غير موجود ولم يتوصل أحد إلى طريقة لحساب عدد للإحصاءات المعقدة كالحسابات القومية للأسر مثلا بيد أن هذا لا يمنع المكاتب الإحصائية الوطنية والمكاتب الإحصائية في الوكالات الدولية من تقديم تقييم نوعي للسلسلة التي تنتجها.

(أ) عقد حلقات دراسية إقليمية؛

(ب) نقل الموظفين الحاليين من انشطة استقصاءاتهم المعتادة إلى تجميع الأسعار لبرنامج المقارنات الدولية؛

(ج) إجراء استقصاءات خاصة عن الإنفاق كالإنشاءات غير السكنية والآلات والمعدات إلخ.؛

(د) قيد البيانات في المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(هـ) السفر إلى المكاتب الإحصائية الوطنية لتقديم الدعم والمبادئ التوجيهية والمساعدة؛

(و) معالجة البيانات وتحليلها ونشرها.

٦٢ - ومن هذه التكاليف أنفق كل منسق إقليمي قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ دولار في المتوسط، كما أنفق ٠٠٠ ٢٠٠ دولار أخرى لكل إقليم على المصروفات غير المعيشية، والباقي هي التكاليف الهينة التي تتكبدها البلدان المشاركة. ويرجح أن تضيف النفقات الإضافية التي يدعو إليها هذا التقرير مليون دولار أخرى لدورة من المعالم والتحسينات يفترض

أن يأتي نصفها أو ثلثاها من البلدان المهتمة والباقي من مجمع للمنظمات الدولية. وتخصص هذه الزيادات اساسا للمرتبات والتكاليف غير المرتبات لمنسق عالمي واحد وعدة منسقين إقليميين ولتعويض التخفيضات الناجمة عن تقليص العمل أو العجز عن التقدير بالنسبة للنفقات غير المعيشية التالية. وتمول البلدان المهتمة مرتبات الموظفين المشتغلين بالأعمال التحليلية.

كيف لنا أن نعرف البيانات ذات الجودة الأعلى إذا رأيناها؟

٦٣ - هل تعني الجودة الأعلى عدم حدوث مفاجئات غير بديهية وعملية أفضل؟ يمكن تحديد العملية الأفضل والوصول إليها. وهذا في الواقع ما تدور حوله معظم التوصيات الإيجابية في هذا التقرير. ولكن ماذا عن المفاجئات غير البديهية؟ الحدس عند إنسان، غيره عن الآخر ومع هذا فكلنا خبراء في القوة الشرائية الدولية. والاتساق يقطع بمرور الوقت[١٧] شوطا طويلا في توطيد نوع من الثقة

---

(١٧) إن نوع عدم الاتساق بمضي الوقت المشار إليه في تقرير كاسلز يضر ضررا بليغا بمصداقية ممارسة تعادل القوة الشرائية. وإلى أن يتم التوصل إلى رد مقبول يصف السبب في أن عدم الاستقرار في الترتيب بمضي الوقت يحدث على الرغم من إمكانية ألا يشرح أي سعر صرف محلي أو سوقي ما تمت ملاحظته، سيبقى هذا النقد الضار علامة دائمة في تعادلات القوة الشرائية، مما يضر كثيرا بالبرنامج ككل.
التي لدينا في الإحصاءات الاقتصادية الوطنية الرئيسية. وبينما نؤثر في بعض الحالات على الناتج المحلي الإجمالي أو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فقد نعترض في الهامش على أي ارتفاع أو انخفاض معين أو على كون المستوى قد أنقص منهجيا، ولأغراض عملية نأخذ ما تبينه السلسلة على حاله. ولا ينطبق أي رد فعل من هذا القبيل على تعادلات القوة الشرائية. ويضرب تقرير كاسلز أمثلة على أساس نشر تعادلات القوة الشرائية في إدارات معينة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٤ - ولكي تتماسك هذه الخواص - أي الاتساق وعدم وجود مفاجئات غير بديهية ذات مصداقية - ولكي تتسم الطريقة بالتفتح اللازم لمناقشة الأرقام الأساسية يجب أن تزيد الشفافية زيادة كبيرة وتزيد قدرة المنظمات الدولية كذلك على الرد على أي مطعن في تجميعاتها.

هل يزعجنا الغموض في التجميع أو مقارنات الأسعار الفعلية فيما بين البلدان؟

٦٥ - تثار الشكوك حول الأمرين. وللحالة المذكورة في تقرير كاسلز علاقة بترتيب البلدان إما حسب سعر بنود أساسية منتقاة وإما حسب حجمها. ولكن على مدى مقابلات منتجي البيانات الأساسية الذين شاركوا في حلقة أو اثنتين من الحلقات الدارسية الإقليمية المعقودة بغية بدء المرحلة السادسة أبديت تعليقات من قبيل التعليقات التالية بتواتر مثير للقلق:

(أ) "... لا بد أن البلد "ألف" الذي نعرفه جيدا قد فسر المبادئ التوجيهية للإبلاغ على نحو خاطئ لأن كل أسعاره تقل كثيرا عما نعرف أنه السائد..."؛

(ب) "... وقدمت البلدان "ألف" و "باء" و "جيم" أرقاما غير مشروحة عن الإيجارات، ولم ير المنسقون أن يتدخلوا. والنتيجة هي أن لدينا أرقاما مشوهة عن قطاع هام من قطاعات الإنفاق، على مستوى البيانات الأساسية..."؛

(ج) لا يمكن أن تكون الأرقام المقدمة من جيراننا صحيحة، لأنها فيما يبدو لا تنطبق إلا على المدينة الكبيرة التي نعلم أنها لا تمثل الواقع ولا يمكن مقارنتها بأي حال بأسعارنا، إلخ...".

خامسا - الفروق بين التوصيات الواردة في تقرير كاسلز والواردة في هذا التقرير

٦٦ - تبحث هذه المسألة بالتفصيل في التذييل الثاني*. أما النص المركز المبين أدناه فهو مصمم لإبراز قضايا لا يشملها تقرير كاسلز ولذكر الفروق في وجهات النظر.

---

* تذييلات هذا التقرير متوافرة للرجوع إليها في صيغته الالكترونية: www.un.org/Depts/usnd.

أوجه الاتفاق

٦٧ - يتفق تقرير كاسلز وهذا التقرير على فكرة أن لتعادلات القوة الشرائية ومتغيرات الاقتصاد الكلي المعدلة في تعادلات القوة الشرائية دورا مفيدا، وأنه لا يوجد بديل جاد لاستخدامهما في أغراض إجراء مقارنات بين الأقطار تتضمن مستويات غير معدلات النمو. ويتفق التقريران على ضرورة تكامل برنامج المقارنات الدولية مع البرامج الوطنية في الإحصاءات الاقتصادية، وخاصة مع الحسابات القومية وبرامج الأسعار. ويتفق التقريران على ان تمويل برنامج المقارنات الدولية ناقص بالنسبة إلى أهداف البرنامج وأنه لا بد من تزويده بموارد كي يقف على أساس متين. وهذه أهم الجوانب الأساسية في المشورة المقدمة.

الاختلافات في الرأي

٦٨ - يبحث تقرير كاسلز فيمن يتحمل مسؤولية نتائج برنامج تعادل القوة الشرائية، ويدعو إلى أن تتحملها على سبيل الحصر الوكالات الدولية المعنية ببرنامج المقارنات الدولية. وفي هذا التقرير دعوة قوية إلى الرأي القائل بتقاسم هذه المسؤولية. والأسس المقدمة لذلك هي:

(أ) التماس تعاون المكاتب الإحصائية الوطنية ضروري لبقاء البرنامج. وتتزايد فرص حدوث ذلك لو رأت المكاتب الإحصائية الوطنية أنها مسؤولة عن جودة الناتج الذي يهمها كما يهم الوكالات الدولية.

(ب) وتتأثر مصداقية البرنامج سلبيا لو رأى مقدمو البيانات ومستعملوها أنهم لا يستشارون في الطرائق والإجراءات التي تتبعها المنظمات الدولية لتجميع البيانات. وواضح أن تقاسم المسؤولية يدفع إلى المزيد من الشفافية؛

(ج) وتعاون المكاتب الإحصائية الوطنية لازم قبل وبعد تجميع البيانات إذا اعتبر التجميع عملية مترابطة. ويتزايد احتمال حدوث ذلك لو أحست المكاتب أنها ملزمة بالناتج الجماعي قدر التزامها بالناتج المتصل ببلدانها على وجه التحديد.

٦٩ - ويدعو تقرير كاسلز إلى إحداث تغيير في الهدف المفاهيمي للبرنامج. وبالتحديد فهو يرى أن البرنامج معني على سبيل الحصر بنفقات الأسر المعيشية وفائدته قاصرة على مقارنات الإيرادات الفعلية. والأسس التي يقدمها عملية (التخصيص الرشيد للأموال) ونظرية (الغرض الحقيقي للبرنامج لا يشمل مقارنة الناتج المحلي الإجمالي وجميع عناصر الطلب النهائي). وفي هذا التقرير أعرب عن التعاطف الكبير مع الحجج العملية. فإذا كانت الاعتبارات العملية من هذا النوع تهم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يجب بالأحرى أن تؤثر على بقية أنحاء العالم بقدر متساو على الأقل. ولكن هذا التقرير يعتبر أن الهدف من البرنامج في النهاية ينبغي أن يكون تسوية الناتج المحلي الإجمالي، ويستشهد بعدد من الأمثلة المقنعة على التطبيقات التي تتطلب كل فئات الطلب النهائي.

توصيات جديدة

٧٠ - سكت تقرير كاسلز عن المسائل التالية، ولا شك أن ذلك يعود إلى أنها أقل أهمية لجزء البرنامج الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع هذا فمن بينها مسألتان لهما دور في السعي إلى زيادة مصداقية البرنامج وينبغي أن تدرسهما إدارة برنامج تعادل القوة الشرائية في المنظمة. وهذه المسائل هي:

(أ) تنظيم البدء في مرحلة جديدة مع مراعاة ضرورة توفير مزيد من الشفافية وتحديد دور المكاتب الإحصائية الوطنية وكفالة التنسيق السليم فيما بين المناطق وبين المنسقين الإقليميين والمكاتب الإحصائية الوطنية المشاركة؛

(ب) تحديد مهمة المنسق العالمي والدعم الذي تحتاجه المهمة والخطوات التي ينبغي اتخاذها على المدى القصير لتحسين مصداقية البرنامج وفرص بقائه؛

(ج) تحسين توقيت البرنامج بقدر كبير ودراسة كيفية التقليل إلى أدنى حد من أثر التنقيحات كلما وجد تقرير جديد للمعالم؛

(د) بيان أنواع الأوصاف التحليلية التي ينبغي أن تصاحب أرقام المعلم أو تحديثه بغية زيادة جاذبية البرنامج وأهميته للمستعملين والمستعملين المحتملين.

مراجعة الحسابات والتقييم

٧١ - والملامح المشتركة بين تقرير كاسلز وهذا التقرير أنهما يتناولان مسألة ما إذا كان برنامج المقارنات الدولية مهم من حيث تلبيته لطلب محدد، وما إذا كان ذلك الطلب يلبى على نحو حين يوضع البرنامج الحالي. ويستحسن (أ) أن يتضمن البرنامج ذاته اعتمادات يمكن مراجعتها وتقييمها بشكل معتاد؛ (ب) وأن تجري التقييم والمراجعة هيئات

مستقلة؛ (ج) وأن تتم جدولة التقارير في اجتماعات اللجنة الإحصائية. وفي حالة كون الظروف غير مؤاتية لإجراء المراجعة - لعدم وجود هيئة مستقلة ذات مصداقية أو لإمكانية الاستغناء عن هذه المراجعة - تقرر اللجنة صراحة عدم إجرائها.

٧٢ - ومعنى هذه التوصية هو إضافة تدابير تصمم لتعزيز الشفافية وبناء نوع من المصداقية يفتقر إليه البرنامج.

سادسا - المصداقية والعملية: كيف ينظر إلى العملية الجارية

٧٣ - ينبغي أن تحظى الطريقة التي تنظر بها إلى العملية المكاتب الإحصائية الوطنية المشاركة في إحدى مراحل برنامج المقارنات الدولية باهتمام منظمي البرنامج. وبالفعل فإن إطار العملية مشروح في الكتيب، ومعاد أدناه فور بيان رؤية من تمت مقابلتهم إلى الأحداث التي ميزت المرحلة السادسة.

٧٤ - وقد عقدت حلقة دراسية إقليمية على هيئة بيان، وذلك لشرح الغرض والطرائق والإجراءات التي تستخدم في المرحلة السادسة ابتداء من لحظة قرار رئيس المكتب الإحصائي الوطني اشتراك بلده في المرحلة القادمة من البرنامج. وكرست الحلقة في معظمها لما يلي:

(أ) شرح المنهجية المستخدمة في التجميع؛

(ب) بيان المنهجية التي تستخدم في جمع الأسعار، بما في ذلك خصائص:

'١' معرفة الأسعار؛

'٢' قيد البيانات؛

(ج) وأجري استقصاء للأسعار وقدمت البيانات؛

(د) وبدأ مراجعو الحسابات عملهم الأولي في الوكالة الدولية المكلفة بذلك؛

(هـ) وتمت التغذية المرتدة ولكنها اقتصرت حصرا على مشاكل قيد البيانات؛

(و) وانتهت العملية (للتقصير، حيث لم يوجه إنذار رسمي لجامعي الأسعار).

٧٥ - ولا تقل العملية المذكورة أعلاه من حيث السوء عن القليل الذي قيل عن المسألة في الكتيب. وتتألف مراجعها الوحيدة (بالنسبة لكيفية تنظيم عملية جمع البيانات) من بيان الخطوات التالية[١٨].

"... يشكل انتقاء وتسعير البنود التمثيلية أصعب جزء من عمل البرنامج وأكبره نمطيا من حيث الكمية وأكثره تكلفة واستهلاكا للوقت، بالنسبة للوكالات الإحصائية ولمنظمي البرنامج. والمراحل الأساسية لهذا العمل واحدة في المقارنة كلها. وهذه هي:

(١٨) انظر، الأمم المتحدة، كتيب برنامج المقارنات الدولية، الطرائق الإحصائية، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12) الصفحة ٢٤ (من النص الانكليزي).

(أ) وضع قائمة بالبنود التمثيلية التي يحدد البلد أسعارها، وتستند هذه القائمة إلى البنود الهامة الشائعة في محفوظات بيانات الأسعار الوطنية في الإقليم أو مجموعة البلدان وتتعلق بالسلع الأساسية الرئيسية؛

(ب) جمع بيانات الأسعار غير المتاحة على الفور من الاستقصاءات العادية؛

(ج) تقديم متوسط الأسعار الوطنية المتوسطة للبنود المنتقاة إلى منظمي برنامج المقارنات الدولية المناسبين للبلد؛

(د) تدقيق نسب وتعادلات الأسعار في مستوى العنوان الأساسي وتصويب أي بيانات أساسية غير مقبولة".

٧٦ - ولا جدال في أن الكتيب واضح تماما في تسليمه بأن مرحلة جمع الأسعار في البرنامج هي الأكثر تكلفة، وأنها أيضا المرحلة التي تواجه المكاتب الإحصائية الوطنية بمعظم المشاكل التنفيذية المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية التي يحتمل أن تصادفها. ولو لم ينظر إلى البرنامج إلا من حيث قيمة متاعبه فهذه هي المرحلة التي يجب أن تبذل فيها الجهود لإلغائه، وإذا كان يشكل تحديا فهذه هي أيضا المرحلة التي يجب فيها استغلال الوسائل المتاحة للتغلب عليه.

٧٧ - ولكن تنعدم تقريبا الإشارات إلى من يفعل ماذا، وإلى كيفية معالجة الحالات الحدية، وكيفية تحقيق توازن عملي بين الخصائص والقابلية للمقارنة، وكيفية مواكبة الأحداث غير المتوقعة في السوق. ولا توجد إشارة إلى ما ينبغي عمله إذا لم تغط آلية البرنامج القائمة إلا جزءا صغيرا مما يجب تسعيره، وإلى أي حد يمكن أن تشكل أساسا لشمول قائمة السلع والخدمات المتفق عليها مرة أخرى.

كتيب برنامج المقارنات الدولية بالأمم المتحدة[أ]

إن كتيب برنامج المقارنات الدولية مصمم في معظمه من أجل المكاتب الإحصائية الوطنية كما ينبغي أن تكون، وهو يتضمن من المواضيع ما يتوقعه المرء من كتيب كهذا. ففيه قسم عن الغرض والمفاهيم والصلة بنظام الحسابات القومية (غير المتاح للأسف إلا كمسودة عند وضع الكتيب)، وجمع البيانات وتحريرها وتصنيفها والأساليب المختلفة التي تجمع بها البيانات عند الحكم على البيانات الأساسية بأنها خالية من الخطأ (أو خالية من الخطأ بقدر الإمكان. وهناك في آخر المجلد الذي يحتوي على نحو مائة صفحة بمسافة واحدة بين السطور، مرفق مفيد عن تاريخ المشروع.

ورغم التطرق إلى جميع القضايا الهامة يختل التوازن في الكتيب من حيث الأسلوب ومن حيث التناسب فيما ينتقيه كقضايا هامة. وعلى سبيل المثال، فالكتيب يكرس ما لا يقل عن ١١ في المائة من مجموعة حجمه لبيانات الأسعار ومعظمها قضايا تعريفية لا قضايا عملية تتعلق بجمع البيانات. ومن وجهة نظر أي مكتب إحصائي وطني يرغب في الانضمام إلى البرنامج لأول مرة، أو أي مكتب اشترك في الماضي ولكنه يبت في هامش إمكانية مشاركته مرة أخرى فإن النقطة البينية - أي النقطة التي تتفاعل فيها الوكالة (الوكالات) الدولية المسؤولة مع المكتب الإحصائي الوطني تصبح قضية حاسمة. وبطبيعة الحال فبافتراض أن هناك إقرارا واضحا بالاستعمال - فعلى الصعيدين الدولي والوطني يصمت الكتيب تقريبا عن هذه المسألة (انظر الفرع ثامنا أدناه للاطلاع على استعراض مفصل للمحتويات الأخرى التي ينبغي إدراجها في طبعة قادمة من الكتيب).

(أ) الورقات الإحصائية، السلسلة واو، الرقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12).

سابعا - الظروف الخاصة والآراء النقدية والمآزق

الظروف الخاصة التي تؤثر على برنامج المقارنات الدولية

٧٨ - إن برنامج المقارنات الدولية برنامج خاص يختلف كثيرا عن جميع التجميعات الأخرى للبيانات التي تعمل المنظمات الدولية في مجالها. وفيما يلي الفروق الرئيسية بين هذا البرنامج وبرنامج قياسي كجمع البيانات اللازمة لتجميع حولية الأمم المتحدة للحسابات القومية:

(أ) تقدر الحسابات القومية للأغراض المحلية. ويتضمن تقديمها لأي وكالة دولية أنها قد تضغط لتوائم معيارا دوليا لولاها لكان عدل أو صرف النظر عنه. بل إن البلدان التي تكون فيها الاستعمالات المحلية المباشرة لسلسلة مثل الحسابات القومية ضئيلة نسبيا، تكون لديها عادة استعمالات غير مباشرة ودولية أساسية في سياسات حكوماتها؛

(ب) ولا تزال تعادلات القوة الشرائية تبحث عن استعمالات محلية جيدة التحديد وتكون في اذهان منتجي البيانات لازمة حصرا لدعم القرارات ومشاريع البحوث التي تضطلع بها الوكالات الدولية أو يُضطلع بها من أجل الوكالات الدولية؛

(ج) وتجمع السلسلات المحلية باستخدام معايير محلية أو دولية ولكنها تستخدم في الغالب لأغراض محلية. وقد تكون لها استعمالات دولية هامشية؛

(د) وتجمع تعادلات القوة الشرائية باستخدام القليل جدا من الآليات المحلية المعدة أساسا لدعم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أو هي تبدو كذلك. ولا تفتت تعادلات القوة الشرائية العمل من أجل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلا في الهامش فقط؛

(هـ) وعموما فإن المكاتب الإحصائية الوطنية تعرف مستعمليها المحليين. وهي تتفاعل مع المجمعين في الوكالات الدولية التي لها بدورها مستعمليها. وقد يجتمع المستعملون المحليون أو لا يجتمعون مع المستعملين الدوليين. وبالنسبة للإحصاءات العادية تتم الاتصالات على مستوى المجمعين (وقد تكون منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الاستثناء الجزئي من هذا النموذج)؛

(و) وفي حالة برنامج المقارنات الدولية فإن المستعملين، فيما يخص المكاتب الإحصائية الوطنية هم المجمعون الدوليون. والدور الوحيد المتروك للمكاتب الإحصائية الوطنية هو العمل في مجال جمع البيانات الأساسية والمشاركة في التحرير إذا تم هذا العمل جماعيا ودورها سلبي في مجال النشر؛

(ز) وبالنسبة للسلسلات العادية فإن المكاتب الإحصائية الوطنية تضمن جودة جمع البيانات وتجميعها - من اللحظة التي تخرج المعلومات الخام فيها من الجهة المجيبة إلى وصولها إلى مكتب المستعمل؛

(ح) وفي حالة تعادلات القوة الشرائية لا تستطيع المكاتب الإحصائية الوطنية أن تضمن شيئا غير دقة بياناتها الأساسية. لكن معرفة جميع حالات الخروج عن إمكانية المقارنة ضرورية لنجاح البرنامج؛

(ط) وبالنسبة للسلسلات العادية فإن الدافع على أن تنتج المكاتب الإحصائية الوطنية أفضل تقديراتها أمر واضح وجلي. ولا يهم البلد ألف إذا كان ذلك الهدف أو لم يكن يحظى بالتقدير العالي بالنسبة للبلد باء. وفي حالة تعادلات القوة الشرائية فإن نوعية ألف لا يمكن تقديرها إذا أخذت جنبا إلى جنب مع نوعية باء. فإذا كان عمل باء سيئا أصبح تفوق عمل ألف غير ذي قيمة. ولعل هذا هو الفارق الأساسي؛

(ي) وأكثر ما يشجع على تحسين الإحصاءات العادية عند ألف هو الرأي العام الذي يمثله المستعملون الذين يعتبرون سلسلات ألف سياقا محليا؛

(ك) وفي حالة تعادلات القوة الشرائية يمكن الا يوجد ناقد محلي ذو صيت، لسبب بسيط هو أنه لا يمكن إجراء تقييم هام للبيانات إلا من منظور دولي.

الانتقادات التي تصل إلى الآذان

٧٩ - فيما يلي أمثلة للانتقادات الموجهة إلى برنامج المقارنات الدولية من الموردين والمستعملين المحتملين للبيانات:

(أ) إن ممارسة تعادلات القوة الشرائية مصممة في النهاية لتلبية توقعات قلة من المؤسسات الأكاديمية واحتياجاتها في مجال البحث. وهي لا تبرر تعبئة عدد كبير من المكاتب الإحصائية الوطنية والمحللين في عدد من المنظمات؛

(ب) والرقابة على مشروع تعادل القوة الشرائية ليست دقيقة على المستويين القطري والدولي. والقيود على نوعية منتجاته غير معروفة، والإجراءات اللازمة لتنفيذ مراجعات وحسابات رفيعة المستوى ليست موثقة ولا هي قابلة للتكرار؛

(ج) ويخضع حرص وحماس مشاركة البلدان في الممارسة لتغيرات هائلة، ولحماس الشخص المسؤول ولتقلبات عملية الميزنة في البلد، ولمقدار آلية الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التي يمكن تعبئتها للاستخدام في تعادلات القوة الشرائية، ولمقدار التوجيه الدولي للبلدان التي تمس حاجتها للدعم التقني؛

(د) ونتائج تعادلات القوة الشرائية غير بديهية من حيث المقارنات الشاملة للأقطار وليست راسخة بمرور الوقت؛

(هـ) وليست لدى المنظمات الدولية سياسة متماسكة إزاء استخدام تعادلات القوة الشرائية وهي تديم الشعور بعدم الارتياح إزاء استعمال النتائج.

(و) وليس هناك وضوح بالنسبة للسياسة التي تتبعها المنظمات الدولية في استخدام نتائج كل مرحلة من مراحل برنامج المقارنات الدولية. وعلى سبيل المثال فهل لا يفترض في الحالة التي تناقش فيها شروط الإقراض الطويل الأجل أن يشير المشاركون في المناقشة تصريحا أو تلميحا إلى نتائج تعادلات القوة الشرائية؟

(ز) وما الفائدة التي تعود على رسم السياسات واتخاذ القرارات من نتائج يستغرق التوصل إليها ثلاث سنوات في المتوسط؟

(ح) واختلاف مهام المجمعين يعطي نتائج مختلفة. والاختلافات بين النتائج ليست هينة. ففي بعض الحالات كانت مفاجئة، ولم نتمكن من شرحها بالأسلوب الذي يكن أن نشرح به الاختلافات بين الرقم القياسي الذي وضعه باش Paasche ولاسبيرز Laspeyres وهناك منظمة تجمع البيانات باستخدام طريقة جيري - خميس (G-K) وأسلوب البلد والناتج CPD، ولكن هناك منظمة أخرى تستخدم أسلوب Eltetö-Köves-Szulc (E-K-S). وترد في منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أرقام قياسية مختلفة، ولكن لم يرد إلا القليل من تحليل الفوارق بينها في

المرحلة الأخيرة من برنامج المقارنات الدولية[١٩]. ومن ثم يصبح لدينا جهاز قياس (أو عدة أجهزة) ولكننا نتردد في الربط بين النتائج وفقا لأي نظرية مقررة؛

طريقتا جيري- خميس (G-K) **والتيتو - كوفيس - شولك** (E-K-S)
وأسلوب البلد - المنتج (CPD)

يرد شرح هذه المختصرات باستفاضة كافية في الكتيب. ولأغراض هذا التقرير يكفي القول إن طريقة جيري - خميس (G-K) لتجميع البيانات تعيد تقييم فئات الإنفاق القومي حسب تعادلات القوة الشرائية، محسوبة كمتوسطات حسابية مرجحة للأسعار السائدة في المنطقة. والنتائج تأتي متعدية ومضافة. ولكنها في الوقت نفسه متحيزة حيث تولي أهمية مفرطة لأسعار الأعضاء الأكثر رخاء في المجموعة بالنسبة إلى الأقل ثراء.

وتعيد طريق E-K-S للتجميع تقييم عناصر الإنفاق باستخدام متوسطات هندسية لكل المقارنات الثنائية داخل المجموعة (المنطقة)، وتجعل النتائج متعدية بأقل إجراء تربيعي . وبينما تتحاشى انحياز طريقة G-K فهي ليست مضافة.

أما أسلوب البلد - المنتج (CPD) فهو أسلوب متعدد الارتداد يتيح إجراء تقديرات البلد - المنتجات، الناقصة بالنسبة لعنوان أساسي معين، بمراعاة المقدار الأقصى للمعلومات المتاحة عن إنتاج البلد[أ].

(أ) انظر I. Kravis, A. Heston and R. summers, Inbem a lival cooparsns of Real Product and Pvlchasing Power (Baltimore and london, Johrs lbrkias, 1978).

(ط) وحتى وإن سويت مشكلة اختلاف التجميعات فهناك انتقاد بأنه لا يمكن تطبيق تعادلات القوة الشرائية على أكثر من عدد قليل نسبيا من بلدان الجوار (ربما لا يزيد عن المقارنات المساحية المحلية) حيث توجد أدلة بديهية على أن العادات الاجتماعية والهياكل المؤسسية والعوامل المناخية

---

(١٩) يتعارض نقص التحليل في المراحل الثلاث السابقة مع التحليل الدقيق جدا للمرحلة الثالثة الوارد في R. Summers, A. Heston, I. Kravis، **المقارنات الدولية للإنتاج الفعلي والقوة الشرائية** (Baltimore and London, Johns Hopkins, 1978).

وأذواق المستهلكين كلها متجانسة تقريبا، وحيث تعني الأفكار المعبر عنها بكلام واحد الشيء نفسه تقريبا. وافتراض إمكانية إجراء المقارنات على المستوى العالمي افتراض وهمي[٢٠]؛

(ي) وحتى عند التطبيق على منطقة متجانسة بشكل عام فإن النتائج المتحصل عليها من برنامج المقارنات الدولية لا تكون قوية[٢١]. وبوجه خاص فليس هناك ترابط بين نتائج الزمن إلى الزمن والمكان إلى المكان. وعلى سبيل

المثال، فلنفرض أنه بالنسبة لعنوان أساسي معين (س) أظهر البلدان ألف وباء في وقت ما (ق)، أن البلد ألف أعلى من البلد باء من حيث الاستهلاك "الفعلي" للمنتج. ففي الوقت ق + ١ قد ينعكس الترتيب رغم الدلائل الداخلية التي تشير إلى أن البلدين يصعدان بمعدل واحد؛

(ك) والعملية التي يجب أن تؤدي ما بين جمع النتائج النهائية وتجميعها عملية مترابطة ومعقدة وتتطلب قدرا هائلا من التنسيق. فسواء أكان تنسيقها أم لم يكن يعتبر ضروريا لدى المنظمات المسؤولة عن التجميع فذاك أمر قليل الأهمية. والواقع هو أن الرقابة الفعلية على العملية ضعيفة وغير موثقة بالقدر الكافي.

مآزق المراحل القادمة

٨٠ - رغم عدم المبالاة المتوقع إزاء نتائج برنامج المقارنات الدولية هناك فرق كبير بين الحالات التي تستخدم فيها تعادلات القوة الشرائية للأغراض الإدارية (الاتحاد الأوروبي) والحالات الواضح جدا أنها لا تستخدم فيها. وفي الحالة الراهنة لبرنامج المقارنات الدولية نجد اللامبالاة أمام خلفية تتجه فيها أغلبية التطبيقات نحو البحوث.

(٢٠) انظر Aron Ghosh and Talun Das, International Comprisons of National Income: A New Methodology (New Delhi, 1982).

(٢١) انظر كاسلز، المرجع السابق، الفرع ٦.

أزمة الأغراض الإدارية

لا مراء في أن لصورة الطلب تأثيرا هائلا على حالة أي إحصاء معين. ومن ثم فصورة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين - باعتباره الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ومؤشرا للتضخم معا - لها أهمية لا ثانية لها في ترتيب نواتج المكاتب الإحصائية. ويجتذب تعداد السكان أقل التأييد لو أدخلت تطبيقاته على سبيل الحصر في البيانات للدراسات الاجتماعية والديمغرافية ولم توفر أساسا مقبولا لتحويلات الأموال، للخرائط الانتخابية أو لإمكانات تعبئة القوات المسلحة. ومع هذا فما أن تعرف الأغراض الإدارية للإحصاء على نطاق واسع حتى يثور الشك، ولو كان من غير أساس، في أن النتائج المجمعة تعكس تحيزا يفترض أنه لصالح جامع البيانات أو من يدفع راتبه.

وللحد من مخاوف سوء الاستغلال، خاصة وأن تعادلات القوة الشرائية توفر إحدى الفرص النادرة التي لا يتحكم فيها أي جامع في الإحصاء المطلق، ويخرج الخبراء عن طريقهم ليصدروا بيانات من قبيل: "إن الإحصاءات الناتجة عن مشروع تعادلات القوة الشرائية لا تستخدم في التأثير على شروط الإقراض بالبنك الدولي"، أو "إن البنك الدولي لا يستخدم نتائج برنامج المقارنات الدولية في تحديد شروط الإقراض"[(أ)]. ولئن كان ذلك مفهوما فإن هذا الإنكار يؤثر في تقليل أهمية المعلومات الأساسية.

(أ) انظر S. Ahmad, "The International Comparison Programme (ICP): what is it and where does it stand now?" (Beifing, 1997).

٨١ - وثمة ضرورة لاستعراض التوازن مرة أخرى بين الحيدة والنزاهة المتوخيين في النتائج وصلتهما بالقرارات الهامة. فإذا احتاج مشروع في نهاية المطاف إلى دعم مالي وكان لا بد أن يأتي ذلك الدعم من الحكومات (أو من السلطات المختصة بالميزانيات في المؤسسات الدولية) فمن الضروري العثور على التطبيقات ذات الصلة بالحكومات (وبالبعثة المركزية للمؤسسات الدولية). ومن أول أدوار منسقي المرحلة الثانية أن يدرسوا هذه المسألة وأن يقدموا مقترحات لتعزيز استخدام تقديرات برنامج المقارنات الدولية، التي ينبغي أن تشمل، أيا كانت كفاءة الأسلوب، المتطلبات التشغيلية للمنظمات الدولية والإقليمية على السواء.

٨٢ - ومسألة جودة الأرقام واحدة من أول المسائل التي يجب على منسقي البرنامج أن يراعوها في المستقبل. وفي هذا الصدد فإن لبرنامج المقارنات الدولية وضع فريد.

٨٣ - وثمة ضرورة لاستنباط استراتيجية منسقة لجمع البيانات ونشرها وتحليلها، ومن الصعب تحديد طابع هذه الاستراتيجية سلفا. ولا يوجد الآن نهج واضح يمكن منظمي البرنامج من بيان المكان الذي يودون أن يكونوا فيه بعد خمس سنوات "مثلا". ولعدم وجود تصنيف إطاري للنفقات (لأن التصنيف المركزي للمنتجات، على سبيل المثال، لم يعتمد للآن) فمن المتعذر إصدار تلك البيانات في المستقبل. ولكن من بين عناصر العرض الأكثر فعالية لأهداف البرنامج ما يتطلب ذلك النهج.

معضلة النوعية

هذه ليست معضلة من الناحية التقنية. ولكن يوجد فرق رئيسي بين طريقة معالجة النوعية في بيئة محلية صرف ومعالجتها في سياق تعادلات القوة الشرائية. والذي يقيد النوعية داخليا هو الميزانية. وإلا فإن كل دولار هامشي يمكن استخدامه لإدخال تحسين في الإحصاء المستهدف. والأمر ليس كذلك في حالة تعادلات القوة الشرائية. ولا معنى لأن يستثمر البلد ألف وحده في تحسين نوعيته بينما يفعل كل القائمين بالمقارنة في المنطقة نفسها عكس ذلك. والواقع أن البلد ألف لا يهتم إلا بأن يكون بجودة البلدان الأخرى التي يجري حساب مجموعها الإقليمي، لا افضل ولا اسوأ منها. وللأسف لا توجد طريقة معروفة لإجراء تقييم أكثر تفصيلا للجودة فيما بين البلدان، وخاصة إذا كانت بعض البيانات الفردية قد جمعت في ظروف السرية المعتادة.

وبالتالي فعندما ارادت الهيئة الإحصائية بكندا أن تستوفي نوعية التحرير والحساب التي تستخدمها أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تجهيز وتجميع بيانات تعادلات القوة الشرائية، تعطل الوصول إلى البيانات على اسس مشروعة هي أن البيانات المقدمة من بعض البلدان الأعضاء محمية بالسرية. ولم يلغ هذا النص بالنسبة لأمانة هذه المنظمة. ويترتب على هذا أنه عندما تطلب الوكالة القائمة بالتجميع تحسين النوعية يمكن أن تعتبر المكاتب الإحصائية الوطنية أن من المستصوب أن تضمن أن يمتثل الجميع لتقديم البيانات. ومع هذا فلا سبيل إلى إمكانية التحقق غير استقامة الضامن.

معضلة الفئات الأساسية

كلما اشتدت رغبة المرء في ضمان جودة النتائج زادت خصوصية فئات التجميع الأساسية. وبرنامج المقارنات الدولية، على المستوى العالمي، يميز بين ١٥٠ فئة من فئات الإنفاق؛ وعلى المستوى الإقليمي (وخاصة بالنسبة للمناطق المتقدمة النمو) تتضمن قائمة المنتجات زيادة ٠٠٠ ١ سلعة وخدمة. ومع ذلك فكلما زاد عدد الفئات (البنود أو المنتجات الأساسية التي تمثلها)، وكلما زادت تفاصيل النشر زاد تعريض المشروع للانتقاد الناشئ عن تفاوتات واضحة بين البلدان مقترنة بعدم الاستقرار بمضي الوقت. وحين تقل المصداقية تنتقص كل نتيجة موضع شك من رصيد النوايا الطيبة المنخفض أصلا. ولا بديل لهذا الوضع إلا أن ينهض المرء بشد الحزام.

العواصم والبلدان بكاملها ومأزق التغطية الجغرافية

هذا مثال آخر على التوازنات التي يتعين مواجهتها صراحة في الجولات المقبلة المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية. وهناك إغراء كبير على قصر نطاق المقارنات إما على عاصمة البلد وإما على بديل ذلك وهو المراكز التجارية الهامة به. ولحظة خروج المرء من هذا النطاق الضيق يتزايد عدد التعقيدات بسرعة فائقة. لأن المرء لا يصادف الصعوبات التقليدية المتصلة بالمقارنات بين البلدان فحسب بل هو يضاعفها بالاضطرار إلى إجراء مقارنات غير مباشرة تتضمن مقارنة العاصمة بالمناطق النائية ومقارنة الاثنتين بنظائرهما في الخارج.

وفضلا عن هذا فالفرص المتاحة هي قلة الإسناد المطلوب نسبيا في حين أنه كلما زاد انتقال المرء إلى الداخل فإنه يجد حالات تكون بالفعل غير قابلة للمقارنة أو تتطلب قدرا كبيرا من الافتراضات حتى يمكن تتبعها.

ومع هذا فبالنسبة لهذه المسألة يعتبر الكتيب (وما ينبغي له أن يكون) نقيضا مطلقا للتغييرات في الأسعار من وقت إلى آخر، حين لا تكون ضرورة تسعير البنود المتماثلة تماما على مستوى الأمة غير ملحة، وتشتد طلبات مكتب المقارنات الدولية على إمكانية مقارنة المواصفات عبر المشاهدات داخل البلد[أ].

وابتعاد المرء عن التغطية الكاملة يعني إحداثه تشويها في المقارنات بشكل مختلف. ففي البلد ألف تمثل العاصمة أو المركز التجاري الرئيسي نسبة س في المائة من السكان، ولكن في البلد باء قد تمثل بعض مضاعفات س. وعلى هذا فما هو الأفضل - مقارنة ألف وباء بدرجات مختلفة من التمثيل من حيث النصيب من السكان المشمولين؟ أم الاقتصار على مقارنة ألف وباء بمجرد وصولهما إلى عتبة من حيث الحصة من السكان؟ وهل نعني السكان أم النصيب من الدخل؟ وهل تكون هذه المقارنة بلوتوقراطية (للأثرياء) أم ديمقراطية؟ وهل المقارنة البلوتوقراطية هي ما نريده لتطبيقات مثل "الفقر"؟

ولنفرض أن من الممكن في البلد ألف التوصل إلى عتبة السكان أو الدخل عن طريق دراسة استقصائية للعاصمة وحدها، بينما في البلد باء لم يمكن التوصل إلى التغطية المرغوبة إلا بالدخول إلى عمق البلد. فهذه المسألة لا يمكن غض الطرف عنها، ولكن لا توجد سياسة غير تلك الموصى بها في الكتيب لا تلاحظ الخطأ النسبي. وهكذا فهذا بند آخر يضاف إلى جدول العمال المثقل الخاص بالبحوث.

(أ) انظر، الأمم المتحدة، كتيب برنامج المقارنات الدولية، الطرائق الإحصائية، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12) الصفحة ٣٤ (من النص الانكليزي).

ثامنا - الإجابات الممكنة والخطوات العملية

الإجابات الممكنة

٨٤ - يجب أن تحرف الآراء النقدية المسرودة في الفرع السابق وأن يوجد حل سليم للمآزق إذا أريد أن يزدهر برنامج المقارنات الدولية. ولكن لا يمكن أن تحرف الانتقادات كلها دفعة واحدة. وفيما يلي، وبوجه خاص في الفرع عاشرا أدناه، بيان للتدابير الممكنة بما في ذلك الخطوات التي تتخذ على المدى القصير ومنها:

(أ) يجب صياغة بيان واضح - يتجاوز البيان الوارد في الكتيب - حول استعمالات نتائج تعادلات القوة الشرائية بالإضافة إلى الاستعمالات التي يزيد فيها بطبيعتها التوجه نحو البحث. ومن نقاط الانطلاق الجيدة تلخيص الاستعمالات المحددة في الدراسة التي أجراها كرافيس et al[٢٢] والتمعن في كيفية مساعدة تلك الاستعمالات في فهمنا لسلسلة من القضايا الاقتصادية؛

(ب) ويجب أن يذيل البيان بملحق يستمد من قضايا من قبيل تخصيص الأموال لمكافحة الفقر (انظر المعضلة "الاستعمالات الإدارية" التي شملها الحديث أعلاه وأنتن اللغة بوضوح)؛

(ج) يجب بيان العملية الكامنة في المرحلة الجديدة (انظر الفقرات ٨٧ - ٩٣ أدناه) إلى جانب التواريخ والأوقات والوسائل المالية المؤمنة؛

(د) ينبغي بيان أهداف البحث الذي يجرى بالتوازي مع المرحلة الجديدة، مع شرح كيفية إسهامها في تحسين نوعية المعلومات التي ينتجها برنامج المقارنات الدولية. وفيما يلي أمثلة لخطوط البحث اللازمة:

'١' تحليل اقتصادي للاختلافات في النتائج المتحصل عليها من استخدام صيغ تجميع مختلفة، لإعادة طمأنة الذين يرون عقبة رئيسية أمام تحقيق فائدة المشروع إلى أن خطط التجميع المختلفة تنتج ظاهريا نتائج مختلفة كثيرا[٢٣]؛

'٢' مواصلة تحليل مشكلة ربط المسارات في الأرقام القياسية للسلسلة الجغرافية[٢٤]؛

---

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) لو تم الاعتناء بتحليل الفروق بين أسلوبي G-K و E-K-S في حالات ملموسة لتناقص بسرعة كبيرة حجم الفروق التي تبدو غير قابلة للربط.

(٢٤) B. Szulc, Criterion for Adequate Linking Paths in Chain Indices, in Improving the Quality of Price Indices, Florence, 1995.

'٣' إيجاد وسائل يمكن الدفاع عنها لربط شرائح العينة بتحليل السلسلة الزمنية بغية التخلص من عدم استقرار الترتيب على مستوى الفئة الأساسية.

٨٥ - وسوف يتعين على منظمي برنامج المقارنات الدولية القيام بما يلي:

(أ) إقناع البلدان الموردة للبيانات بأهمية المشروع؛

(ب) البحث عن البلدان المستعملة للبيانات المستعدة لتقديم الدعم اللازم للمشروع على المستوى القطري؛

(ج) التأكد من أن معايير الممارسة وأهدافها وتقنياتها مفهومة جيدا؛ والأهم من ذلك أنها تطبق حرفيا (ولا يعني تطبيقها حرفيا تطبيقها بشكل متماثل وإنما يعني أن يراعى وعلى طول الخط التوازن بين الخصائص والقابلية للمقارنة التي يرجح أنها خاصة بالقطر)؛

(د) استنباط آلية تغذية مرتدة مستمرة بحيث يتحقق بمضي الوقت توازن أفضل على المستوى القطري بين الخصائص والقابلية للمقارنة.

٨٦ - وفوق كل هذا يتعين أن يتبع منظمو البرنامج أسلوبا أكثر منهجية في تنظيم المرحلة.

الشروع في مرحلة من مراحل برنامج المقارنات الدولية

٨٧ - الواقع أن هناك غرضين يتناولهما هذا الفرع من التقرير. الأول، الدخول في التفاصيل لأن المواد المتاحة للآن تتعلق حصرا تقريبا بالمسائل المفاهيمية والتقنية ولم تهتم إطلاقا بتفاصيل ما يواجه المكاتب الإحصائية الوطنية عندما تشترك في أي مرحلة من مراحل البرنامج. والثاني، أن الغرض من بيان الهيكل التفصيلي للعملية التي تقرر هو مواجهة بعض الانتقادات اللاذعة للبرنامج[٢٥] التي تصل إلى حد افتقاره إلى هيكل تنظيمي.

٨٨ - وللبيان، فهذه هي المراحل الرئيسية اللازمة للبدء بمرحلة جديدة من برنامج المقارنات الدولية.

---

(٢٥) تلك هي الانتقادات الموجهة في عدة دورات للجنة، والتي تتعلق بالشعور العام بالاستياء الذي يحيط بالبرنامج؛ وعدم وجود عملية متماسكة؛ وانعدام رد الفعل من جانب المستعملين المحتملين لبيانات البرنامج المعلنة.

تهيئة المسرح لمرحلة جديدة

٨٩ - تتخذ الخطوات التالية على المستوى العالمي:

(أ) بيان المشكلة (بافتراض أنه على الرغم من جدولة معلم جديد كل خمس سنوات يطلب من منظمي البرنامج تبرير كل مرحلة على حدة؛ ولكي يتم ذلك يحضرون إلى اللجنة الإحصائية ويعلنون عزمهم على تنفيذ مرحلة جديدة، ويشيرون إلى تحدياتها الأساسية ويقدمون التواريخ المحددة للنشر والتقديرات التقريبية للتكلفة، وما إلى ذلك:

'١' ويجب أن تكون هذه الخطوة واضحة تماما. وينبغي أن تؤدي إلى قرار صريح من اللجنة الإحصائية وأن تتم على مرحلتين. الأولى، تأكيد استحسان تنفيذ مرحلة جديدة وإصدار تعليمات إلى اللجان الإقليمية لبحث الاقتراح مع أعضائها بمؤتمرات المديرين الإقليميين؛

'٢' وفي اجتماع تال للجنة يحيط الأعضاء علما بردود الفعل المسجلة في الاجتماعات الإقليمية ويقررون السير في الإعلان عن ضرورة بدء مرحلة جديدة - وإذا كان الأمر كذلك يقررون نوع المشاركة (تجمع مؤتمرات المديرين الإقليمية النوايا المخلصة للمشاركة)، والترتيبات المالية وتسمية المنسق، ونوع الالتزام بنشر النتائج؛

(ب) تقدير التكاليف وتحديد الجهات الراعية. فبالتوازي مع أعمال الموظفين اللازمة للتشاور وجمع البيانات عن النوايا، وحساب عبء العمل، وإبلاغ اللجنة، وما إلى ذلك، يقوم الموظفون بتقديم تقديرات واقعية لما يلي:

'١' الموارد الكلية اللازمة مع تفصيلها إلى ما يلي:

- أنشطة المكاتب الإحصائية الوطنية ابتداء من جمع البيانات إلى حيازتها؛

- المساعدة التقنية الثنائية؛

- الاجتماعات المتعددة الطراف؛

- تجهيز بيانات النتائج؛

- تحليل النتائج والتغذية المرتدة؛

'٢' تأكيد قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية المشاركة على تمويل الأنشطة المحلية والمشاركة في الأحداث المتعددة الأطراف؛

'٣' المساعدة العينية من المكاتب الإحصائية الوطنية المهتمة برعاية البرنامج (انظر الفرع عاشرا أدناه، اقتراح بتأمين تلك المساعدة)؛

'٤' الاحتياجات من اتحاد الوكالات الدولية والفوق وطنية المهتمة؛

(ج) مناشدة المشاركين ببيان مدى ضرورة تعاونهم لكفالة نجاح البرنامج:

'١' بعد إعداد التقديرات المالية مباشرة لا بد من إعداد نشرة عما هو مهم وما يجب أن يعرف عن المرحلة القادمة من البرنامج ونطاقها وأهدافها وتكاليفها وتقنياتها واتجاهها وتاريخ الانتهاء منها، وما إلى ذلك، فضلا عن المزايا التي من المؤكد أن يوفرها تجميع المعلومات. وتشكل النشرة أساس مناقشة المساعدة المالية أو العينية اللازمة لزيادة فرص نجاح المشروع؛

'٢' الإعلان الفعلي - وهو الخطوة الثانية في عملية التشاور مع اللجنة الإحصائية - وينبغي أن يشمل نتائج المناقشة.

الشروع في التنفيذ

٩٠ - يتعين اتخاذ الخطوات المبينة أدناه، على الصعيد الإقليمي:

(أ) تحديد المحاورين الوطنيين، ويرجح أن يكون هؤلاء هم المسؤولون عن الحسابات القومية، وبرنامج المقارنات الدولية وربما المستقصون الآخرون عن الأسعار في المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ب) عقد حلقات دراسية إقليمية للخبراء الوطنيين للقاء منظميهم الإقليميين للبرنامج ومناقشة طرائق تنفيذ المرحلة الجديدة. وفيما يلي بيان بجدول أعمال الحلقة الدراسية:

'١' تحديد أهداف الحلقة الدراسية وصلة هذه الأهداف بأهداف المرحلة الجديدة؛

'٢' مناقشة القيود التي تنفذ العمليات في ظلها، والاتصالات المتاحة للتشاور وآليات تسوية الاختلافات في الرأي في المسائل الصعبة؛

'٣' الاتفاق على قائمة موحدة بالسلع والخدمات ومواصفاتها؛

'٤' الاتفاق على جوانب جمع الأسعار الأخرى: منافذ العينات، ومعالجة العسومات وبحث الإيجارات، إلخ.؛

'٥' الاتفاق على وسائط الانتقال؛ إقامة الصلات وتحديد الإجراءات لاستخدام مكتب المساعدة الإقليمية؛

'٦' الاتفاق على جدول زمني لجمع البيانات وقيدها وتقديمها إلخ.؛

'٧' الاتفاق على إجراءات التحرير والإسناد؛

'٨' مناقشة التجميع؛

'٩' توزيع المسؤوليات؛

(ج) وبينما لا ضرورة للتطابق في جميع الحلقات الدراسية الإقليمية، فمن المفيد، بل ومن الضروري، أن توثق الإجراءات والاتفاقات التي يتم التوصل إليها في إحداها وتتاح لجميع الحلقات الأخرى.

مرحلة جمع البيانات

٩١ - تتخذ هذه الخطوة في المكاتب الإحصائية الوطنية ولكنها لا تتم بنجاح إلا إذا اقيمت صلات متواترة بين المنسقين الإقليميين ونظرائهم الوطنيين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. والمراحل التي يتعين النظر فيها هي التالية:

(أ) جمع البيانات (تاسيس استقصاءات جديدة للأسعار، عند الضرورة) والقياسات غير المباشرة والتحقق وإزالة الشكوك، والتوثيق؛

(ب) إذاعة البيانات مع الوثائق بشأن الاتفاقيات المعتمدة والافتراضات والحالات الصعبة والاستثناءات من الإجراءات المتفق عليها؛

(ج) التغذية المرتدة إلى المنسق الإقليمي وسائر المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة.

حلقة دراسية لاستعراض الإحالة

٩٢ - وما لم تكتشف مشاكل خطيرة نتيجة للمفاجئات في مرحلة التجميع أو لكون النتائج موضع شك لدى أي من الوكالات المشاركة في الممارسة فإن هذه الحلقة الدراسية تصبح آخر مرحلة تتطلب اشتراكا مباشرا من مكاتب الإحصاءات الوطنية. وتجرى المناقشة حول شكل توزيعات الأسعار. ويقدم التذييل الثالث* تصميما مقترحا لجداول تشكل الوثائق الأساسية للمناقشة بشأن التحرير والإسناد. ويتضمن جدول أعمال الحلقة مناقشة النقاط التالية:

(أ) بحث جميع الحالات التي يدل توزيع الأسعار فيها على وجود تضارب في جمع البيانات، بمعنى أن الوكالات المختلفة تجمع أشياء مختلفة. والاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من ذلك البحث هي ما يلي: أن المواصفات المتفق عليها غير كافية، فلم يستغل مكتب المساعدة على نحو سليم؛ أو أن مكتب المساعدة لم يعمل في تلك الحالة؛ أو أن العنوان الرئيسي فضفاض ولا يسهل في إطاره وضع مواصفات أكثر دقة؛ أو أن الاتفاق الأساسي على صيغة المواصفات غير كاف ويتعين إعادة النظر فيه؛

(ب) دراسة السلع الأساسية التي يكون توزيعها مرتفعا بشكل غير مقبول ولكن يحدث أنها تنتمي إلى "الأساس"[٢٦]. وفي تلك الحالات ينبغي اتخاذ قرار سريع، وإذا حدث هذا ينبغي أن يكون قرارا بتوافق الآراء تشترك فيه المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء وكذلك المنسقون؛

(ج) دراسة التغيرات في الترتيب عن المرحلة السابقة. ولا بد أن يقدم لكل تغيير هام تفسير تحليلي مرض، يجمع بين التغييرات الداخلية في أسعار السلعة أو السلع الرئيسية المتأثرة والتغييرات في أسعار الصرف مقابل بعض الموردين الخارجيين بالنسبة للأوزان وغيرها. والواقع أن أكثر الانتقادات الهدامة التي تشن ضد البرنامج تنبع من أنه

لا يقدم تفسيرات مقنعة للحالات التي تبدو لأول وهلة غير بديهية (انظر تقرير كاسلز للاطلاع على أمثلة للتغييرات غير البديهية في الترتيب)؛

(د) دراسة الأوزان المستقاة من الحسابات القومية للبلدان الأعضاء. ولأسباب مفهومة يظهر في معظم الحالات أن التجمعات التي تناقش تعادلات القوة الشرائية تتحول إلى مناقشة للأسعار. ويعزى هذا جزئيا إلى خلفيات المشاركين ولكن يعزى أيضا إلى أن بيانات الأسعار تقع على الأغلب في

---

* تذييلات هذا التقرير متوافرة للرجوع إليها في صيغتها الالكترونية على الشبكة: www.un.org/Depts/unsd.

(٢٦) يرد تعريف السلع الأساسية - أي السلع المشتركة بين جميع المناطق ولذا تكون لها أعلى الأولويات لأغراض التسعير - في الأمم المتحدة، كتيب برنامج المقارنات الدولية، الطرائق الإحصائية، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12) ، الصفحة ١٢٠ (من النص الانكليزي).
نطاق الخبرة اليومية لكل إمرئ وتدعو إلى التعليق العام. وهذا هو استمرار لمناقشات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين التي تحدد فيها الأوزان، وعلى أي حال فإن السلسلات تكون صلبة بشكل غير عادل أمام التغيير الهيكلي. ولا ينطبق الشيء نفسه على تعادلات القوة الشرائية أو ترتيب مكونات الناتج المحلي الإجمالي. وأي تغييرات طفيفة في الأوزان النسبية تحدث تغييرات كبيرة في موقف أي بلد داخل إقليمه. ولذا فإن جدول أعمال اجتماع يمتد لثلاثة أيام (وهذه فكرة عشوائية وكلما حدث هذا قبل الاجتماع قصر الوقت اللازم؛ غير أن هناك فائدة كبيرة من عقد اجتماع مناظر، خاصة إذا كان سيناقش تغييرات في الاتفاقات الأولية)، يسير وفق الخطوط التالية:

'١' عرض أول تجميع للناتج المحلي الإجمالي وبحث التغييرات الرئيسية منذ الجولة السابقة. ومناقشة التغييرات الهامة؛

'٢' مناقشة العناوين الرئيسية الأساسية (من ناحية الأسعار) التي تتطلب تنقيحا أو شرحا؛

'٣' مناقشة توزيع الأوزان في الحالات المثيرة للتساؤل؛

'٤' البت في المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية ومواصفات العمل المطلوب بعد العودة إلى مكاتبها الإحصائية الوطنية؛

'٥' الاتفاق على تاريخ لوقف العمل.

التجميع والتغذية المرتدة

٩٣ - هذه الخطوة في يد المنسق الإقليمي والمنظمين الإقليميين لبرنامج المقارنات الدولية، دون سواهم، وهي على النحو التالي:

(أ) التجميع الكامل؛

(ب) عقد حلقات دراسية إذا تبقت صعوبات تحتاج إلى نوع من الاتفاق الجماعي الجديد؛

(ج) الاتفاق على الاستنتاجات: التصنيف، والناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وحصص البلدان من المجموع الإقليمي ومكوناته وما إلى ذلك؛

(د) التغذية المرتدة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(هـ) انتهاء عمل المكاتب الإحصائية الوطنية.

ماذا يحدث بعد تقدير المجاميع الإقليمية؟

بعد الانتهاء من هذا التقدير يصبح من مهام المنسق الإقليمي إعداد نشرة صحفية تتضمن نتائج آخر مرحلة في الإقليم. ويتطلب هذا الإعداد إشارات إلى مجموعتين من البيانات وإلى كيفية اختلاف المرحلة الراهنة عن سابقتها والتقدم الذي أحرزه الإقليم بالنسبة إلى سائر الأقاليم. وليس من الأمور الواقعية أن يوضع جدول للأحداث العالمية تتزامن فيه جميع الأقاليم في تاريخ الإصدار. وعلى هذا قد تتطلب المقارنات الشاملة للقطاعات استخدام البيانات التمهيدية للأقاليم الأخرى.

ومن المهم أن تبين بشكل بارز كيفية اختلاف التقديرات الجارية عن التقديرات السابقة من ناحيتين على الأقل: ما فعله الإقليم بالنسبة إلى بقية أنحاء العالم، وما إذا كان الفائزون والخاسرون في المناسبات السابقة هم أنفسهم الحاليون، وما إذا كانت قد حدثت تغييرات درامية في الثروة.

دور الكتيب الجيد

٩٤ - لا يكفي إصدار كتيب لاستعادة حظ برنامج المقارنات الدولية ولكنه خطوة ضرورية على طريق استقرار البرنامج ثم تحسينه في نهاية المطاف. والعناصر المبينة فيما يلي مصممة أساسا لزيادة توجيه المكاتب الإحصائية الوطنية عما يوفره الكتيب الحالي، ولزيادة درجة شفافية البرنامج، وللتأكد من أنه يتقاسم الهياكل الأساسية الإحصائية الدولية التي لولاها لما أمكن تكامله على نحو سليم مع المخرجات الإحصائية ذات الصلة.

٩٥ - وتوافر كتيب شامل جزء أساسي من التحسينات التي يتطلبها البرنامج. وينبغي أن تتضمن الطبعة الشاملة المنقحة من الكتيب العناصر التالية:

(أ) شرحا لقواعد التحرير والإسناد التي تطبقها الوكالات الدولية المكلفة بتجميع البيانات الأساسية؛

(ب) وصفا لكيفية تطبيق قواعد التحرير تلك بما في ذلك فكرة الاستعراض الجماعي لأوجه الضعف في التحرير، والتحسين المتدرج لنوعية المواصفات الملحقة بالقائمة القياسية للسلع والخدمات المسعرة، إلخ؛

(ج) وصفا للخدمات المقدمة من مكتب المساعدة، مع الإشارة بوجه خاص إلى الإبلاغ عن الخروج عن الأوصاف المتفق عليها أو عن ضرورة تقديم البدائل عندما تصبح السلع والخدمات السابق وجودها بالسوق غير موجودة؛

(د) وصفا لكيفية نشر سلسلة تعادلات القوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي المعدلة، مصحوبا بأمثلة لنوع التحليل الذي ينبغي إجراؤه بمجرد حساب التقديرات. وبالنسبة للتحليل فينبغي أن يكون مصحوبا بوصف لكيفية توصل المكاتب الإحصائية الوطنية إلى معرفة النصوص التحليلية المقترحة حتى يمكن إبداء التحفظات على طابعها؛

(هـ) مجموعة بيانات أكثر دقة عن قواعد تحديد الأسعار لبرنامج المقارنات الدولية ومدى موافقتها للمعايير المبينة في نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣؛

(و) توافقا (بالمعنى الدقيق للكلمة) بين قائمة العناوين الأساسية وصيغة التصنيف المركزي للمنتجات ١ صفر عبر تصنيف استهلاك الفرد حسب الغرض؛

(ز) قسما يتناول الملامح التي ينبغي إدراجها في استقصاءات إنفاق الأسر المعيشية حتى يمكن تأمين اتفاق دولي أوسع نطاقا. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تلتزم جميع البلدان بتصنيف استهلاك الفرد حسب الغرض باعتباره التصنيف السابق. وربما اختلف التصنيف المستخدم في جمع البيانات اختلافا تاما طالما كانت له صلة صحيحة بالتصنيف السابق؛

(ح) وصفا للخطوات التي تتخذ لتسريع تجميع التعادلات الجديدة للقوة الشرائية بحيث لا يعتبرها المستعملون في الحكومات بيانات للاهتمام الحفظي.

٩٦ - وإلى جانب هذه الملامح - التي لا تزيد عن كونها مجموعة من البنود التي تساعد كثيرا المراكز الإحصائية الوطنية - لا بد من إعادة التفكير في استراتيجية نشر الكتيب المنقح. وعلى سبيل المثال، قد يكون من المفيد الاستثمار في إعداد أقراص مدمجة بذاكرة للقراءة فقط بحيث تجمع بين نظام لقيد البيانات مثل نظام موزايك MOSAIC، والكتيب.

تاسعا - مزيد من الأسئلة والأجوبة

مسألة أوزان الناتج المحلي الإجمالي

٩٧ - لم تنل مسألة الناتج المحلي الإجمالي - المستمدة من أوزان الإنفاق ما تستحقه من اهتمام، لا في الحلقات الدراسية الإقليمية المعقودة في إطار مراحل برنامج المقارنات الدولية، ولا في الكتيب. وثمة تواز هام بين هذا السكوت النسبي ومعالجة أوزان الانفاق في برنامج المقارنات الدولية. وبينما دارت مناقشات كثيرة لتصميمات الأشكال الوظيفية واستقصاءات العينة من أجل جمع الأسعار فإن الاهتمام يقل نسبيا بالأخطاء المنهجية في تحديد الأوزان، التي تحدث بسبب صعوبات إجراء استقصاءات لإنفاق الأسر المعيشية. ومع هذا يقال إن الأخيرة هي أصعب الاستقصاءات التي يمكن أن يجريها أي مكتب إحصائي وطني.

٩٨ - وثمة عدة قضايا تستحق دراسة خاصة:

(أ) ما عمر توزيع إنفاق الأسر المعيشية داخل الإقليم؟ فإذا حدث داخل الإقليم تغيير سريع في الدخل الحقيقي مع تغيرات كبيرة في عمر الاستقصاء الأخير للإنفاق الأسري سينشأ تحيز جديد في تحديد أوزان الإنفاق الإقليمي بالنسبة للفئات التي يرجح أن تكون الأسرع تطورا؛

(ب) ما هي تصنيفات الإنفاق المستخدمة في استقصاءات الأسر المعيشية وما أهمية التضاربات بين البلدان؟ وفي العادة ينتقل هذا النوع من التضاربات إلى تقديرات هياكل المحاسبة القومية. ولنفرض أنها تضاربات عبر البلدان وليست داخلها؛

(ج) هل لدينا الرصيد الصحيح من التفاصيل في الفئات التي نطلب لها أوزان إنفاق أو أننا - كما في حالة الخاصية والقابلية للمقارنة - نحتاج إلى بحث جديد تراعى فيه الأخطاء والتحيزات المعروفة؟

(د) ما الدرس الذي نتعلمه من توزيع الأوزان الإقليمية داخل أي فئة إنفاق؟ وهل تدرس إفراديا أو تجمع مع الفئات الأخرى؛

٩٩ - وتنطبق التعليقات المبينة أعلاه على الفئات الأخرى من الطلب النهائي، إلا أن طريقة جمع البيانات من أجل استثمار رأس المال تستحث مزيدا من القابلية للمقارنة. وفي حالة الجزء غير المسوق من نشاط القطاع العام يرجح أن تغطي الأخطاء الأخرى على النتائج.

الأخطاء في أوزان الإنفاق

عندما يشير الكتيب إلى أوزان الإنفاق اللازمة لتقديرات تعادلات القوة الشرائية يشير إليها ببساطة على أنها "البيانات اللازمة" ولكنه لا يدخل في تفاصيل الاحتياطات اللازمة لكفالة إمكانية المقارنة أو عواقب الخطأ المحتمل. ولكن هذه حالة لا يهم فيها ما يوجد من تحيز في البيانات الوطنية فحسب بل يهم أيضا ما قد يوجد عند أخذ البيانات عن مختلف أعضاء المنطقة من احتمال دخول تحيزات جديدة.

ولننظر في الاحتمال التالي. ففي حالة مشاركة معظم البلدان في برنامج المقارنات الدولية تستمد أوزان الإنفاق المفصلة بصور مختلفة استقصاءات إنفاق الأسر المعيشية والتعداد الاقتصادي والاستقصاءات الصناعية. ويتم "تجانس" البيانات بشكل من أشكال تحليل تدفق السلع الأساسية ويصل إلى حد يكون فيه متسقا داخليا. ولنفرض أن أمامنا عنوانا أساسيا مهما لمنطقة ما ككل، ولكن تلك الأهمية داخل المنطقة تتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر.

ولنعتبر أنه لو تساوت الأمور الأخرى ولم يكن أحد المكونات مهما، فستعكس الموارد المتاحة لتحسين نوعية تقديرات هذا المكون إسهامه المتواضع في المجموع. ولنفرض أيضا أن أكثر خطأ نموذجي هو في التغطية وأن هذا الخطأ يؤثر بشكل غير متناسب في القطاعات الجديدة نسبيا، فإن ما لا يتجه منها نحو التركيز يظل خاضعا لهيمنة الكثير من المؤسسات الصغيرة التي تكونها والمؤسسات التي ليس عليها التزام خاص بتسجيل أنشطتها لأنها لا تخضع لنظام.

وإذا أخذت هذه الاعتبارات جميعها في الحسبان، يستنتج أنه لو اتخذ البلد ألف الفئة أ كواحدة من فئات إنفاقه الصغيرة، ولكن جاره، البلد باء، يتخذها كفئة كبيرة، وتساوي ما عدا ذلك فإن مجموع أ في البلدين ألف + باء سينحاز نحو نصيب البلد باء. وينتج عن هذا أنه عند حساب متوسط الأسعار باستخدام طريقة G-K يوازن الإنفاق على أ في البلد باء متوسط المنطقة بشدة أكثر مما ينبغي.

وهناك افتراضات كثيرة جدا في هذا التصور. ولكن النقطة هنا هي بيان أننا في المقارنات الشاملة للقطاعات لا نعود قادرين على التذرع بعدم وجود خطأ ثابت كي نبرر موثوقية معدلات التغيير. وثمة نقطة أخرى وهي تشجيع البحوث في مجال الآثار الممكنة لأي توزيع للأخطاء في منطقة ما على مجموع تلك المنطقة وعلى حصص تعادلات القوة الشرائية المعدلة داخل المنطقة.

١٠٠ - ولا يقدم هذا التقرير إجابة على الأسئلة الواردة أعلاه وإنما يقترح إعطاءها أهمية لإدراجها في جدول أعمال بحوث برنامج المقارنات الدولية.

ما مقدار الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي تغطيته؟

١٠١ - قضية تغطية الناتج المحلي الإجمالي من القضايا التي فيها خلافات بين تقرير كاسلز وهذا التقرير. وتدخل الشواغل المتعلقة بمحاولة التوصل إلى رأي مدروس بشأن المسألة في أربع فئات على الأقل هي:

(أ) فئة مفاهيمية (مقابل المستعملين والمستعملين المحتملين)؛

(ب) فئة استراتيجية (مقابل الأنصار والمستعملين)؛

(ج) فئة تكتيكية (مقابل المستعملين المحتمل أن يكونوا قانطين)؛

(د) فئة تشغيلية (مقابل الأنصار والمكاتب الإحصائية الوطنية).

١٠٢ - والانتقاد الذي يجمع بين معظم هذه المسائل يوجه على النحو التالي تقريبا: إن صعوبة تقييم العناصر المختلفة في الطلب النهائي تتفاوت بقدر كبير. ومن هنا لا يبدو أن هناك شيئا أصعب من تقييم استهلاك السلع والخدمات المعدل في تعادلات القوة الشرائية، في القطاع العام. وفي تقرير كاسلز يشار إلى هذه النفقات على أنها "مقاومة للمقارنة". ولا شيء أكثر تكلفة من تعديل تعادلات القوة الشرائية للإنفاق على تكوين رأس المال، وبوجه خاص تكوين رأس المال غير المقيم. والواقع أن الحلول المعتمدة لهذه الحالة الأخيرة لا يمكن أن تتلافى إشراك المستشارين المتخصصين بتكلفة عالية لكفالة التقيد بالمواصفات التقنية للنماذج القياسية.

١٠٣ - ومن المشكوك فيه في ضوء تطبيقات تعادلات القوة الشرائية ما إذا كان يلزم إجراء تعديل كامل للناتج المحلي الإجمالي. بل يبدو أن التطبيقات من قبيل سياسة مكافحة الفقر، أو مخصصات المنح أو حقوق الاقتراض أكثر ارتباطا بالإيرادات الوطنية المعدلة التي يكون فيها العنصر الصحيح لجانب الإنفاق هو عنصر إنفاق المستهلكين باعتباره جزء الإيراد غير المنفق ويمكن بحق النظر إليه باعتباره حزمة من سلع وخدمات المستهلكين فيما سلف. وميزة التركيز على نفقات المستهلكين هي أنه يركز على أسعار المستهلكين ويمكن أن يتكئ بشدة على الآلية الموجودة - وهي المعرفة، ومجموعة منافذ التجزئة، وخبرات جامعي الأسعار وما إلى ذلك.

١٠٤ - وأخيرا فليس من الممكن الدفاع عن القول إن مقارنات الإنتاجية تماثل أهميتها التطبيقات السابقة. ومن الضروري لإقرار ذلك أن يتم تعديل الناتج المحلي الإجمالي حسب المنتج الصناعي. وقد رفض هذا منذ عهد بعيد على أساس التعقيدات والتكاليف. وينتج عن هذا أن السياسة الصحيحة هي التخلي عن جميع محاولات مقارنة القطاعات غير السوقية أو بدلا عن هذا القطاعات التي تجعل تعقيدات أي محاولة للتعامل معها مخلة بالميزانية بالضرورة. فهذه ليس من الصعب فقط التعامل معها بل يتضح أنها حتى ليست ضرورية.

١٠٥ - وتقرير كاسلز يتضمن جدلا بليغا للغاية أعد وفق هذه الخطوط وينتهي بتوصية بأنه من حيث المفهوم والاستراتيجية وإدارة الحالة الراهنة ينبغي وقف حساب العناصر غير المعيشية في الناتج المحلي الإجمالي. وقوبل هذا القول من أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالآراء المقابلة التالية:

> "... يوصي تقرير كاسلز بوقف انكماش (تعديل تعادلات القوة الشرائية) الخدمات غير السوقية بتعويض الموظفين ينبغي وقفه. والبلدان تفضل بصفة عامة أن تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لتحسين تمثيل بيانات الأجور المجموعة على المدى القصير إلخ." و "يخلص تقرير كاسلز إلى أنه إلى جانب المصداقية المشكوك فيها فإن فائدة تعادلات القوة الشرائية لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي قليلة من الناحية التحليلية. ورأت معظم البلدان أن رجال الاقتصاد والبحث وغيرهم أظهروا اهتماما تحليليا كبيرا بهذه التعادلات للقوة الشرائية، وأنه ينبغي للمنظمة والمكتب بدلا من التخلي عنها، أن يعملا على تحسين دقتها".

١٠٦ - وهذا سبب غير كاف وخاصة بالنسبة لغير منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فأولا، لو حدث أن البرنامج يواجه أزمة مصداقية لا يمكن الإجابة على الأسئلة من حيث أن "البلدان ترى ذلك"، خاصة وأن المستعملين

والمستعملين الوطنيين هم بالتحديد الذين أبدوا اهتماما قليلا بنتائج البرنامج. ويتعين أن يسير الجدل وفق خطوط مؤداها أنه لو تم تقدير جميع مكونات الطلب النهائي فلن يضع المستعملون المحتملون ثقتهم في نتائج البرنامج. ولكن ذلك لم يثبت. وثانيا، إن السؤال الذي يتعين أن يوجه إلى مندوبي البلدان الذين لا يتخذون القرارات المتعلقة بالآثار المالية المترتبة على مشورتهم والذين لا يشتركون في تخصيصات الميزانية للوكالات الإحصائية الدولية، هو ما إذا كان سير الإجراءات المدعو إليه في تقرير كاسلز هو الأكثر حكمة في ضوء القيود المالية القائمة والمتوقعة. وأخيرا، يجب أن تكون الأسئلة عن الأولويات مركزة تركيزا بالغا. فهناك مستعملون لجميع أنواع المعلومات ولكنهم لا يحبون الاختيار بين البدائل، ولهذا السبب يصبح دور المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية هو بيان البدائل ويجرون تقييمهم في النهاية بالنسبة لأكثر أشكال تخصيص مواردهم حكمة.

١٠٧ - وعلى أساس الكفاءة، لا مراء في أن محاولة أداء كل شيء في آن واحد تعطي نتائج تكون أكثر من غيرها عرضة للشك. ولكن لو كان أهم الأهداف هو الأهمية ينبغي أن يوجه المفهوم نحو ما هو أكثر أهمية. ولو أردنا في النهاية أن نتحدث عن النمو، فالذي يهم هو التطور النسبي للناتج المحلي الإجمالي. والسؤال الذي يطرح هو عما إذا كنا برغبتنا في الحفاظ التام على الأهمية نخاطر بعدم التوصل إلى نتائج ذات بال.

١٠٨ - وهناك سؤال آخر عما إذا كان النهج المتبع لبلدان المنظمة، أو إذا أردنا تعريفا أضيق، لبلدان الاتحاد الأوروبي، يلزم أن يكون مماثلا للنهج المتبع لبقية أنحاء العالم. فإذا كانت الإجابة "نعم" فأيا كان نطاق الصعوبات التي تواجهها بلدان المنظمة ستكون هي الصعوبات التي تواجهها بقية بلدان العالم وهي ليست كلها محظوظة بوجود مكتب إحصائي وطني جيد التنظيم مثل الأول. أما إذا كانت الإجابة "لا"، فإننا في هذه الحالة بالذات نواجه من البداية إمكانية تقدير الإنفاق على ناتج محلي إجمالي عالمي كل مكوناته تعادلات قوة شرائية معدلة.

١٠٩ - وهذه حالة قد لا تلتقي فيها الأهداف الطويلة الأجل والقصيرة الأجل. فبالنسبة للأجل الطويل ينبغي أن تهدف إلى تقدير الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الإنفاق المتصلة به لأن التطبيقات ستتطلب بعض التغييرات الداعمة للتغييرات في الناتج المحلي الإجمالي. وليس في ذلك حكم مسبق على قضية محاولة المرء تقدير الناتج المحلي الإجمالي للعالم ككل. كما لا يعني ذلك أننا ونحن نهدف إلى هذا العمل على المدى الطويل يجب أن نؤديه على الفور.

١١٠ - وعلينا أن نثبت ما يلي:

نفرض أن هناك ميزانية ثابتة يمكن تخصيصها إما لإنفاق المستهلكين ككل وإما لمكونات مختلفة للطلب النهائي. فلو أننا خصصناها بالكامل لإنفاق المستهلكين تتحسن النوعية تحسنا كبيرا. ولو خصصناها للمكونات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي تبقى النوعية على مستواها الراهن.

١١١ - وطالما أن معظم المستعملين سيطلبون إحصاء للناتج المحلي الإجمالي للفرد فإنهم في حالة عدم إجراء تعديل لكل مكون للطلب النهائي سوف يقدرونه بافتراض أن عامل التعديل لإنفاق المستهلكين يمكن أن يعمم بنجاح على المكونات الأخرى. ولنفرض أيضا أن إنفاق المستهلكين هو جزء من أ (a) من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد في إقليم ما. ونفرض

أن لكل مكون نصيب من خ (e)(الخطأ) الكلي الذي يتناسب مع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي. ونفرض أننا نسعى إلى تقليل الخطأ الكلي إلى أدنى حد.

١١٢ - ولنفرض الآن أننا نركز على تحسين تقدير إنفاق المستهلكين إلى حد استبعاد كل التقديرات الأخرى، الذي من نتيجته أن ننجح في نظر أخطائه. ولكننا بالتبادل نقدر بقية الطلب النهائي بالاستقراء الذي نتيجته أن نضاعف خطأ التقدير. فيصبح الخطأ الكلي بالنسلة لنا:

$$1/2ae + 2 (1 - a) e$$

أو

$$1 + e (2 - 1.5a)$$

١١٣ - وتوحي العمليات الجبرية البسيطة بأن من الضروري لزيادة الخطأ الكلي أن تكون نسبة إنفاق المستهلكين من مجموع الناتج المحلي الإجمالي أقل من الثلثين. وخلاصة الممارسة هي بيان أنه بينما يرجح جدا أن نسبة الاستهلاك في بلدان العالم الثالث تتجاوز في المتوسط ثلثي مجموع الناتج المحلي الإجمالي فمن غير المرجح أن تكون العلاقات بين سلع وخدمات المستهلكين والمكونات الأخرى للطلب النهائي بحيث أن يضاعف الاستقراء الخطأ.

١١٤ - والأسباب العملية لرفض محاولة بذل الكثير من الجهد في المجالات الصعبة مبينة في تقرير أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ عن نتائج برنامج المقارنات الدولية، ١٩٩٣. وبينما جاء التعبير عن هذه الأسباب بلغة معتدلة يستطيع المرء أن يرى بين السطور القلق وربما الإحباط إزاء هذه الممارسة:

"تختلف المواصفات القياسية للآلات والمعدات اختلافا كبيرا عما لوحظ في البلدان التي أرسلت تقاريرها، والآلات والمعدات المدرجة على القائمة غير متوافرة في البلد المبلغ، والآلات والمعدات المستوردة من مختلف البلدان، وإن كانت متماثلة القدرة من حيث الأداء، تختلف في الأسعار اختلافا هائلا. وقد وجد أن السلع الأساسية إما غير متوافرة وإما قديمة جدا بالنسبة للبلدان المبلغة ..." و "... بينما يصعب على البلدان المبلغة أن تجمع الأسعار عن الآلات والمعدات فقد تكون هناك مشاكل أعقد في إجراء تسويات الأسعار للفروق في النوعية، في محاولة لكفالة القابلية للمقارنة".

١١٥ - وتأتي التوصية على النحو التالي:

(أ) ينبغي للبلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عموما أن تعالج مسألة إنفاق المستهلكين أولا وقبل أي شيء آخر بدلا من تقسيم مواردها إلى قسمين. ويمكن أن تستمد الاستنتاجات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي ككل إما بالاستقراء وإما في المقابل بإسقاط المقاييس القائمة - لتعالج بوصفها معالم؛

(ب) ينبغي تحديد هدف واضح لإقرار تقديرات سليمة للمنشآت غير السكنية، وفي نهاية المطاف تغطية كاملة للناتج المحلي الإجمالي. ولنفرض أن هناك خطة تتطلب وجود معلم عالمي[٢٧] مرة كل خمس سنوات. وقد يكون الهدف هو إكمال مكونات الطلب النهائي على مدى ١٠ سنوات، مع إدخال فئات جديدة تدريجيا. والفوائد هنا ذات شقين: تحسين التركيز بالنسبة للنفقات الكلية وإمكانية التعلم من النجاح (والفشل) في المحاولات القطرية في الاتحاد الأوروبي في تغطية كامل نطاق الناتج المحلي الإجمالي.

مسألة تجميع الناتج المحلي الإجمالي

١١٦ - من المسائل التي تذكر كثيرا باعتبارها أحد أمثلة الهشاشة المفاهيمية في برنامج المقارنات الدولية إمكانية التوصل إلى نتائج مختلفة بالنسبة لتجميعات من قبيل الناتج الإقليمي، استنادا إلى وظيفة التجميعات المعتمدة. وثمة جدلان رئيسيان (وإن كان هناك أكثر من ذلك؛ وطريقة شجرة المسح التي هي إحدى التطورات المبشرة بالخير، لم تصل بعد إلى المرحلة التي تستعد أي منظمة دولية معينة بنشر نتائج البرنامج، لأن تعتبرها طريقة تجميع بديلة).

---

(٢٧) لا علاقة بين المعلم العالمي والمجاميع العالمية. فهو لا يزيد عما يجري عادة بالنسبة لتعداد السكان تعبئة لغرض ما في سنة بعينها. وتتفق هذه الفكرة مع المقارنات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية.

١١٧ - وقد ظهرت مسألة اختلاف مناهج التجميع في العديد من اللقاءات كانتقاد للبرنامج بواحدة من ثلاثة مظاهر على الأقل:

(أ) وجود طرائق تجميع بديلة، ونتيجة لهذا لا يوجد رقم وحيد رسمي؛

(ب) وجود بدائل يؤكد الانطباع بأن البرنامج كله يمر بمرحلة تجريبية وينبغي أن يعامل على أنه ليس أكثر من برنامج إرشادي، ومع ذلك يشاد بأهدافه النهائية؛

(ج) عدم وجود تحليل للاختلافات بين التجميعات البديلة، مما يؤكد عشوائية العملية.

١١٨ - وحظيت هذه المسألة بقدر كبير من المناقشة، نظريا وتطبيقيا. والواقع أن هناك اتفاقا ضمنيا في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على الطريقة التي ينبغي أن تجمع بها الأرقام وتنشر:

"لأسلوب G-K (جيري - خميس) وأسلوب E-K-S _التيتو - كوفيس - ثولك) نفس المزايا والعيوب الموجود في الأرقام القياسية لحجم الأسعار الثابت والأرقام القياسية لحجم السلسلة في سياق سلسلة زمنية. وقد يوفر الرقم القياسي E-K-S أفضل قياس متعد ممكن لأي تجميع بين بلدين، بالطريقة نفسها تقريبا التي توفر بها سلسلة الأرقام القياسية فيشر Fisher أفضل مقياس ممكن لحركة تجميع واحد بمضي الوقت. وتتفوق طريقة

G-K في التحليلات الهيكلية لهذا النوع (التحليلات التي تتطلب معلومات عن النصيب النسبي من الموارد المخصصة لأغراض معينة في بلدان مختلفة أو التحليلات التي تنطوي على اختلافات في الأسعار النسبية) ... . وبوجه عام فإن الطرق المستخدمة في جمع الإحصاءات لا بد أن تتأثر بالأغراض التي تستخدم من أجلها. وكما في حالة السلسلة الزمنية للحسابات القومية، يقترح لهذا السبب تجميع نشر مجموعتين من البيانات:

(أ) الأرقام القياسية لـ E-K-S ينبغي جمعها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وتجميعات الإنفاق الأساسية. وهذه تتألف من الأرقام القياسية للحجم وتعادلات القوة الشرائية؛

(ب) نتائج G-K ينبغي أن تنشر على هيئة قيم بمتوسط أسعار كتلة البلدان معبرا عنها ببعض العملات الشائعة، كدولار الولايات المتحدة مثلا[٢٨]".

---

(٢٨) الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الفقرتان ١٦ - ١٠٢ و ١٦ - ١٠٣.

١١٩ - ولا توجد دالة تجميع تجمع بين الخواص المرغوبة لجميع التطبيقات الممكنة. وفضلا عن هذا، ففي حالة المقارنات المرتبطة بالزمن يعطي الزمن ترتيبا طبيعيا وتنحصر أهمية المقارنات عادة في الفترات المتعاقبة وفي مقارنة جميع الفترات، بأساس ينتقى عشوائيا ولكنه يكون عادة في بداية التشغيل. وفي حالة المكان لا يوجد ترتيب طبيعي وقد تصبح أي مقارنة في مشروعية وأهمية أي مقارنة أخرى. ولهذا السبب يصبح انعدام الانتقالية مجرد عقبة في حالة المقارنات المكانية أكثر منها في حالة المقارنات الزمنية. وأيا كان هذا، فالبيان الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ عكس توازنا مدروسا جيدا، وبدلا من التنقيح ينبغي تجربته بانتظام. وتبذل الجهود لإجراء تحليل للفروق حين تبدو ذات عواقب مادية.

١٢٠ - ويناقش شولك (Szulc)[٢٩] مشكلة عشوائية الطلب في المكان. والحل الذي يقترحه موضح بشكل أنيق في النص المقتبس التالي من ورقته. "... يمكن أن تعتبر الأرقام القياسية للسلسلة متفوقة على نظيراتها المباشرة حين تقدم ممرا سالكا بين القاعدة والزمن المستهدف، بدلا من طريق غير مستقيم". فبالنسبة للزمن اقرأ المكان، وما يتبقى هو صياغة معيار مقبول لاختيار أفضل ممر ممكن. والحدس الذي قدمه شولك هو أن ذلك يمكن أن يوجد بتحديد "المسافة" بين البلدان، وعند مقارنة يوكرونيا باليوطوبيا واختيار تلك السلسلة التي تقلل المسافة بين الاثنتين إلى أدنى حد[٣٠].

البلدان الجسور

١٢١ - من المعروف تماما أن أي محاولة للربط بين المنطقة ألف والمنطقة باء باستخدام البلد سين كجسر تأتي بنتائج مختلفة عن النتائج المتحصل عليها لو أن البلد ص استخدم كجسر. وهذا أيضا يثير مشاكل المصداقية. وهناك نهجان - ليسا حصريين بالتبادل - يمكن اعتبارهما متفوقين في هذا المجال. أولهما هو الاستثمار بشدة في الممارسة الموازية التي يجب على المكتب الإحصائي الوطني في البلد الجسر أن يقوم بها. والثانية هي مضاعفة عدد الجسور لغرض مزدوج هو

(أ) بحث متانة كل جسر (ب) وإذا لم تكن الجسور متينة، تجميع بيانات كافية بغية استخدام المتوسطات وسيلة لتخفيف حساسية أي بلد جسر.

البلد الجسر

البلد الجسر، كما يتضح من اسمه، هو البلد الذي يربط بين منطقتين، أي الذي يمكن استخدامه لمقارنة تعادلات القوة الشرائية المقدرة في المنطقة ١ بنظيراتها المقدرة في المنطقة ٢. وفي هذا الصدد يكون البلد الجسر أشبه ما يكون بعام الوصل في أعداد الرقم القياسي العادي المرتبط بالزمن.

(٢٩) انظر المرجع السابق.

(٣٠) اعتبر ثولك "المسافة" هي جملة الفروق المطلقة بين توزيعين بدلا من مسافة إقليدس.

١٢٢ - ودور البلد الجسر دور حساس عندما نبدأ في ربط المناطق بنية تقدير ناتج محلي إجمالي عالمي أو بغير هذه النية. ولهذا السبب يصبح من الضروري إيجاد بلد يناسبه دور الجسر بصورة مقنعة. وهناك عدة أزواج من البلدان التي تبدو ملائمة تماما لهذا الغرض. وعلى سبيل المثال إذا قورنت الأرجنتين والمكسيك باسبانيا تصبحان جسرين طبيعيين لمقارنات أمريكا اللاتينية بأوروبا ويفيد اقتراح ثولك في الرد على السؤال المتعلق بكيفية مقارنة قطبين مثل بوليفيا مع أيسلندا وسيكون القيد هو جعل جميع المسارات عبر اسبانيا والمكسيك مثلا.

١٢٣ - ولكي يتم هذا بفعالية لا يجب فقط اتباع معيار، كالمسافة الدنيا مثلا، بل يجب أن توافق البلدان الجسور على توفير مجموعتين من البيانات.

اقتراح بشأن طريقة أسرع لإخراج النتائج

١٢٤ - في ظل المتوافر حاليا من الموارد والخبرات والقدرة على تعبئة جميع البلدان خارج منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم تعد مسألة محاولة إنتاج معلم كل سنة مسألة قائمة. ولكن من غير المقبول أن نعيش في وضع تبدو فيه النتائج الرسمية أقل تواترا من مرتين كل عقد، وحينذاك تكون الفترة الفاصلة ثلاث سنوات أو أكثر. وليس من المريح أيضا الاستغناء عن فكرة المعلم بالطريقة نفسها التي نطرح بها جانبا فكرة إجراء تعداد للسكان (أو ما يعادله إداريا) ليحل محلها تماما سيل من استقصاءات العينة على نطاق صغير.

١٢٥ - وبشيء من التفاؤل يذكر الكتيب أن "... تقديرات المعالم لا تتوافر إلا بعد عامين أو ثلاثة من سنة المعلم" بعد أن يشير إلى أن "... تقديرات المعالم يتم التحصل عليها نمطيا كل خمس سنوات"[٣١]. ولم يعد اي من هذين القولين قولا سديدا، ولكن حتى مع افتراض أن هذا هو الوضع الفعلي في أفضل الحالات ستظل النتائج موضع شك بالنسبة لأهميتها لأي عمل غير أكثر تطبيقات السياسات غموضا. والأسوأ من هذا أنه لو كانت هناك أي سياسة أو تطبيقات عملية مهمة فإنه سيتحتم على المسؤولين أن يخترعوا طريقة استقراء حتى يمكن الرد على الشواغل الحالية.

١٢٦ - ويستطرد الكتيب قائلا إن "الجماعة الأوروبية قطعت شوطا أبعد في هذا الاتجاه، حيث تحركت نحو المعالم السنوية. وبالنسبة للجماعة الأوروبية فإن هذا يعكس جزئيا كون الاستخدامات العملية لأرقام الناتج الفعلي كثيرا ما تتطلب تقديرات جارية تماما". وبالإضافة إلى أن هذا بيان لما هو واضح فإن الكتيب يصف طريقة بسيطة للاستقراء ويخلص بشكل غير مجد إلى أنه "... لا توجد ممارسة

---

(٣١) انظر الأمم المتحدة، كتيب برنامج المقارنات الدولية، الطرائق الإحصائية، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12)، الصفحة ٦٢ (من النص الانكليزي).

يوصى بها في الوقت الراهن، ويرجح أن تعتمد الطريقة المستخدمة على الغرض المحدد الذي يجري الاستقراء من أجله"[٣٢].

١٢٧ - وثمة طرق مختلفة لتسيير المعالم. ومن هذه الطرق إنجاز معلم مدته خمس سنوات لجميع المناطق في آن واحد. ولتبسيط هذه المناقشة من الأفضل إخراج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من نطاق الاقتراح، على أساس أن تواتر أنشطتها مختلف على أي حال. ثم إنه بعد استقرار تعادلات القوة الشرائية تكون الفرصة طيبة لأن تلزم البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحديث سنوي لتقدير المعالم.

١٢٨ - وبديل المعلم المتزامن هو المعلم الدوار، الذي تعالج فيه منطقة أو منطقتين مثلا بدقة كل عام. وفي أي من الطريقتين تقدم المعلومات عن عام بالاستقراء وتعدل النتائج المستقرأة بمجرد تجميع نتائج المعلم. والنقطة الأساسية في هذا الاقتراح هي قبول مبدأ نشر المعلومات على أساس تمهيدي ثم تنقح فيما بعد.

١٢٩ - وكما هو الحال عادة، توجد طريقتان رئيسيتان لإجراء الاستقراءات الوطنية. تستخدم إحداهما معدلات النمو في مكونات الناتج المحلي الإجمالي معبرا عنها بالأسعار الثابتة. وتتألف الثانية من استقراء تعادلات القوة الشرائية بمخفضات الأسعار الضمنية. وليست الطريقة الثانية هي التنبؤ الأفضل بالنتائج المتوقعة من المعلم الجديد، رغم أنها لا تحافظ على معدلات النمو الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي[٣٣]. وفي أحد أساليب البحث تفيد جدا تجربة تشكيلة من تقنيات الاستقراء، ولكنها لن تكون مفيدة في نشر سلسلة من الأرقام التمهيدية البديلة.

١٣٠ - وإذا أراد المرء أن يعطي لبرنامج المقارنات الدولية صورة أسمى، يجب استخدام تقديراته في بضع تطبيقات عملية وتطبيقات سياسة رئيسية، وهذا يتطلب أن تصدر التقديرات بسرعة. والطريقة الوحيدة للخروج بنتائج موثوقة هي استخدام كل المعلومات المتاحة من أسعار الصرف، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين ومخفضات الأسعار الضمنية لكل مكون من مكونات الإنفاق، ولو بأي شكل، من استقصاءات الأسعار الدنيا لتكملة المعلومات الوطنية. وينبغي أن تولى تقديرات المعالم دورها الصحيح وهو توفير التفاصيل الموسعة والاستقراءات الصحيحة إذا وجد بها خطأ. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي

---

(٣٢) المرجع السابق، الصفحة ٦٣ (من النص الانكليزي).

(٣٣) كان لا بد للمرء عند معالجة هذه المسألة أن يسترشد بالسياق الذي تستخدم فيه المعلومات؛ وعلى سبيل المثال، لو أن السؤال المتوقع سيكون، ما سبب وجود معدلين للنمو في الناتج المحلي الإجمالي؟ فالأفضل هو التقيد بالطريقة الأولى.

وضع برنامج يصمم من أجل التعلم من الأخطاء السابقة، ويرمي إلى تحسين نوعية التنبؤات باستخدام تقنيات القياس الاقتصادية علاوة على أي معلومات خارجية يمكن أن تكون لها علاقة بالحصول على تقديرات سريعة لتعادلات القوة الشرائية. وهذه مهمة إضافية يضطلع بها الباحثون، ولو نجحت قد تعود بمعدل مردودات مرتفع جدا.

مسألة جغرافيا

١٣١ إن "الجغرافيا" المستخدمة في برنامج المقارنات الدولية جغرافيا إدارية. وإلى الحد الذي تشكل الأمم المتحدة فيه لجانها الاقتصادية مستخدمة في ذلك معايير اقتصادية وجغرافية. فإن تلك المعايير متضمنة في التجميعات الإقليمية التي يقيمها البرنامج. ولكن بقدر ما يجعل اختلاف معدلات التنمية الاقتصادية المناطق التي تغطيها اللجان الاقتصادية غير متجانسة، تصبح تلك المعايير بالية. ولبعض الانتقادات الموجهة إلى البرنامج صلة بالصعوبات الظاهرة في مقارنة السلع والخدمات التي تقدمها البلدان، بالخلفيات المؤسسية ومراحل التنمية الاقتصادية البالغة الاختلاف. ولا شك في ان إقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مثال لحدة انعدام التجانس. ولكن ذلك ينطبق على المناطق الخرى.

١٣٢ - وثمة مشكلتان بارزتان في تجميعات البلدان بالنسبة لأي مجموع إقليمي. أولاهما لها صلة بتوزع ناتجها المحلي الإجمالي للفرد، الذي يتصل بدوره اتصالا وثيقا بتماثل أنماط الاستهلاك. والثانية لها صلة بتماثل أذواق البلدان ومؤسساتها، الذي يؤثر بدوره على إمكانية المقارنة بين البلدان بالنسبة للسلع والخدمات التي تنتجها. وتتعلق الانتقادات بالفشل المتصور في التعامل مع هاتين العقبتين اللتين تعترضان المقارنات الدولية.

١٣٣ - ويضرب الجدول ١ مثالا للعلاقة بين الناتج المحلي افجمالي (أو استهلاك الأسر المعيشية) للفرد وتماثل أنماط الإنفاق. وهذا المثال مأخوذ من المرحلة الثانية من برنامج المقارنات الدولية[٣٤] ويتألف من مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد، المعدل حسب تعادلات القوة الشرائية بالنسبة لستة بلدان أوروبية مع الأرقام المقابلة بالنسبة لستة بلدان نامية في آسيا وأفريقيا[٣٥]، وكذلك مقارنة الرقم القياسي المتوسط للتماثل[٣٦] بالنسبة للكميات المستهلكة داخل مجموعة البلدان المتقدمة النمو مع الرقم القياسي للتماثل بين مجموعة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

---

(٣٤) انظر، المرجع السابق لـ Krabis et als، الفصل ٦.

(٣٥) بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، كينيا، ماليزيا، جمهورية كوريا، الفلبين.

(٣٦) يرد تعريف للرقم القياسي للتماثل في، المرجع السابق لـ Kravis et als، الفصل ٦، وهو لا يزيد عن معامل ارتباط هياكل الإنفاق لأي زوج من البلدان. وفي هذا الحساب بالذات أخذت ٣٤ مجموعة انفاق في الاعتبار. ولو

أن الـ ١٥٠ فئة الأساسية أخذت في الاعتبار بكاملها لهبط متوسط الرقم القياسي هبوطا شديدا، ولكن ذلك لا يغير جوهر هذه المناقشة.

الجدول ١ - الرقم القياسي للتماثل داخل مجموعتين من البلدان المنتقاة وفيما بينها، وكيفية مقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي للفرد

(بيانات المرحلة الثانية من برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٧٣)

البلدان	المتقدمة النمو	النامية	متوسط الناتج المحلي الإجمالي	القيم المناظرة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد
	متوسط الرقم القياسي للتماثل			
المتقدمة النمو	٩٤٢	٧١٠	١٠٠	١٢
النامية	٧١٠	٨٥٠	٢١	٤٣

١٣٤ - ومن طرق حرف الانتقاد وفي الوقت نفسه زيادة مصداقية البرنامج، حساب التجميعات دون الإقليمية وسلسلتها بشكل واضح بغية إجراء المقارنات التي تشمل "الأقطاب" الأبعد[٣٧]. وعند اختيار التجميعات دون الإقليمية يولى اهتمام خاص لأوجه الشبه المؤسسية والمناخية والمتعلقة بإيراد الفرد. ولكن ليس من الضروري أن تحدد هذه المعايير كميا وتستخدم كأوزان. وطبيعي أن هذا العمل يحمل في طياته مجموعة من المشاكل الجديدة، ليس أقلها مشكلة تشتت مجموعة البيانات بالنسبة لأي تجميع.

١٣٥ - ويرد أدناه اقتراح بما يمكن أن يكون عليه تصنيف البلدان أو المناطق حسب "المسافة" ولا يشمل الاقتراح إلا آسيا وافريقيا، ولا يدعي الكمال أو الاقتصار على البلدان التي شاركت أو يحتمل أن تشارك في مراحل قادمة من برنامج المقارنات الدولية. وواضح أن المعايير مختلطة. فهناك معيار جغرافي مع أن بعض البلدان الكبيرة تمتد في أكثر من إقليم فرعي. وثمة معيار اقتصادي يستخدم في الجمع بين بلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا. وهناك معياران، لغوي وثقافي - يستخدمان في الفصل بين بلدان غرب افريقيا إلى بلدان ناطقة بالانكليزية وبلدان ناطقة بالفرنسية. ولا يستخدم معيار على سبيل الحصر، ولا وجود للاتساق الضروري. فالصين وجنوب افريقيا يقفان بمفردهما بسبب تفردهما - من حيث الحجم ومرحلة النمو في كل منهما. واليابان وجمهورية كوريا والمراكز التجارية يصعب تصنيفها ويمكن بسهولة إدخالها في فئة واحدة مميزة بسبب ناتجها المحلي الإجمالي للفرد.

---

(٣٧) انظر شولك، المرجع نفسه.

تصنيفات مقترحة لتجمعات دون إقليمية
من البلدان والمناطق

آسيا

(١) البلدان المتاخمة للخليج الفارسي

(٢) شبه القارة الهندية والبلدان المجاورة لها (أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، ميانمار، نيبال، باكستان، سري لانكا)

(٣) بلدان شبه الجزيرة الهندية الصينية باستثناء ماليزيا وتايلند وسنغافورة

(٤) إندونيسيا، ماليزيا، تايلند، الفلبين

(٥) الصين

(٦) اليابان، جمهورية كوريا

(٧) هونغ كونغ إقليم الصين، مكاو، سنغافورة

أفريقيا

(١) بلدان شمال الصحراء الكبرى (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس)

(٢) بلدان شرق أفريقيا (بوروندي، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، الصومال، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة)

(٣) بلدان الجنوب الأفريقي (أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، سوازيلند، زامبيا، زمبابوي)

(٤) جنوب أفريقيا

(٥) بلدان "الصحراء" (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، السودان)

(٦) بلدان غرب أفريقيا (بنن، بوركينا فاصو، الكاميرون، كوت ديفوار، غابون، غينيا، غينيا - بيساو، السنغال، توغو (الناطقة بالفرنسية)، غامبيا، غانا، ليبيريا، نيجيريا (الناطقة بالانكليزية)

(٧) البلدان أو المناطق الجزرية الشرقية (جزر القمر، مدغشقر، موريشيوس، ريبيونيون، سيشيل)

(٨) بلدان وسط افريقيا (جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية)

١٣٦ - وفي حالة إقليم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعد انفصال منطقة البحر الكاريبي عن البر الرئيسي والفصل بين أمريكا الوسطى وامريكا الجنوبية (بإضافة كوبا والجمهورية الدومينيكية إلى البر الرئيسي مع ترك هايتي مع الجزر الأخرى) يمكن أن تكون المعايير الإضافية اقتصادية. وعلى سبيل المثال فالبلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تشكل كتلة واحدة بينما تشكل البلدان الموقعة على اتفاق كارتاخينا كتلة أخرى.

١٣٧ - ويسعى هذا الاقتراح إلى تحقيق هدفين؛ أحدهما هو الوصول بعدد الحالات التي يكون أي منتج مدرج في قائمة معروفا لأعضاء المنطقة دون الإقليمية إما على أنه منتج مميز أو قريب من المميز للعضو. والهدف الثاني هو مواجهة الانتقادات من قبيل ما يوجه في ورقة وزارة الصناعة الهندية[٣٨].

عاشرا - خطوات تتخذ على الأجل القصير

ثلاثة ملامح ضرورية

١٣٨ - هناك ثلاثة اشتراطات على الأقل ينبغي توافرها في المستقبل المعقول بغية زيادة مصداقية البرنامج. وهي بأي ترتيب كان مكتب مساعدة، ومجموعة من المبادئ التوجيهية الواضحة للتحرير، وقدرة تحليلية قليلة ولكن نشطة ومؤهلة (تقابل القدرة على البحوث) وهذه الاشتراطات الثلاثة غير موجودة الآن. والغرض من إيجادها هو تحسين شفافية البرنامج (مكتب المساعدة ومبادئ التحرير)، وتحسين نطاقه وتأثيره (القدرة التحليلية) وتحسين مصداقيته العامة لدى المستعملين والمنتجين سواء بسواء (التدابير الثلاثة جميعها).

مكتب المساعدة

١٣٩ - لا يزيد مكتب المساعدة عن كونه شبكة الكترونية تسمح لشخص ما في نقطة الدخول إليها بأن يجعل السائل على اتصال بأفضل المعارف المتاحة عما يسأل عنه. وعلى سبيل المثال، فإذا كان خبير في اليوطوبيا منشغلا لأن أسعار السلعة الأساسية ألا تتمشى مع الأسعار المبلغة من نظرائه في البلد يوكرونيا، فإنه يجد رقم هاتف أو عنوان بريد الكتروني (ويفضل الثاني) يتيح تمويل هذا الشاغل إلى

---

(٣٨) انظر غوش وداس، المرجع السابق.

المكان الصحيح. والسبب في مرور هذه الاستفسارات عبر غرفة مقاصة بدلا من بحثها ثنائيا هو الرغبة في تتبع جميع الشواغل المبداة خلال مرحلتي الجمع والتحرير في مرحلة ما. ولا يوجد شيء من هذا الآن. ولكن بلا وثائق لا توجد تغذية مرتدة منتظمة من أجل المراحل اللاحقة.

١٤٠ - ويجب أن يعالج مكتب المساعدة عددا من الشواغل التي يمكن تمييز ثلاثة منها على الفور:

(أ) قد يرغب جامع الأسعار في مساعدته لحل إحدى مشاكل التحرير. ومن العناصر المفتقدة معرفة كيفية مقارنة متوسط أسعار سلعة أساسية معينة في بلده بالأسعار المناظرة في الدول المجاورة؛

(ب) وقد يرغب جامع الأسعار في أن يحكم على ما إذا كان الانحراف عن قائمة السلع والخدمات المتفق عليهان أو أخذ سعر في ظروف غير عادية أو نقص العدد المتفق عليه من بلاغات الأسعار، أمرا مقبولا. وتتطلب سلامة البرنامج أن يكون الحكم موثقا؛

(ج) وقد يجد جامع الأسعار أن نتيجة بعينها مما يشمل بلده لا تبدو معقولة وإنما يلتمس التوجيه لمعرفة ما إذا كان مع وجود هذه المشكلة عند الآخرين يحتاج إلى جهود تكميلية لحل المشكلة.

١٤١ - ولذا يكلف الموظفون في المكتب بثلاث مسؤوليات:

(أ) توجيه السائل إلى مكان أفضل المعارف، مما يتطلب وجود قائمة مستكملة بالخبراء المصنفين حسب التخصصات حتى يمكن الإسراع بالإحالة إليهم؛

(ب) تسجيل القرار بحيث يمكن تتبع الوثائق وتتبع الأسئلة المطروحة في قالب يمكن من ألا تعترض عمليات التحرير اللاحقة صعوبات في الوصول أو خلل بالذاكرة؛

(ج) التأكد من ان الحالة المعنية كانت موضوعا لحكم، فإذا كان الأمر كذلك هل يمكن استخدام السابقة؟

١٤٢ - وينبغي أن يوفر ملخص للأسئلة المثارة في كل مرحلة، التغذية المرتدة التحليلية أو التشغيلية اللازمة لمنسقي المراحل اللاحقة.

مبادئ توجيهية للتحرير

١٤٣ - لا يفيد كتيب برنامج المقارنات الدولية في هذه المسألة فيما يتجاوز ملاحظة أن:

"... أحد مبادئ اختيار البند المقبول بصفة عامة، إن لم يكن دقيق التحديد، هو أن المواصفات التي يحدد بلد ما أسعارها ينبغي أن تكون نمطية (مميزة) بالقدر الكافي للبلد. أما تسعير البنود غير المميزة (أي السلع أو الخدمات التي وإن وجدت في بلد ما تكون غير مهمة في ميزانيات الإنفاق و/أو غير متوافرة في منافذ تلك البنود) فيتعين تجنبه. وقد تكون للبنود غير المستهلكة عموما أسعار باهظة، إلخ".

وأن:

"... مبدأ اختيار منتجات هامة كثيرا ما يتضارب مع المبدأ الثاني المتعلق باختيار منتجات متطابقة. ولعل هذه أهم قضية في انتقاء الأسعار"(٣٩).

وللأسف فليس في الكتيب إلا القليل غير ذلك مما يقدمه في هذه القضية "الأهم". ولكن يطلب الكثير غير ذلك، وخاصة بالنسبة للمكاتب الإحصائية الوطنية التي ليست لديها خبرة كثيرة عن كيفية تنفيذ المهام العملية من برنامج المقارنات الدولية.

١٤٤ - ومع ذلك ففي مرحلة التحرير بالذات يعمل المنظمون الدوليون على التواصل الأوثق مع المكاتب الإحصائية الوطنية، طارحين جانبا عمليات التحرير التي تأتي نتيجة لقيد بيانات غير صحيحة أو نتيجة أخطاء يرتكبها جامعو الأسعار. ومن الضروري بالنسبة لهذه الأخطاء أن تلتزم المكاتب الإحصائية الوطنية وتزود في الوقت نفسه بتقنيات مناسبة بمساعدة الحواسيب. وبدلا من هذا فإن هذا الفرع يتناول الحالات التي لا يمكن فيها أن يعمل جامع البيانات الوطني دون علم بما أبلغت به البلدان الأخرى في منطقته. والواقع أن عمليات التحرير المهمة تنشأ في الحالات التي تكون فيها مواصفات سلع أو خدمات بعينها مما يجري تسعيره غير سليمة، أو في المقابل التي يجري فيها توفيق غير عملي بين القابلية للمقارنة والخصوصية. وهذا بالضرورة هو نوع التحرير الذي لا يمكن أن ينتج إلا من مواجهة البيانات قبل تجميعها.

١٤٥ - وينبغي أن يقوم المنسقون الإقليميون بدورين في هذا الصدد. الأول، أنهم يجب أن يعرضوا هذه الحالات بأسلوب واضح ومقنع. وهم من أجل هذا بحاجة إلى الوسائل من حيث البرامج الحاسوبية وطريقة الاتصال بنظرائهم في المكاتب الإحصائية الوطنية. أما جداول التحرير المبينة في التذييل الثالث* فهي شكل واحد من أشكال العرض. ولا شك أن من الممكن تحسينها إذا قبل هذا الدور.

---

* تذييلات هذا التقرير متوافرة للرجوع إليها في النص الاليكتروني www.un.org/Depts/unsd.

(٣٩) انظر، الأمم المتحدة، كتيب برنامج المقارنات الدولية، الطرائق الإحصائية، السلسلة واو، رقم ٦٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XVII.12)، الفقرتان ١١٥ و ١١٦.
والدور الثاني هو أن المنسقين قد يجبرون على الوساطة في أي تغيير يؤدي إلى إعادة تصنيف السلع أو الخدمات، أو على تساهل جديد بين الخصوصية والقابلية للمقارنة.

١٤٦ - ولكي يتصف العمل بالمصداقية في أي من هذين الدورين يجب أن تستمد قواعد التحرير الواضحة من المسؤولين في المكاتب الإحصائية الوطنية وأن يتفقوا عليها. وعلى سبيل المثال يمكن للمرء أن يقول إن جميع بنود القائمة التي يكون توزيع الأسعار القطرية فيما بينها بمعاملي تغيير على الأقل في كل من جانبي الوسط، ينبغي أن تبقى موضع تساؤل. والمفهوم أن أي مسألة يمكن أن تفضي إلى تنقيح المواصفات المتفق عليها أو تنقيح الوثائق القطرية التفصيلية المقدمة. وفيما يتعلق بالمنسقين الإقليميين فيتعين عليهم أن يلموا بكيفية تنسيق القرارات فيما بينهم، وهذا ممكن

لو يعاد التأكيد على دور الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في هذه المسألة، ولو تجسد هذا الدور في شخص أي منسق عالمي.

١٤٧ - وتتضمن هذه الملاحظات ضرورة وضع اتفاقات بشأن التحرير والمعالجة لقائمة السلع والخدمات عند بدء أي مرحلة من البرنامج. ويمكن تنقيح هذه الاتفاقات في مراحل جمع البيانات، والواقع أن من أهم الأدوار التي ينبغي لمكتب المساعدة أن يضطلع بها المساعدة في تنقيح هذه الاتفاقات. وينبغي التفكير ايضا في إمكانية إتاحة الأسعار الجارية عن الأجزاء النائية المرفوضة، على هيئة إعلان في نشرة الكترونية.

مقدرة تحليلية

١٤٨ - تتيح أي مرحلة من مراحل برنامج المقارنات الدولية فرصا لا حصر لها لأعمال البحث في الأوساط الأكاديمية. ولا مراء في ذلك. والمسألة هي ما إذا كان هناك عدد مماثل من الفرص متاحا لمحللي السياسات. وواضح أنه إلى أن يحين وقت توافر النتائج بسرعة أكبر كثيرا، ينبغي ألا تثار هذه المسألة. ولذا فلأغراض هذه المناقشة يجب أن نفترض أن مشكلة حسن التوقيت لها حل؛ والمسألة هي كيفية عرض نتائج أي مرحلة جديدة في إطار تحليلي.

١٤٩ - وتشمل نتائج أي مرحلة من مراحل برامج المقارنات الدولية معلومات عن أسلوبي G-K و E-K-S في التجميعات بشأن الحجم والأرقام القياسية للأسعار، وفي الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وعناصر الإنفاق المتعلقة بحصص الإنفاق في المجاميع الإقليمية، وفي الحالات المتطرفة التي يمكن أن تشوه الصورة الكلية، وما إلى ذلك. وعلاوة على هذا ففي نهاية المرحلة السادسة، ورغم جميع أوجه عدم المقارنة الناجمة عن اختلاف أعداد المشاركين - الذي ينجم عن متغيرات الجغرافيا السياسية - هناك مخزون فريد من حصيلة البيانات التي تراكمت ويمكن أن تساعد المستعملين في فهم مغزى الأعداد الراهنة.

١٥٠ - وليس ثمة سوى مجموعتين من الظروف التي تبرر عدم إدراج محاولة مسببة للرد على سؤالين على الأقل، مع نشر كمية كبيرة من البيانات الجديدة. والسؤالان هما:

(أ) ما الذي تبينه نتائج هذا الاستقصاء أو هذا الإجراء الإحصائي مما لا نعرفه من الأحداث السابقة أو من البيانات ذات الصلة؟

(ب) لم لا تكون المعرفة المنقولة نافعة؟ أو لماذا كان من المهم أن أكون على علم بالمعلومات الجديدة؟

فإما أن إجابة أي من السؤالين موجودة في مكان آخر، وإما أن السرعة في نقل المعلومات ذات أهمية، والمعلومات في أي من الحالين هي المناسبة بالطبيعة في إطار متين[٤٠]. ويمكن الاطلاع على أمثلة للمقصود بالمصاحبة التحليلية في الاستقصاء المتعلق بقضايا الأعمال التجارية الراهنة الذي يصدره مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة، والذي يشمل نشر آخر الأعداد الفصلية عن الناتج المحلي الإجمالي.

١٥١ - وحين لا تسود أي من مجموعتي الظروف المذكورتين أعلاه يصبح إصدار البيانات أول فرصة، أو ربما الفرصة الوحيدة لتأكيد أهميتها لدى المستعملين المحتملين. ولكن هذا لا يتم بالشروح المطولة لطرائق استنباط البيانات ولا بالتصنيفات المستخدمة ولا المعايير المرشدة لجمع البيانات في الحالات الأكثر تعقيدا، وما إلى ذلك. فبينما هذه كلها عوامل مساعدة ضرورية لأي نشر مهني للأعداد تصبح الأسئلة المسرودة أعلاه هي التي يجب الإجابة عليها. وتزداد أهمية الحصول على هذه الإجابات حين يكون الفاصل بين فترة الرجوع وتاريخ النشر مهما.

١٥٢ - ولكن على الرغم من ضرورة ووفرة البيانات المتعين تحليلها فالمحتوى التحليلي في النصوص المصاحبة للإصدار هزيل. فمثلا، يكرس منشوران صادران عن تعادلات القوة الشرائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمناطق الأفريقية[٤١] معظم مادتهما المنشورة لتقديم وصف

---

(٤٠) يمكن أن يقول المرء إن النشر الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلكين يجب أن يكون فوريا بقدر الإمكان ويستطيع معظم المحللين أن يخلصوا منه إلى استنتاجات مناسبة في ضوء البينات الداعمة للأرقام القياسية كلها.

(٤١) الأمم المتحدة، تعادلات القوة الشرائية: مقارنات الحجم ومستوى الأسعار بالنسبة للشرق الأوسط، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 97.II.L.7)؛ ومقارنة مستويات الأسعار والتجميعات الاقتصادية، ١٩٩٣: النتائج من ٢٢ بلدا أفريقيا (لكسمبرغ، ١٩٩٦).

للطرائق والمعايير. ويضيف أحدهما صفحات قليلة تصف بالحروف نتائج حفنة من رسوم بيانية متناثرة. وليس في اي من الحالتين محاولة للتوضيح بالأمثلة كيف يمكن استخدام البيانات في إبلاغ القرارات الهامة، وكيف تسفر بدائلها عن خيارات أقل توفيقا. وبما أنه في أفضل هاتين الحالتين تنقضي ثلاث سنوات قبل أن تنشر البيانات، فالاندفاع للنشر يكاد يكون هو التفسير المقنع لنقص المحتوى التحليلي.

١٥٣ - أما الرأي القائل بأن تجميعات G-K و E-K-S تعطي نتائج مختلفة كثيرا ولا توجد طريقة معتمدة لتحليل الفروق فرأي غير مقنع أيضا. فلو فرض أن الجهة التي تنشر تجميعاتها تستمر حسب الاقتراح الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإنه يصعب تصور تطبيقات سياسة يؤثر فيها الفرق على مستوى التجميعات العريضة على طبيعة المشورة[٤٢].

١٥٤ - وأما نوع التحليل الذي ينبغي أن يصاحب أي إصدار فلا بد أن يشمل العناصر التالية:

(أ) كيف يتفاوت ترتيب البلد داخل المنطقة عن الترتيب الذي تستخدم فيه اسعار الصرف السوقية؛ وما هي العناصر الرئيسية التي تفسر هذه الفروق؟

(ب) كيف تختلف الحالة الراهنة عن الحالة الموصوفة في المرحلة السابقة، من حيث تطور التجميعات المعدلة حسب تعادلات القوة الشرائية، ومن حيث الفرق بين تلك التجميعات والتجميعات المقدرة باستخدام أسعار الصرف السوقية السائدة؟

(ج) بعد مراعاة التحيزات والأخطاء الممكنة في الإبلاغ، إلى جانب درجة إسناد البيانات فما مقدار بعد الأرقام المقدرة عن "الحقيقة"؟

(د) كيف تغير هيكل الإنفاق في المنطقة منذ المرحلة السابقة، وما هي إعادة التوزيعات التي تمت داخل المنطقة؟

---

(٤٢) يتبين من تجربة استخدمت فيها أعداد الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي المصححة لتعادلات القوة الشرائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والبلدان الأفريقية الـ ٢٢ التي اشتركت في المرحلة السادسة، وجود ترابط في حدود ٠,٩٨ (في حالة اللجنة باستثناء فلسطين). وطالما أن الفروق في النطاق معدلة فالمقارنات لا تتضمن أكثر من البلدان الداخلة في منطقة واحدة، ولا تهبط إلى أدنى من التجميعات الواسعة جدا، والفروق لا تهم كثيرا في مهمة القائم بالتجميع.

ويصدر الفصل الخاص بالتحليلات النهائية بمجرد وصول التقديرات لجميع المناطق، ويمكن تأكيد كيفية أداء المنطقة في النظام العالمي غير المستقر منذ المرحلة السابقة.

منشور المركز الأوروبي لمقارنة تكاليف المعيشة
في جميع أنحاء العالم عن البلدان الأفريقية

الغرض من إفراد هذا المنشور للتعليقات النقدية ليس أنه ينفرد بأحقية خاصة للنقد بل لأنه توضيح جيد لما تهمله منشورات أخرى ذات صلة مما عولجت فيه مرحلة نشر نتائج برنامج المقارنات الدولية. وبما أن المنشورات كانت غير مبالية للنوعية فذلك لم يسهم في زيادة مصداقية البرنامج في نظر نقاده.

ويتألف المنشور من ٣٢ صفحة نصا للتقديم، تتبعها ٢٢ صفحة من الجداول (في النص الانكليزي). وتتضمن الصفحات الـ ١٥ الأولى وقائع وتعاريف ومنها أربع صفحات مكرسة لطرائق التجميع البديلة - وهي صفحات غير كافية لمناقشة مستفيضة ولعدد كبير جدا من الإشارات السطحية. أما الصفحات الـ ١٧ التالية فهي ما يسمى صفحات تحليلية ولكنها لا تثير قضايا ذات أهمية للوكالات الدولية ولا الوكالات الوطنية، سيما وأنها تظهر بعد مضي ثلاث سنوات على صدور المرجع(أ). وأما تفاهة بعض النتائج فهي تشمل الهزل. على سبيل المثال، ففي الرسم البياني ٣ في الصفحة ٣٧ ذكر أن الرقم القياسي لحجم المشروبات الكحولية في مصر منخفض نسبيا. وهذا قول صحيح ولكنه لا يكاد يستحق الذكر باعتباره نتيجة توصل إليها برنامج عالمي مصمم لتقدير تعادلات القوة الشرائية.

ومن ناحية أخرى لم يشر إلى الصعوبات التي قد تواجهها البلدان كحالات عدم الامتثال لقائمة المواصفات، والإشارات إلى حالات متطرفة كان من الممكن أو غير الممكن أن تسقط من حساب الأرقام القياسية الثنائية. ولم يشر إلى عدد حالات الإسناد اللازمة ولا إلى مدى ثقة المركز الأوروبي لمقارنة تكاليف المعيشة في جودتها أو ما إلى ذلك.

(أ) إن مسألة النص التحليلي مسألة أساسية لاستعادة المصداقية لهذه الممارسة. أما وجود نص وصفي يستنسخ فعلا في عبارات ما تضمنته جداول ورسوم بيانية قليلة متناثرة فهو أمر قليل الأهمية وإلى أن يستطيع النص التحليلي بيان نتيجته ينبغي أن يحيط المستعملون علما بها، ولا توجد ميزة في تأخير المنشورات من أجل إدراجها.

حادي عشر - التكلفة والتوصيات والاستنتاجات

كم تكون التكلفة؟

١٥٥ - لا معنى يذكر لاعتماد موقف بيروقراطي بإضافة تكاليف أخرى والتقدم إلى خزانات مختلف المنظمات المعنية بطلب للتمويل المطلوب. فالبرنامج لم يبن رصيدا من المصداقية يكفي لتبرير اتباع هذا النهج. ومن ناحية أخرى فالوضع الراهن للمسائل المالية لن يسمح باتخاذ تدابير عاجلة، وخصوصا الإعداد لمرحلة جديدة ذات أهداف جديدة وبطرق كثيرة، ذات نطاق أوسع. والرأي هو التماس الإلهام من نهج سيمون غولدبرغ(٤٣) لصيغة تمويل برنامج تطوير المقدرة الوطنية على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. ومع ذلك فثمة فرق بين البرنامجين. فبرنامج تطوير القدرة الوطنية المذكور كان في أساسه إطارا. وكان تحديد أهدافه متروكا للمكاتب الإحصائية الوطنية. وفي حالة برنامج المقارنات

الدولية فإن الناتج معروف ومحدد تماما. وتهدف صيغة التمويل إلى إضفاء الطابع المنهجي على البرنامج، مما يجعل العملية قابلة للوصف وواضحة وتستعيد المصداقية اللازمة إذا أريد اعتبار نتائج البرنامج مفيدة.

١٥٦ - ويقدم اقتراح التمويل على أساس أن البرنامج سوف يهيكل بالطريقة المبينة في الجدول ٢.

الجدول ٢ - هيكل البرنامج المقترح والغرض من الإنفاق
حساب الكيان الممول

	المنظمات الدولية	المراكز الإحصائية الوطنية
المعالم	الحلقات الدراسية؛ السفر؛ المنسق العالمي؛ المنسقون الإقليميون؛ الأموال الأساسية للمكاتب الإحصائية الوطنية؛ الخبراء الاستشاريون؛ النشر	الموظفون التقنيون المقدمون مباشرة إلى منسقي البرنامج؛ ملاحق الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وبرامج الأسعار الأخرى
التحديث الجاري	المنسقون؛ جمع البيانات؛ السفر والاتصالات	جمع البيانات وتقديمها؛ الاتصالات

---

(٤٣) لمن كانت صلتهم بالمسائل الإحصائية الدولية حديثة العهد؛ تقاعد سيمون غولدبرغ من منصب نائب رئيس الإدارة الإحصائية بكندا ليصبح رابع مدير للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وبعد تقاعده من المنصب كرس آخر سنوات نشاطه لإنشاء وتأسيس برنامج تطوير القدرة الوطنية وتوفير الموارد له بإقامة اتحاد مالي للشركاء المهتمين الذين يتولون تمويل المشروع.

ويمكن إجراء ممارسة المعالم بإحدى طريقتين: (أ) الطريقة التقليدية حيث تحدد سنة مرجعية واحدة ويكون الهدف هو حساب ناتج محلي إجمالي عالمي معدل للسنة المقصودة؛ (ب) والطريقة البديلة وهي وضع معالم دوارة تتفاوت السنة المرجعية فيها من منطقة إلى التي تليها على مدى دورة مدتها خمس سنوات مثلا. ويقدم الجدول ٣ مثالا لما يمكن أن يكون عليه المخطط البديل.

الجدول ٣ - دورة معالم افتراضية

المنطقة	المنظمة	السنة من دورة السنوات الخمس

آسيا وأوقيانيا من غير بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ	واحدة
غرب آسيا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	اثنتان
أفريقيا[أ]	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	ثلاث
منطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أربع
أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية (البر الرئيسي)	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	خمس

(أ) المفترض أن المركز الأوروبي لمقارنة تكاليف المعيشة في جميع أنحاء العالم لن يشترك في المراحل المقبلة؛ وواضح أن هنا افتراضا أسوأ حالة.

١٥٧ - وفيما يلي الافتراضات المؤيدة لتقديرات التكلفة؛ وتهتم منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنفسها. ومعظم ذلك بناء على جدول سنوي على أي حال، فمرتبات الموظفين التقنيين تدفعها المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وتعقد في كل عام ثلاث حلقات دراسية، اثنتان منها للمنطقة من أجل النطاق، وواحدة استعدادا للمنطقة التالية، وسيتم التعاقد على بعض أعمال التحليل مع خبراء استشاريين. وثمة افتراض آخر يتعلق بالدورة الأولى، والأسعار الوحيدة التي جمعت تتعلق بنفقات الأسر المعيشية.

١٥٨ - ومع هذه الافتراضات وباستخدام التكلفة التي يتكبدها مشروع أمريكا اللاتينية كأساس، ستكون التكلفة السنوية المباشرة في حدود:

الجدول ٤ - التكاليف السنوية المباشرة لدورة معلم السنوات الخمس

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الغرض من الإنفاق	المبلغ
الحلقات الدراسية	١٥٠
السفر والاتصالات	١٥٠

الأموال الأساسية[أ]	١٥٠
مرتبات المنسقين[ب]	٣٥٠
عقود الاستشاريين[ج]	٥٠
المجموع	٨٥٠

(أ) الأموال اللازمة لمساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية في إجراء الدراسات الاستقصائية التكميلية للأسعار إلخ.

(ب) بما في ذلك مرتب المنسق العالمي وتكملة تكاليف المنسقين الإقليميين غير المتفرغين.

(ج) معظم المبلغ للمساعدة في تحليل البيانات الجديدة بغية تحديث المعلومات عن المعالم. ولا يتضمن الجدول ٤ مصروفات المكاتب الإحصائية الوطنية بما يتضمن استخدام موظفيها في جمع الأسعار وتحريرها، والمنح الدراسية التي تقدمها المكاتب والمرتبات التي دفعت من قبل للمنسقين غير المتفرغين. كذلك لا يتضمن الجدول نفقات برنامج البحوث بالبنك الدولي.

١٥٩ - والغرض من هذه المؤشرات التقريبية للغاية هو بيان أن بالإمكان بذل الجهد على المستوى العالمي بتكلفة تقل عن مليون دولار سنويا وهو ما لا يتجاوز قدرة اتحاد المنظمات المهتمة بالبرنامج. وعلى أي حال ستنحصر المسؤولية الأولى للمنسق العالمي في الاختبار وتحديد آفاق التمويل على هذا النطاق.

التوصيات

١٦٠ - فيما يلي توصيات هذا التقرير:

١ - ينبغي عدم إنهاء برنامج المقارنات الدولية وعدم السماح بإضعافه. والواقع أنه إذا لم يتوافر له الدعم المالي الكافي سيكون الوهن أسوأ مصير له.

٢ - يتضمن تأمين التمويل على نطاق أوسع الالتزام بإنتاجه بيانات موثوقة وحسنة التوقيت، بطرائق جيدة التوثيق وتعليقات تحليلية سليمة.

٣ - بينما يظل الهدف للأمد البعيد هو تقييم كل مكونات الطلب النهائي ينبغي للجامعين في المرحلة الأولى أن يتحلوا بالتواضع في قبول تقديرات الأسعار لنفقات الأسر المعيشية.

٤ - ينبغي غرس الوفورات المتجمعة من زيادة التشدد في جمع الأسعار، في البرنامج مباشرة.

٥ - يجب أن يكون للبرنامج منسق عام أو عالمي.

٦ - يجب أن يكون المنسق معروفا ويحظى بالاحترام وله قدرات إدارية ومهنية معلومة (وتتضمن كلمة "مهنية" الإلمام التام بالمحاسبة والتطبيقات الاقتصادية والإحصاءات الأساسية على الصعيد الوطني) لتنسيق مشروع بهذا الحجم والتعقيد.

٧ - يجب أن تبدأ مرحلة جديدة من المشروع بقرار معتمد من اللجنة الإحصائية وينبغي أن يعقب هذا القرار تقديم وثيقة تبين بلا لبس ما يتوقع منه، ولماذا ينفذ؟ وما هي الوسائل التي ستستخدم؟ وما هي مسؤوليات المشتركين فيه وتبعاتهم؟ وما هي معايير النوعية التي يرمي إليها بصدد برنامج المقارنات الدولية؟

٨ - وينبغي أن يأتي قرار اللجنة نتيجة، وألا يكون سببا لتعبئة الموارد. وتكون التعبئة تمهيدا للموافقة النهائية.

٩ - وينبغي أن تصمم المرحلة التالية بطريقة ينتج عنها استمرار المعلومات على أساس دراسة معالم، أو أن تستكمل من خلال مساعدة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وأسعار الصرف.

١٠ - ينبغي الحصول على الموارد الإضافية للمشروع عن طريق إنشاء وظائف تدريب تلحق بالمنسق وتمول من المكاتب الإحصائية التي ترعى المشروع[٤٤].

١١ - يجب تقاسم نشاط النشر بين المكاتب الإحصائية الوطنية والأقسام الإحصائية بالوكالات الدولية. ويجب إعداد قائمة بالمكاتب الإحصائية القطرية لإعطاء المشروع مزيدا من الوضوح وإحساسا أقوى بالأهمية.

١٢ - وينبغي أن تعبئ الأطراف المعنية (الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الآسيوية والمصارف الإنمائية للبلدان الأمريكية، ومكاتب إحصائية وطنية منتقاة) الموارد اللازمة بموجب توجيهات المنسق العالمي، من أجل:

(أ) إعداد منشور برنامج المقارنات الدولية كأداة للمناقشة مع المساهمين المحتملين؛

(ب) تعيين المجموعة الأولى من المساعدين بعقود قصيرة الأجل بعد تحديد نماذج عقودهم؛

(ج) الشروع في صياغة كتيب منقح وموسع (ربما كانت تسميته "دليلا" هي الأفضل) يقدم التوجيهات للمكاتب الإحصائية الوطنية المشتركة في برنامج المقارنات الدولية.

الاستنتاجات

١٦١ - لا يحتاج أي برنامج إحصائي ذي بعد دولي إلى تنسيق مركزي وإلى إقامة علاقة فعلية مع المكاتب الإحصائية الوطنية أكثر من برنامج المقارنات الدولية. وتتطلب سلامة البرنامج أن تقوم المكاتب الوطنية والدولية بدورها بفعالية. ونتيجة لهذا يصبح البرنامج أكثر عرضة من المتوسط، للصراعات الشخصية والتغييرات الطفيفة في الميزانية والنقص الواضح في التوجيه، وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى يمكن لليد القوية وللشعور بالالتزام ووحدة الغرض وللتسابق على الدعم من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية أن تقلب الوضع رأسا على عقب بسرعة. وتقييم البرنامج فرصة لتوجيه أسئلة أساسية عن الحكمة في الإبقاء على نشاطه. فإذا كانت الإجابة "نعم" وأمكن تحمل التكلفة لن تكون القرارات الأخرى التي تكفل بقاء البرنامج بالأمر العسير.

---

(٤٤) يتعين إعداد وسائط تنفيذ هذا الاقتراح وأن تخضع للقيود الإدارية والمالية التي تفرضها الأمم المتحدة، من ناحية، والبلدان الراعية من ناحية أخرى. ولكن لم تعد هناك ضرورة للبقاء الدائم في نيويورك أو واشنطن العاصمة أو باريس أو لكسمبرغ طالما أن هناك شبكة اتصالات جيدة تتيح عقد مؤتمرات مصورة بالفيديو مع التبادل المكثف للآراء عبر البريد الالكتروني والهاتف والفاكس.

- - - - -